الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعـــــة بيداغوجية بعنوان:

محاضـــــرات في الاقتصاد البنكـــــي
لطلبة السنـــــة الثالثة ل م د
تخصص نقـــدي وبنكـــــي

الدكتورة: بن علقمة مليكة
أستاذ محاضر قسم أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس –سطيف-1

السنة الجامعية: 2019- 2020

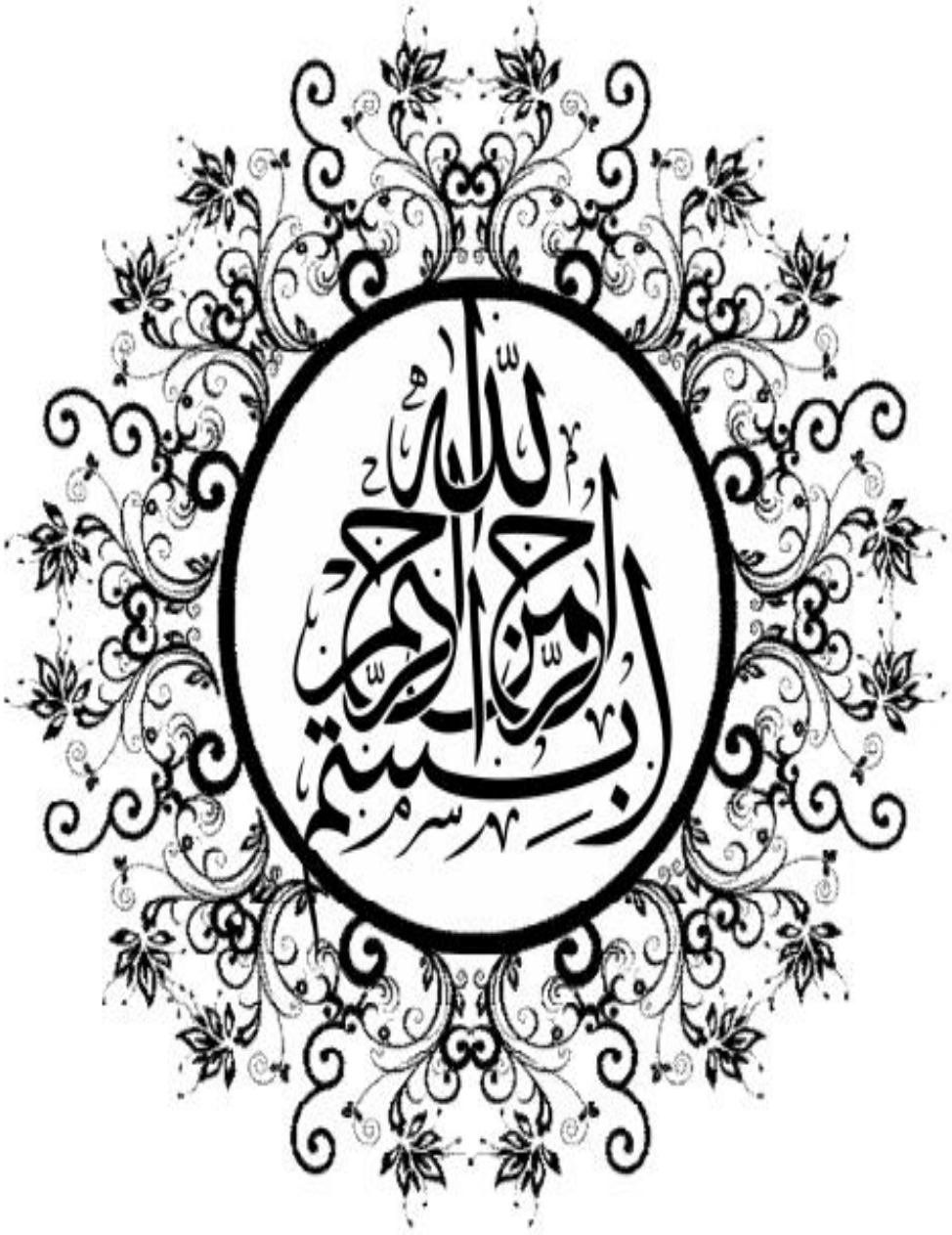
بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمـــــة

تمهيـــــد

تؤدي البنوك والنظام البنكي اجمالا دورا هاما في الاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في قيامها بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات مدرة للعائد، لكن في ظل أقل المخاطر، إلا أنه لا يتحقق كل هذا إلا إذا قامت إدارة هذه البنوك بتخطيط هذه النشاطات بشكل جيد وتنفيذ الخطط بشكل يسمح بالوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف البنك.

تعد البنوك مؤسسات مالية تقوم بجمع الودائع من الجمهور (خاصة الودائع تحت الطلب) وتقدم الائتمان للشركات والأسر مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار المشتركة، فهي جزء مما يسميه الاقتصاديون الوسطاء الماليين. وتتمثل المهمة الأخيرة في جمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين ذوي القدرة التمويلية (معظم الأسر وبعض الشركات) لتوزيعها على الأعوان الذين يحتاجون إلى التمويل (الدولة ومعظم الشركات وبعض الأسر). ولكن يمكن للمدخرين الاستثمار مباشرة في الأسواق المالية عن طريق شراء الأوراق المالية الصادرة عن بعض المقترضين.

تقليديا، كان **الاقتصاد البنكي** يدرس العلاقة بين الائتمان والنقود، ولكن في الوقت الحالي تحول هذا النظام البنكي إلى دراسة سلوك البنوك في مواجهة المنافسة واللوائح وعندما يتم الحديث عن **الاقتصاد البنكي** أيضا، يتبادر للذهن على الفور دور البنوك في الأسواق المالية وأسباب وجود الأزمات البنكية، لكن تمكنت البنوك بصفتها مؤسسات مالية من تقديم الدعم للأفراد والشركات من خلال خدمات الائتمان والسيولة؛ ومع تطور الأسواق المالية الحالية تحتل البنوك مكانة محددة على مستوى الاقتصاد.

للإشارة أيضا، يتمحور **الاقتصاد البنكي** أيضا حول وفورات الحجم من جهة، حيث تقدم البنوك خدمات الاستشارات الإدارية أو خدمات التوظيف، ومن جهة أخرى فإنها تقدم عروض الائتمان والودائع والتي تنطوي عليها في استغلال الاقتصاد. يركز **الاقتصاد البنكي** على دور البنوك في الحياة الاقتصادية والمالية للدول ولذلك أمكن القول إنه في تمويل الاقتصاد لا يمكن أن تحل أدوار الأسواق المالية والبنوك محل بعضها البعض ولكنها تكمل بعضها البعض.

الاقتصاد البنكي هو فرع النشاط الاقتصادي الذي يتكون من البنوك والمؤسسات المماثلة.

سنحاول من خلال هذا المقياس عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك والجهاز البنكي ومختلف وظائفه والتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية خاصة على المستوى الدولي، هذا بالإضافة إلى تحليل ميزانية البنوك التجارية ودراسة مختلف المؤشرات (مؤشرات السيولة والربحية...الخ) ومختلف المخاطر التي تميز البيئة البنكية وما يرتبط بها.

وفيما يلي شرح للأهداف التعليمية والمكتسبات المعرفية المطلوبة ومضمون المحاضرات.

1- **الأهداف التعليمية**: بعد دراسة الطالب لمحتويات هذه المادة سيتمكن من اكتساب المعارف والمهارات التالية:

- ❖ التعرف على مختلف المفاهيم المرتبطة بالنظام البنكي؛
- ❖ تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بأساسيات حول البنوك ونشاطها واتجاهاتها الحديثة سواء من حيث الخدمات والمنتجات المقدمة أو من حيث استراتيجيات الادارة؛
- ❖ التعرف على أهم نسب التحليل المالي بالبنوك التجارية؛

- ❖ أهم المستجدات على الساحة البنكية الدولية؛

2- **المكتسبات المعرفية المطلوبة**: يتطلب استيعاب وفهم محاور مقياس الاقتصاد البنكي أن يكون للطالب معارف مسبقة في المقاييس التالية:

- ❖ مقياس الاقتصاد النقدي والأسواق المالية؛
- ❖ مقياس المحاسبة البنكية؛
- ❖ مقياس إدارة المخاطر المالية.

3- **مضمون المحاضرات**: تشتمل المطبوعة على **أربعة فصول**، يتطرق **الفصل الأول** منها في البداية إلى مفاهيم أساسية حول النظام البنكي من خلال تقديم تعاريف حول البنوك وأنواعها ومختلف أنشطتها، كما سيتم عرض المحاور الأساسية المرتبطة بالنشاط البنكي ومفاهيم عامة تتعلق بالجهاز البنكي والنظام البنكي والأنظمة البنكية المختلفة ويختم الفصل بأسئلة تحليلية لاختبار معارف الطالب.

يتطرق **الفصل الثاني** من هذه المطبوعة لمدخل عام حول نشاط البنوك التجارية والوساطة المالية من حيث التعريف بها وبنشاطها ومختلف العمليات المصرفية التي تقوم بها وعملية اشتقاق الودائع (خلق النقود). هذا بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، وذلك بالتطرق لعلاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية وكيفية تطبيقه لمختلف أدوات السياسة النقدية.

أما **الفصل الثالث من** هذه المطبوعة فيتناول دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات المالية بالبنوك التجارية وذلك من خلال التطرق للتحليل المالي لمختلف القوائم المالية ودراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية سواء المتعلقة بالسيولة أو الربحية وغيرها.

أما **الفصل الرابع** والأخير، فسوف يخصص لدراسة مختلف التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية وآخر المستجدات على المستوى الدولي وذلك بالتطرق للعولمة المالية وتأثيراتها على الصناعة البنكية والنتائج المترتبة عنها.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

مكانة البنوك في النظام المالي

إن دراسة الطالب لمحتوى هذا الفصل سيساعده على ما يلي:

1. التعرف على مفهوم النظام المالي وأهميته ووظائفه؛
2- التعرف على أهمية الوساطة المالية وأشكالها؛
3- التعرف على مفهوم الصناعة البنكية ومكوناتها؛
4- التحكم في المصطلحات والمفاهيم البنكية.

أولا: مفاهيم أساسية حول النظام المالي

ثانيا: عموميات حول الصناعة المصرفية

ثالثا: تطور دور الوساطة البنكية

رابعا: أسباب وجود الوساطة البنكية

خامسا: تطور المحاور الموضحة للنشاط البنكي

يعد الجهاز البنكي الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي فهو المركز الرئيس لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، كما يساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما تستخدم البنوك شبكاتها لاستغلال المدخرات واسعة النطاق بين الأنشطة المختلفة.

اجتمعت التقنيات الجديدة والابتكارات المالية وإلغاء الضوابط التنظيمية لتحقيق تحول سريع في الأنظمة المالية، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، دفعت التطورات في الأسواق المالية والزيادة في استخدام التمويل المباشر للشركات في غالبية البلدان المتقدمة البنوك إلى التدخل على نطاق أوسع في الأسواق المالية باستخدام منتجات جديدة ومن خلال دعم عملائها (الشركات والأفراد).

أولا: ..... مفاهيم أساسية حول النظام المالي

يتكون النظام المالي من مجموعة من الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في هذا النظام، حيث تتشكل حلقة تمويلية بين هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين يتم من خلالها انتقال الموارد المالية من أصحاب الفائض التمويلي لتلبية احتياجات أصحاب العجز التمويلي، الأمر الذي يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الادخارية وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

1- يمثل **النظام المالي** "مجموع المؤسسات، والوسائل والآليات التي عن طريقها يستطيع أعوان العجز التمويلي التواصل بالأعوان الذين لهم القدرة على التمويل [1]".

وعليه، فهو الإطار العام الذي يسمح بتبادل مختلف الأصول المالية والنقدية باستعمال آليات معينة، من شأنها أن تضمن انسياب التمويل من أعوان الفائض التمويلي وتوجيهها لتمويل احتياجات أصحاب العجز طرق التمويل من المعروف أن هناك نوعين أساسيين من طرق التمويل، تمويل مباشر وتمويل غير مباشر، لكن في حقيقة الأمر يوجد ثلاثة أنواع أو طرق للتمويل هي [2]:

أ- التمويل المباشر: وهو الحلقة التي يتم من خلالها تلبية احتياجات أصحاب العجز مباشرة من طرف أصحاب الفائض، حيث يصدر أصحاب العجز أوراقا مالية تعرف بالأوراق الأولية (*Titres primaires*) والتي تحصل مباشرة من طرف أصحاب الفائض، وتتميز هذه الأوراق بجملة من الخصائص هي: السيولة والعائد ودرجة المخاطرة. وتتطلب هذه الأوراق وجود سوق ثانوية والتي من شأنها أن تسهل على المقرض استرجاع مدخراته؛

ب- التمويل شبه المباشر: ويعرف كذلك بالتمويل نصف المباشر، يتم هذا النوع من التمويل من خلال السماسرة وتجار الأوراق المالية، حيث يتوسط هؤلاء بين أصحاب السيولة وأصحاب العجز، لذا فإن المهمة الأساسية للسماسرة وتجار الأوراق المالية هو خلق وتنشيط السوق الثانوي لضمان سيولة الأوراق المالية؛

ج-التمويل غير المباشر من أجل التغلب على الصعوبات التي تحدث أثناء التمويل المباشر ونصف المباشر ظهر ما يعرف بالوسطاء الماليين، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء بتعبئة الموارد الادخارية من أعوان الفائض التمويلي وإقراضها لأعوان

(1)- *Sophie Brana et autres, **Économie monétaire et financière "travaux dirigés"**, Paris, Dunod, 2éme édition, 2003, p.125*

(2)-*Françoise RENVERSEZ, **De l'économie d'endettement à l'économie de marchés financiers** , Ed la Découverte, France, 2008, p :54.*

العجز. أهم لأعمال التي تمت حول الوساطة المالية هي أعمال كل من *Gurley and Shaw*(1960) و *Hicks* (1974) ويعتبر كل من " *Gurley and Shaw* " أول من تناول تعريف الوساطة المالية انطلاقا من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعرفان الوسطاء الماليين من خلال وظيفتهم الأساسية ألا وهي شراء **الأوراق المالية الأولية** من المقترضين النهائيين وإصدار ديون غير مباشرة أو **أوراق مالية ثانوية** لصالح المقرضين النهائيين من أجل جلب الادخار[1].

2- الخدمات الأساسية للنظام المالي: يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): الخدمات الأساسية للنظام المالي

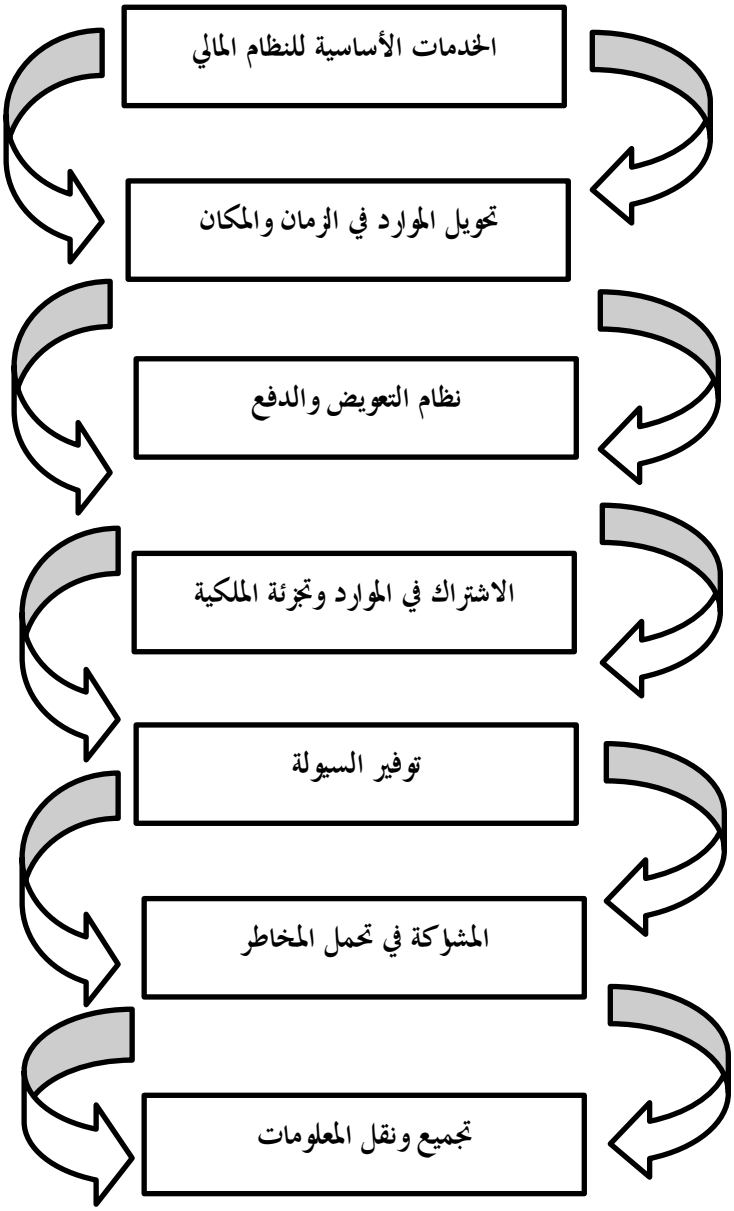

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على:

*Xavier Bradley et Christian Descamps, **Monnaie, Banque, financement**, Paris, Dalloz, 2005, pp : 6-7.*

[1] – بباس منيرة، **الوساطة المصرفية في ظل تصاعد نشاط اللاوساطة المالية دراسة حالتي: فرنسا وتونس**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس –سطيف–2006، 2007، ص:5.

3- نماذج نظم تمويل الاقتصاد: يمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من نماذج نظم التمويل، اقتصاد استدانة واقتصاد أسواق مالية ويرجع الفضل في تقسيم هذين النظامين إلى الاقتصادي "*John Hicks*"[1] وذلك في كتابه الشهير "**أزمة النظام الكينزي**"، حيث بين في هذا الكتاب أن هناك بعض المؤسسات وبعض الأفراد يعتمدون مباشرة على التمويل الذاتي أو سوق الأوراق المالية، في حين هناك بعضا منهم يعتمدون بالأساس على القطاع المصرفي [2].

أ- اقتصاد الاستدانة: يكون في هذا الاقتصاد النظام المصرفي هو أساس التمويل، ويمكن ذكر المميزات الأساسية لهذا النوع من الاقتصاد في النقاط التالية [3]:

- ✓ الاعتماد بصفة أساسية على الاقتراض المصرفي في التمويل؛
- ✓ مديونية الخزينة تكون ضعيفة؛
- ✓ أسعار الفائدة ليست مرنة، تحدد إداريا؛
- ✓ سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية؛
- ✓ تتسم السوق النقدية وسوق الأوراق المالية بالضيق وقلة الاتصالات فيما بينهما؛
- ✓ عملية خلق النقود عملية داخلية (القروض).

أطلق على هذا الاقتصاد اسم اقتصاد السحب الزائد لأن البنوك تلعب دورا مهما في تمويل القطاعات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، وعادة ما تتجه البنوك لإعادة التمويل من طرف البنك المركزي الذي يعتبر المقرض الأخير، لهذا يوجد هذا النوع من الاقتصاد في وضع تضخمي وسيولة زائدة.

تسيطر على اقتصاد الاستدانة الوساطة المالية، في حين أن سوق الأوراق المالية ضيقة تتداول فيها منتجات مالية تقليدية محدودة، كما أن إشباع السيولة يتم بتدخل البنك المركزي في السوق النقدية باستعمال أدوات رقابة نقدية تقليدية، مما يجعل من الضبط النقدي غير فعال (الضبط النقدي غير مؤمن عن طريق السوق النقدية).

يمكن القول إنه اقتصاد يتميز بالكبح المالي على عكس هذا النوع من الاقتصاد، فإن هناك نوعا آخر له مميزات مغايرة تماما، ألا وهو اقتصاد الأسواق المالية.

ب- اقتصاد الأسواق المالية: يعتمد على موارد الأسواق المالية في تمويل الاقتصادي، ويتميز هذا الاقتصاد بـ[4]:

- ✓ هيمنة التمويل المباشر، في حين أن القطاع المصرفي لا يمول إلا بشكل هامشي؛
- ✓ معدلات الفائدة مرنة تعكس التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال؛
- ✓ تتم عملية الضبط النقدي في السوق النقدية باستعمال تقنية السوق المفتوحة؛

([1])-**جون هيكس :اقتصادي بريطاني ولد سنة 1904حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1972، أحد أبرز الاقتصاديين المؤثرين في القرن العشرين، قدم إسهامات رائدة لنظرية التوازن الاقتصادي العامة ولنظرية الرفاه.**

([2])- *Jean-François Goux, **Économie monétaire & financière "theories, institutions, politiques**", Paris, Economica, 3éme Edition, 1998, p.124.*

([3])-محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية، القطاع النقدي"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، 2003؛ ص: 126.

([4])-**المرجع السابق**، ص: 124.

- ✓ عملية خلق النقود عملية خارجية؛
- ✓ استقلالية المؤسسات المالية والمصرفية فيما بينها واتجاه السلطة التنفيذية؛
- ✓ الأوراق المالية المتداولة مشكلة أساسا من سندات الخزينة، الأمر الذي يعمل على تطوير كل من سوق الأوراق المالية والسوق النقدية

استنادا إلى ما سبق، يمكن تبيان النقاط الأساسية التي تميز اقتصاد الاستدانة عن اقتصاد الأسواق المالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): الفروق الجوهرية بين اقتصاد الاستدانة واقتصاد الأسواق المالية

وجه المقارنة	اقتصاد استدانة	اقتصاد أسواق مالية
التمويل	غير مباشر	مباشر
معدلات الفائدة	محددة اداريا	تتميز بالمرونة
الضبط النقدي	إعادة الخصم	السوق المفتوحة
خلق النقود	عملية داخلية	عملية خارجية
المؤسسات المالية والمصرفية	غير مستقلة وخاضعة لسلطة الدولة	مستقلة عن السلطة التنفيذية

***Source** : Philippe Monnier, Sandrine Mahier-Lefrancois, **techniques bancaires**, Ed DUNOD, paris, 2018, p : 125.*

4- أهمية الوساطة المالية: للبنوك والمؤسسات المالية دورا لا يمكن الاستغناء عنه في أي اقتصاد، نظرا للمزايا التي تقدمها وذلك من ناحية تعبئة الموارد الادخارية وإعادة توزيعها في شكل قروض بمبالغ وآجال مختلفة، أو من ناحية تحمل المخاطر وتسهيل المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين.

تعرف الوساطة المالية على أنها "مجموع المؤسسات المالية التي تقوم بتعبئة الموارد الادخارية من أعوان الفائض التمويلي وتوجيهها في شكل قروض لتمويل احتياجات أصحاب العجز"، وتتعدد أشكال وأنواع الوساطة المالية التي تقوم بهذه الوظيفة من بنوك تجارية وصناديق ادخار ومؤسسات مالية وغيرها.

تناول العديد من الاقتصاديين موضوع الوساطة المالية، وذلك بالتركيز على وظيفتها أو مهمتها الأساسية، ألا وهي تعبئة الموارد الادخارية من المقرضين أو أصحاب الفائض التمويلي ومنح القروض للمقترضين أصحاب العجز، مما يؤدى إلى التقليل من تكلفة المعلومات وتسهيل المعاملات بالنسبة للمقرضين والمقترضين. ولقد تطورت نظرية الوساطة المالية بتطور النشاط الاقتصادي والمالي، وقد أضافت النظرية الاقتصادية دورا هاما بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للوساطة المالية –خاصة البنوك–، ألا وهي وظيفة تسيير مشكل عدم تماثل المعلومات وما ينجر عنه من مشاكل تتعلق بالاختيار السيئ والخطر المعنوي .وقد تناول هذا الأمر العديد من الاقتصاديين [1].

يعد الدور الرئيسي للبنوك هو الوساطة بين الأموال الباحثة عن استثمار وبين الاستثمار الباحث عن تمويل، ولكن وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تغيرات سريعة ومتلاحقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية والتي ألقت بظلالها على النظام البنكي لم تعد البنوك تقوم بعملها التقليدي كوسيط مالي فقط، بل أصبحت تقوم بعدة مهام أخرى في الاقتصاد

(1)- *Xavier Bradley et Christian Descamps, **op. cit.,** p.20.*

الحديث والذي يعتمد على السوق المالية في جزء كبير من عمليات التمويل، ورغم ذلك يبقى القطاع البنكي يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهاته الأخيرة على الاستثمارات المختلفة، حيث تشكل البنوك في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي.

5- أشكال الوساطة المالية: تأخذ الوساطة المالية ثلاث أشكال أساسية هي [1]:

أ- الوساطة المالية التمثيلية: أصل مالي/أصل مالي: في هذه الحالة يقوم الوسطاء الماليون بإصدار أوراق مالية، لفائدة أعوان اقتصاديين ماليين أو غير ماليين، مما يسمح لهم بالحصول على موارد مالية أي نقود ليمنحوها فيما بعد في شكل قروض لأعوان العجز مقابل أوراق مالية تثبت مديونيتهم؛

ب- الوساطة النقدية أو وساطة التحويل: وديعة/أصل مالي: يسعى البنك في هذه الحالة للحصول على ودائع الجمهور مقابل معدل فائدة، ليتمكن فيما بعد من متابعة نشاطه ومنح القروض؛

ج- وساطة خلق النقود قروض/ودائع: على عكس الحالتين السابقتين فإن الاتجاه في هذه الحالة يكون من الاستخدامات إلى الموارد، لأن منح القروض من طرف البنوك يؤدي إلى خلق ودائع جديدة لدى نفس البنك وبنفس القيمة، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل وسائل دفع جديدة تؤدي إلى خلق النقود.

6- أنواع الوسطاء الماليون: وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): أصول وخصوم أهم أنواع الوسطاء الماليين

نوع الوسيط	الخصوم	الاصول
هيئات الودائع: البنوك التجارية، صناديق الادخار، بنوك الادخار التعاوني الشركات التعاونية للقرض	الودائع	قروض للأفراد والمؤسسات، سندات عامة، رهون عقارية
هيئات الادخار التعاقدي: شركات التأمين على الحياة، شركات التأمين على الاضرار، صناديق التقاعد والمعاشات	الأقساط والاشتراكات	سندات عمومية وخاصة، أسهم، رهونات عقارية
هيئات الاستثمار (شركات مالية): صناديق الاستثمار الجماعي، صناديق التوظيف المشترك	أذونات الخزينة، أسهم، سندات، حصص	قروض للمؤسسات وللأفراد، تمويل المبيعات بالقرض، سندات، أسهم، أدوات السوق النقدية

Source : *Frederic Mishkin,* ***Monnaie, banque et marchés financiers,*** *7ème édition, Pearson Education, France, p : 43.*

[1] *-Mario Dehove,* ***Institution et théorie de la monnaie,*** *mars 2001, pp.1-2. Dans le site http://perso.orange.fr/mario.dehove/chapitre2.pdf:*

7- الوساطة المصرفية الإسلامية: هي "تعبئة موارد المدخرين المالية لدى المصارف وتوظيفها من خلال عقود الوساطة المالية الخالصة وغير الخالصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها"[1].

عقود الوساطة المالية الخالصة: هي عقود النيابة الخالصة، والمتمثلة في **المضاربة والمشاركة والوكالة**. أما الوساطة المالية غير الخالصة: فهي العقود الإسلامية التقليدية، **كالبيع بالثمن الآجل والاجارة والاستصناع والسلم**.

ثانيا: .....عموميات حول الصناعة المصرفية

1- التعريف بالبنك وعملياته

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه البنوك وبشكلها القانوني.

✓ **تعريف البنك:** يمكن إعطاء التعاريف التالية:

❖ "البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

إذا، فالبنك غالبا ما يعرف عن طريق نشاطه لجمع الودائع وتوزيع القروض وهو النشاط البنكي التقليدي والمسمى "**الوساطة**" والذي من خلاله "يشتري" البنك الودائع و"يبيعها" تحت شكل قروض، لكن نشاط البنك لا يتوقف فقط عند هاته الأنشطة التقليدية بل هو يعمل على توسيعها في سبيل تنويع مصادر دخله وتقوية وضعيته المالية.

❖ "البنوك هي أشخاص معنوية والتي تقوم في إطار مهمتها العادية بالعمليات البنكية"، وهذا التعريف هو نفسه الوارد في المادة 70 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الجزائري (*).

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف البنك بأنه الوسيط بين الودائع الباحثة عن الاستثمارات والاستثمارات الباحثة عن ودائع، ومن هنا انطلق العمل البنكي بشكله المؤسَسَي ووصل إلى ما وصل إليه اليوم.

لمعرفة ما يشتمل عليه مصطلح "**بنك**" يمكن تبني ثلاثة **مداخل** أساسية وهي **المدخل النظري** حيث تعود الأفضلية للوساطة، و**مدخل مؤسساتي** مرتبط بمفهوم مؤسسة الإقراض وأخيرا **مدخل مهني** والخاص بتنوع مهنة البنك[2]، لهذا يمكن التمييز بين العديد من أنواع الوساطة المالية، فمن سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل إلى سوق القروض القصيرة الأجل يوجد العديد من المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط المالي في حدود خصائصها التنظيمية وطبيعتها الوظيفية وإن كان الاهتمام سينصب على الوساطة المالية البنكية، وتضم هذه الأخيرة أيضا شبكة واسعة من المؤسسات تتنوع وتتعدد من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطوره.

2- أنـــواع البنـــــوك

يمكن تقسيم البنوك إلى خمسة أنواع رئيسية حسب النشاط الرئيسي الذي تمارسه وهي:

([1])- خالد عبد الله وآخرون، **اتجاهات الباحثين في الوساطة المالية الإسلامية المصرفية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 30 (4)، 2016، ص: 777.

(*)- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المؤرخة في 28 جمادى الثانية 1424هـ، الموافق لـ 27 غشت 2003، العدد 52، ص: 12.

([2])- *Sylvie de Coussergues, **Gestion de la banque, de diagnostic à la stratégie**, 3éme édition, Paris, Dunod, 2003, p.1.*

أ- البنوك التجارية: تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات السوق النقدية وهي مؤسسات الإقراض قصير الأجل بامتياز ولكن قد يمتد نشاطها أيضا إلى سوق رأس المال فهي مؤسسات مالية نقدية غير متخصصة، نشاطها الأساسي كأوعية ادخارية حيث تتلقى الودائع وتمنح القروض ولكن ليس من أموالها الخاصة بل من ودائع العملاء، أضف إلى ذلك قدرتها على خلق الودائع وبذلك اتسعت مقدرتها على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد [1]، فهي تتعامل بالودائع في حالة الإقراض أو الاقتراض.

شهدت البنوك التجارية تطورا تاريخيا حتى أصبحت المؤسسات البنكية الوحيدة من بين المؤسسات المالية والبنكية الأخرى التي يمكنها الاحتفاظ بودائع جارية والتي يمكن السحب عليها بشيكات عند الطلب، إضافة لقدرتها على استخدام الودائع باختلاف أنواعها كمورد أساسي لنشاطها الإقراضي والاستثماري، وأصبح بإمكانها منح قروض تزيد عن حجم الودائع المتوفرة لديها (خلق نقود الودائع) [2]؛

ب- البنوك المتخصصة: يقصد بها البنوك التي تقوم بالعمليات البنكية التي تخدم نوعا محددّا من النشاط الاقتصادي وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها.

وتُعرَّف البنوك المتخصصة بأنها "مؤسسات مالية أنشئت لتمويل وخدمة قطاع أو شركات معينة، وهي بنوك تنموية ومنها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبلها وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسية، وهي تمتاز عن البنوك التجارية بمجموعة خصائص من بينها" [3]:

- ❖ يظهر مجال تخصصها من خلال اسمها كأن نقول البنك العقاري؛
- ❖ يتركز التمويل لدى البنك في القروض متوسطة الأجل والطويلة الأجل أحيانا؛
- ❖ اعتمادها في معظم الأحيان على مصادر التمويل الذاتية؛

وتمتلك عادة البنوك المتخصصة قانونا خاصا بها وذلك لتنظيم عملها المتخصص ومن أنواعها:

✓ **البنوك العقارية:** هذه المجموعة موجهة لقطاع معين هو قطاع الإسكان والمرافق العامة والخاصة، والذي يحتاج إلى توافر أموال كبيرة ومستعدة للتوظيف لآجال طويلة وبأسعار مناسبة تقابل طول مدة القرض والمخاطر التي يتعرض لها الادخار [4]؛

✓ **البنوك الصناعية:** وتقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل اللازمة لإقامة المباني والمنشآت وكذا لشراء الآلات ومعدات الإنتاج، وكثيرا ما تراعي البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من ناحية أسعار الفائدة والضمانات [5]؛

([1])- سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والبنكي**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص.208.

([2])- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والبنوك والنظرية النقدية**، الأردن، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص.157.

([3])- جميل سالم الزيدانين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص.167.

([4])- خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات البنكية والسوق المالية**، الجزء الثاني، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص.14.

([5])- محمد سويلم، **إدارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مدخل مقارن**، المنصورة، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 4، 2010، ص.386.

✓ **البنوك الزراعية:** ترجع أهمية هذه المؤسسات إلى أن تمويل النمو في القطاع الزراعي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع، ويتمثل دور هذه البنوك في تجميع المدخرات من الجمعيات التعاونية والشركات الزراعية والموارد الحكومية وغيرها [1].

ج- بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال: وهي بنوك ذات طبيعة خاصة، حيث تتدخل بشكل كبير على مستوى أسواق رأس المال.

✓ **بنوك الاستثمار:** وهي مؤسسات مالية كثيرة الانتشار في الاقتصاديات المتقدمة وذات طبيعة خاصة حيث تهتم بالدرجة الأولى بتوفير الموارد المالية والقيام بشراء الأوراق المالية بالجملة وبيعها بالتجزئة [2].

وينحصر دور بنك الاستثمار في كونه الوسيط بين مجموع المستثمرين المحتملين بخصوص ورقة مالية أصدرتها جهة معينة فهو يقدم المساعدة اللازمة لمجموع الشركات الراغبة في إصدار أوراق مالية، كما يقوم بدور أساسي يتمثل في تمويله لشراء الإصدار بأكمله بهدف إعادة بيعه لعموم الجمهور، إضافة إلى إتمام عملية الاكتتاب على الورقة المالية من خلال تكثيف بنك الاستثمار للاتصالات وإعلام جمهور المتعاملين معه بخصوص تلك الورقة وترغيبهم في اقتنائها؛

✓ **بنوك الأعمال:** وهي مؤسسات مالية لا تتلقى الودائع من الجمهور وتعتمد على أموالها الخاصة التي تستعملها في الحصول على مساهمات في رأس مال الشركات القائمة أو قيد التأسيس وهي ذات طبيعة خاصة، وتتمثل عملياتها في تمويل المنشآت وذلك عن طريق إقراضها أو المساهمة في رأس مالها أو الاستحواذ عليها وذلك بشرائها وبالتالي فهي تعمل في سوق رأس المال.

د- البنوك الشاملة: إن التغيرات البنكية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور كيانات بنكية جديدة ومن بينها البنوك الشاملة التي جاءت كترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، كقيام بنك بفتح شركة للتأمين وممارسة أعمال الاستثمار، ومن هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة والتي تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل.

وتُعرف البنوك الشاملة "بأنها تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف وتمنح الائتمان البنكي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال" [3].

تقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار كونها تجمع بين وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والاستثمار، وتزداد الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع وذلك كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير بنكية مثل إدارة صناديق الاستثمار.

([1])- خليل الهندي، أنطوان الناشف، **مرجع سابق**، ص.13. – بتصرف-

([2])- شاكر القزويني، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص.31.

([3])- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص.19.

هـ– البنوك الإسلامية: وهي مؤسسات تراعي وتتقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والتجارية والمدنية، والفارق الأساسي بين هذه المؤسسات والمؤسسات البنكية التقليدية يتمثل في أن العائد (الربح) الذي يحصل عليه المدخر أو المودع يكون متغيرا ويتوقف على نتيجة النشاط الاقتصادي وبذلك يتحمل المودع "الغُنمُ والغُرمُ"[1].

وتتمثل أهم الأهداف التي تمثل رسالة البنك الإسلامي في الآتي [2]:

- ✓ تحقيق اقتصاد إسلامي كفائي للأمة حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى تأمين الحاجات الأساسية لأفراد الأمة؛
- ✓ تحقيق الاقتصاد العادل الذي لا ضرر فيه ولا ضرار والذي يقوم على المبادئ الشرعية الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- ✓ عمارة الأرض واستخراج طاقاتها عمارة واستخراجا كاملين، فالبنوك الإسلامية تهدف إلى تنمية المجتمع من خلال حسن الاستخلاف في الأرض.

ملاحظة:

قد توجد تقسيمات أخرى للبنوك تختلف عن تلك المذكورة سابقا ومنها نورد التقسيم التالي [3]:

- ➢ **بنوك التجزئة** أو **التقليدية:** والتي تكون أنشطتها موجهة بصفة أساسية نحو عملاء غير ماليين (عائلات ومؤسسات...إلخ) مع هيمنة نشاط جمع الودائع ومنح القروض؛
- ➢ **بنوك السوق:** وهي متخصصة في عمليات على مستوى أسواق رأس المال وتتميز بهيمنة العمليات على الأوراق والأدوات المالية على أنشطتها مع شبه غياب للعمليات مع العملاء غير الماليين؛
- ➢ **بنوك الأعمال:** تتميز بأهمية محفظتها المالية (أسهم وشهادات استثمار...الخ) وارتفاع حجم أموالها الخاصة؛
- ➢ **البنوك الشاملة:** عكس البنوك السابقة والمؤهلة كبنوك متخصصة حيث تمارس هذه البنوك كل الأنشطة البنكية الممكنة، كما أنها توسع تشكيلتها لتشمل أنشطة أخرى غير البنكية.

3- **الأشكال التنظيمية للبنوك:** توجد عدة أشكال[4]:

أ– بنوك متفرعة: وهي البنوك ذات الفروع والتي تمتلك عدد من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية ويتم إدارتها من خلال مركز رئيسي)إدارة عامة ويكون لها مجلس إدارة واحد، وتستطيع الإدارة العامة لهذا الشكل من البنوك تحقيق الاستقلال الأمثل لمواردها والتحكم في حركة السيولة وانتقال الأموال بين الفروع، بالإضافة إلى خلق جو تنافسي فيما بينها ومع الفروع المنتشرة لبنوك أخرى بغية تطوير خدمات البنك وجذب أكبر عدد من العملاء وتسويق منتجاته، بالإضافة إلى إسهامها في زيادة قاعدة العملاء وتنوعها سواء على صعيد المودعين أو المستثمرين؛

ب– بنوك مفردة: وهي البنوك التي ليست لها فروع، وعادة ما تتصف تلك البنوك بمحدودية أنشطتها وتركيزها في مجالات محددة تكون عالية السيولة كالاستثمارات في الأوراق المالية والأوراق التجارية إلى جانب الأصول أو الأنشطة الأخرى عالية أو متوسطة السيولة؛

([1])- خليل الهندي، أنطوان الناشف، **مرجع سابق**، ص.15.

([2]) - محمد سويلم، **مرجع سابق**، ص. 440-441.

([3])- *Sophie Brana et autres, **op.cit.**, p.110.*

([4])- *Sylvie Diatkine, **Les fondements de la théorie bancaire**, Paris, Dunod, 2002, p :43.*

ج- البنوك الإلكترونية: وهي البنوك التي تعتمد على أساليب التقنية الحديثة في تقديم خدماتها للعملاء؛

د- البنوك المنزلية: عادة تحويل البيانات يعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وذلك بربط الحاسب الآلي بالبنك مع الحاسب الشخصي بالمنزل من خلال وسائل الاتصال؛

هـ- الوحدات الطرفية عند نقاط البيع :يعتمد هذا النظام على شبكة اتصالات الحاسبات الآلية وعمليات التحويل واعادة التحويل، حيث تتم عمليات الاتصال بين الحاسب الآلي للبنك وبين الوحدات الطرفية الموجودة في المتاجر والأسواق.

يوضح الشكل الموالي التصنيفات المختلفة للمصارف.

الشكل رقم (2-1): التصنيفات المختلفة للمصارف

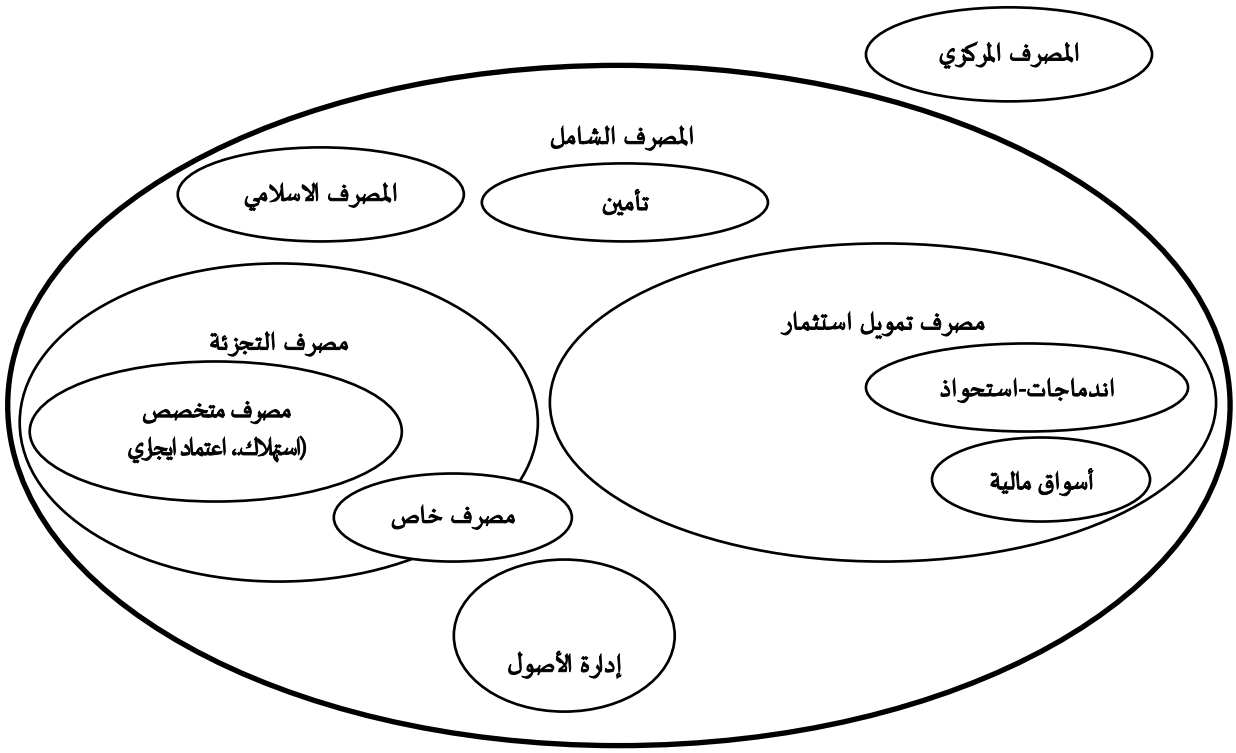

4- **مفهوم الصناعة المصرفية:** يمكن تعريف الصناعة بشكل عام على أنها:

أ- **"**مجموعة من المتنافسين النشطين في نفس السياق الاستراتيجي، أي الموجودين في نفس ميدان المجابهة قبليا وبعديا والنشطين في نفس السوق" [1]؛

ب- هي: "كل الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع بغض النظر عن طبيعتها، فهي تعني النشاط أو المهنة أو العمل"[2]؛

([1])- سميرة عطيوي، محمد رضا بوسنة، **تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج SCP**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: **نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22و 23نوفمبر 2011**، ص:**117**.

([2])-حسين العمر وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 2002، ص: 113.

ج– "مجموعة كيانات اقتصادية مختلفة من حيث الحجم والاهداف وقواعد العمل والتنظيم الداخلي، هذه المؤسسات تقيم علاقات فيما بينها بالاتجاه نحو انتاج سلع أو خدمات (متماثلة أو مختلفة) معروضة في نفس السوق، هذه العلاقات تبين حالة المنافسة في الصناعة"[1].

5- **مميزات الصناعة المصرفية**: تتميز الصناعة المصرفية على المستوى العالمي ببعض الخصوصيات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعات، ترتبط هاته الخصوصيات بحجم كبير بطبيعة العملية الإنتاجية بها، حيث شكلت مدخلات ومخرجات البنوك اختلافا كبيرا بين الباحثين في تحديد مكوناتها، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي حاولت تحديد مدخلات ومخرجات البنوك وإلى جانب ما سبق تشكل الظروف الأساسية التي تنشط بها الصناعة المصرفية خصوصية أيضا من خصوصياتها، باعتبارها من أكبر الصناعات التي تأثرت بظاهرة العولمة المالية.

كما أدى تزايد الأزمات المالية التي ارتبطت خصوصا بالصناعة المصرفية إلى تشديد الرقابة على نشاطها، سواء على المستوى المحلي والمستوى الدولي، وبالتالي فإن هذا حد من حرية المؤسسات الناشطة داخل الصناعة المصرفية من جهة، ومن جهة اخرى أثر على أداء تلك المؤسسات.

استناد إلى التعاريف السابقة لمصطلح الصناعة فإنه يمكن تعريف الصناعة المصرفية على أنها "مجموعة البنوك التي هي في حالة تنافس فيما بينها، تقدم منتجات وخدمات قابلة للإحلال فيما بينها وتكون معروضة في نفس السوق؛ وبالتالي فإن مصطلح الصناعة المصرفية يقوم أساسا على تعريف البنك، هذا الأخير الذي شهد العديد من التعاريف اختلفت فيما بينها باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها [2].

6- **الفئات المختلفة للمؤسسات المالية المكونة للصناعة المصرفية**: يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): مختلف المؤسسات المكونة للصناعة المصرفية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Philippe Monnier, Sandrine Mahier-Lefrancois, ***Techniques Bancaires****, Ed DUNOD, paris, 2018, p :3.*

7- النماذج المفسرة لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في الصناعة المصرفية

(1)–محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 23.

(2)–عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**؛ الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.ص. 31

تتميز عملية تقييم الأداء على مستوى الصناعة المصرفية بصعوبتها وتعقدها مقارنة بغيرها من الصناعات الأخرى، وبرجع السبب في ذلك إلى طبيعة نشاط البنوك التجارية وما تتميز به من تعدد وتنوع للمنتجات، إلى جانب ما تشهده الصناعة من ابتكار منتجات جديدة وبصفة مستمرة، وبالتالي فإن هذا يزيد من صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات البنوك التجارية؛ ونظرا لأهمية هذه الأخيرة في تحليل أداء البنوك التجارية فقد ظهر للوجود العديد من النماذج التي حاولت تفسير وتوضيح مدخلات البنوك التجارة ومخرجاتها، وهذا من وجهة النظر الخاصة بها، وعموما يمكن التمييز بين مقاربتين رئيسيتين لقياس مخرجات البنوك وهي المقاربة بالإنتاج والمقاربة بالوساطة[1]:

أ- المقاربة بالإنتاج: تعتمد هذه المقاربة على اعتبار مخرجات البنك أنها مجموعة المنتجات والخدمات الموجهة إلى العملاء، وحسب هذه المقاربة فإن مخرجات البنوك تشتمل على كل من القروض والودائع الموجهة إلى العملاء، غير أن تقييم حجم مخرجات بنك معين يكون على أساس عدد القروض والودائع التي قام البنك بإصدارها، أما مدخلات البنك حسب هذه المقاربة فإنها تشمل كل من راس المال، العمل وفروع البنك؛ ولهذا فإن المقاربة بالإنتاج تركز على التكاليف التشغيلية دون غيرها من التكاليف، وهذا ما شكل محل انتقاد لهذه المقاربة، على اعتبار اهمالها للفوائد المدينة؛

ب- المقاربة بالوساطة: تعتمد هذه المقاربة أساسا على وظيفة الوساطة المالية للبنك التجاري، حيث تنظر له على أنه وسيط بين اصحاب الفوائض المالية المودعة في البنك وبين الجهات التي تحتاج إلى تمويل في شكل قروض، أي وسيط بين الودائع التي تحتاج للاستثمار، والاستثمار الذي يحتاج إلى تمويل، وبالتالي فإنه يتم اعتبار الودائع على أنها مدخلات للبنوك، وليس مخرجات لها، كما أن تقييم حجم الانتاج حسب هذه المقاربة يكون من خلال حساب المبالغ المالية للمعاملات المالية وليس عددها، ولقياس مدخلات ومخرجات البنوك حسب مقاربة الوساطة فإنه تم الاعتماد على ثلاث طرق رئيسية وهي: طريقة الأصول وطريقة التكلفة المستعملة وطريقة القيمة المضافة.

✓ **طريقة الأصول**: تعتمد هذه الطريقة في تحديد مدخلات ومخرجات البنوك على أساس جانبي ميزانية البنك، حيث يرى أصحابها بأن القروض والأصول الأخرى التي يفرض عليها فوائد بأنها الأنسب لأن تكون مخرجات للبنك، بينما تشكل الودائع والموارد الأخرى مدخلات للبنك، وبالتالي فإن قيم المخرجات يتم الحصول عليها انطلاقا من بيانات الميزانية؛

✓ **طريقة التكلفة المستعملة**: وفق هذه الطريقة فإنه يتم تمييز مخرجات البنوك من خلال تقييم المساهمة الصافية في مداخيل البنك لكل عناصر اصوله وخصومه ،وذلك من خلال الاعتماد على التكلفة المستعملة للأصول والخصوم، فبالنسبة للأصول فإنه يتم حساب الفرق بين تكلفة الفرصة البديلة للأصل مع معدل الفائدة المرتبط به، واذا كانت قيمة الفارق موجبة فإن هذا يعني أن ذلك الأصل سيساهم في زيادة تكاليف البنك وبالتالي فإنه يتم اعتباره على أنه من المدخلات، بينما في حال كون قيمة الفرق موجبة فإنه يتم اعتبار ذلك الأصل على أنه من المخرجات؛

([1])-بلجيلالي فتيحة، **استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية: دراسة قياسية،2012** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، السنة الجامعية 2015/2014.ص110.

وبنفس الطريقة يتم معالجة الالتزامات، حيث يتم حساب الفرق بين تكلفة ذلك الالتزام وتكلفة الفرصة البديلة، وفي حالة كون الفرق موجبا فإنه يتم اعتبار ذلك الالتزام على أنه من المدخلات، وفي حالة كون الفرق سالبا يتم اعتباره من المخرجات؛

✓ **طريقة القيمة المضافة:** يتم تصنيف مدخلات ومخرجات البنك وفق هذه الطريقة على أساس مساهمة ذلك العنصر في خلق قيمة مضافة للبنك، حيث أن كل عنصر من عناصر ميزانية البنك يمكن تصنيفه على أنه من مخرجات البنك اذا كان له اثر موجب في خلق قيمة مضافة للبنك، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة مثل القروض، أو بطريقة غير مباشرة مثل الودائع التي ترتبط بها خدمات أخرى يمكن أن يحصل البنك من خلالها على إيرادات، بينما تشكل العناصر ذات الأثر السالب على القيمة المضافة الخاصة بالبنك مدخلات له، مثل بقية خصوم البنك التي لا ترتبط بها أي خدمات أخرى كودائع البنوك أخرى وغيرها.

8- **مفهوم وأسس تنظيم الصناعة المصرفية:** يشير مصطلح "تنظيم الصناعة" إلى عملية وضع إطار من القواعد والقوانين التي تسمح بتحديد طبيعة التعامل بين الأفراد الاقتصاديين الذين ينشطون داخلها، كما تشير أيضا إلى توجيه الأفراد الاقتصاديين الذين ينشطون في الصناعة من أجل تحقيق بعض النتائج المرغوبة من خلال الاستعانة في بعض الأحيان ببعض الوسائل المساعدة.

أ- تعريف تنظيم الصناعة: هو:" عملية التحكم في نظام معقد وتنسيق أنشطة مكوناته من أجل تحقيق أداء صحيح ومنتظم لذلك النظام، وكذلك يمثل ذلك الميكانيزم الذي يسمح بالحفاظ على توازن نظام معين أو تعديل ادائه بصفة تسمح له بالتأقلم مع الظروف المحيطة به"[1].

ب- تنظيم الصناعة المصرفية هو عبارة عن "عملية اصدار القوانين والقواعد التي توجه وتنظم نشاط المؤسسات المصرفية العاملة بها، وهذا في سبيل تحقيق اهداف محددة، تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للبلد، من أهمها هو الحفاظ على توازن الصناعة المصرفية والاستقرار المالي للبلد إلى جانب تحسين أداء الصناعة ككل".

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين تنظيم الصناعة المصرفية والرقابة على نشاطها، حيث تعتبر عملية الرقابة المصرفية احدى مراحل، ووظيفة من وظائف تنظيم الصناعة المصرفية، وتهتم نظرية تنظيم الصناعة المصرفية عموما بالبحث عن التنظيم الأمثل للصناعة المصرفية، فبالرغم من أنها اعتمدت في بعض الأحيان على المنهج المعياري، من أجل التوصل إلى التنظيم الأمثل للصناعة المصرفية، غير أن الاعتماد على هذا المنهج ظل محدودا، وتم بدلا من ذلك الاعتماد على المنهج الموضوعي وذلك من خلال العمل على تحليل نتائج تنظيمات حقيقية مختلفة للصناعة المصرفية، سواء المطبقة منها أو التي هي في قيد التنفيذ، ومن ثم العمل على تقديم التوجيهات التي يمكن أن تساعدها على تنظيم الصناعة بالطريقة الأكثر كفاءة.

([1])- محمد رضا بوسنة، **تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية: تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص: 175.

9- **أهمية عملية تنظيم الصناعة المصرفية:** أهمية تنظيم الصناعة المصرفية في استقرارها وتحسين أدائها، حيث يتأثر الاستقرار المصرفي بالتنظيم من خلال خمس قنوات عامة [1]:

أ- القناة الأولى: هي مساهمة عملية تنظيم الصناعة المصرفية في الحد من الحافز لدى البنوك على التوسع في الاستخدامات ذات المخاطر المرتفعة من خلال اصدار قوانين تمنع تقديم نوع معين من الخدمات أو المنتجات؛

ب- القناة الثانية: تتمثل في الحد من مدى تنويع البنوك للمنتجات التي تقدمها، وبالتالي إمكانية تعرضها إلى بعض المشاكل وحتى احتمال تعرضها إلى الإفلاس؛

ج- القناة الثالثة: فتتمثل في تأثير التنظيم على الأرباح والعوائد التي تحصل عليها البنوك، من خلال التأثير على معدلات الفائدة المدينة والدائنة، التي تحصل عليها البنوك في بعض الدول، مما يؤثر بذلك على الهوامش التي تحصل عليها البنوك، وبالتالي التأثير على الأرباح التي تحصل عليها؛

د-القناة الرابعة: تتمثل في إمكانية تأثير التنظيم على هيكل الصناعة المصرفية خاصة من خلال التأثير على عدد البنوك العاملة في الصناعة، حيث اثبتت التجربة الأمريكية أن الصناعات المصرفية ذات التركيز المنخفض، تكون أكثر عرضة إلى عدم استقرار البنوك العاملة بها، على عكس الصناعات ذات التركيز المرتفع مثل الصناعة المصرفية في كندا .

تتمثل القناة الخامسة في أن عملية التنظيم داخل الصناعة المصرفية يمكن أن تؤثر على درجة المنافسة داخلها، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار داخلها؛ غير أن اقتصاديين آخرين يملكون وجهة نظر مغايرة لسابقيهم حيث يرون إمكانية تحفيز المنافسة داخل الصناعة المصرفية البنوك على البحث عن أحسن السبل التي تسمح لها بتحقيق كفاءة أكبر في القيام بأعمالها وبالتالي تحقيق استقرار أكبر.

ثالثا: .....تطـــــور دور الوساطة البنكيـــــة

تتعلق الوظائف التقليدية للبنوك مثلما ذكر سابقا بأربعة أنواع من العمليات ألا وهي: تجميع الودائع، توزيع القروض، عمليات فيما بين البنوك وتسيير وسائل الدفع، هذه العمليات توافق ما اتفق على تسميته "وساطة الميزانية" حيث تعد بمثابة الوظائف القاعدية للنشاط البنكي، لكن وبداية من سنوات الثمانينيات من القرن الماضي خرجت البنوك عن دورها التقليدي خاصة مع الانطلاقة القوية للأسواق المالية واستفحال ظاهرة العولمة المالية أين أصبحت البنوك تقوم بدور هام على مستوى سوق رأس المال بشقيه النقدي والمالي وأصبحت تمارس نشاط المتاجرة والسمسرة.

1- **الوظائف الحديثة للبنوك:** إن الظرف الجديد عدل وبشكل كبير الوظيفة الاقتصادية للبنوك والتي تلمس بفعل التحولات التي مست الوساطة البنكية، حيث وفي ظل اقتصاد السوق اليوم فقدت البنوك نظامها كمحددة للأسعار وأصبحت تخضع لأسعار السوق وتعاني من ضغط مستمر على تنظيمها وأسعارها تبعا لإبداعات السوق المالية.

([1])-*Jill M. Hendrickson,* ***Regulation and Instability in U.S. Commercial Banking A History of Crises,*** *First published, PALGRAVE MACMILLAN, UK, 2011. P 16.*

كما أن الخلق النقدي للبنـوك أصبح قليل الأهمية في ظل اقتصاد يعتمد على إصدار الأوراق الماليــة والذي يطلق عليه (*économie mobiliérisée*)، حيث أصبح اليوم بالإمكان تسيير خطر القرض خارج البنوك بفعل تدخل وكالات التصنيف وغيرها، وأصبحت البنوك موجودة في كل مكان على مستوى الأسواق المالية [1]، ويمكن إدراج أهم هذه الوظائف في النقاط التالية:

أ– تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم؛

ب– شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء؛

ج– تقديم خدمات مالية عالمية خاصة مع دخول البنوك في التجارة والتمويل الدوليين، إضافة إلى تقديم النصيحة والتحليل الفني للأسواق وتقديم الخدمات الاستثمارية كتلك التي يقدمها بنك الاستثمار بالنسبة للبنوك التجارية [2].

وبذلك أصبحت البنوك تتدخل بشكل كبير على مستوى السوق المالية كمقدمة للخدمات خاصة تمويل أنشطة المجازفة والتحكيم على مستوى أسواق الأصول العقارية والمنقولة، حيث تقوم بدور نشط في التسيير الجماعي للمحافظ مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

كان لظاهرة **اللاوساطة المالية** نتائج معتبرة على البنوك التي فقدت جزءً كبيرا من مصادرها واستخداماتها لذا فقد كانت "ردة فعل" النظام البنكي في اتجاهين: إعادة هيكلة نشاط الوساطة وإعادة تأسيس ربحيته [3]. والارتباط بين الوساطة البنكية والسوق المالية يمكن أن يكون على مستوى عرض رؤوس الأموال (1) وطلب رؤوس الأموال (2) كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): الارتباط الموجود بين الوساطة البنكية والسوق المالية

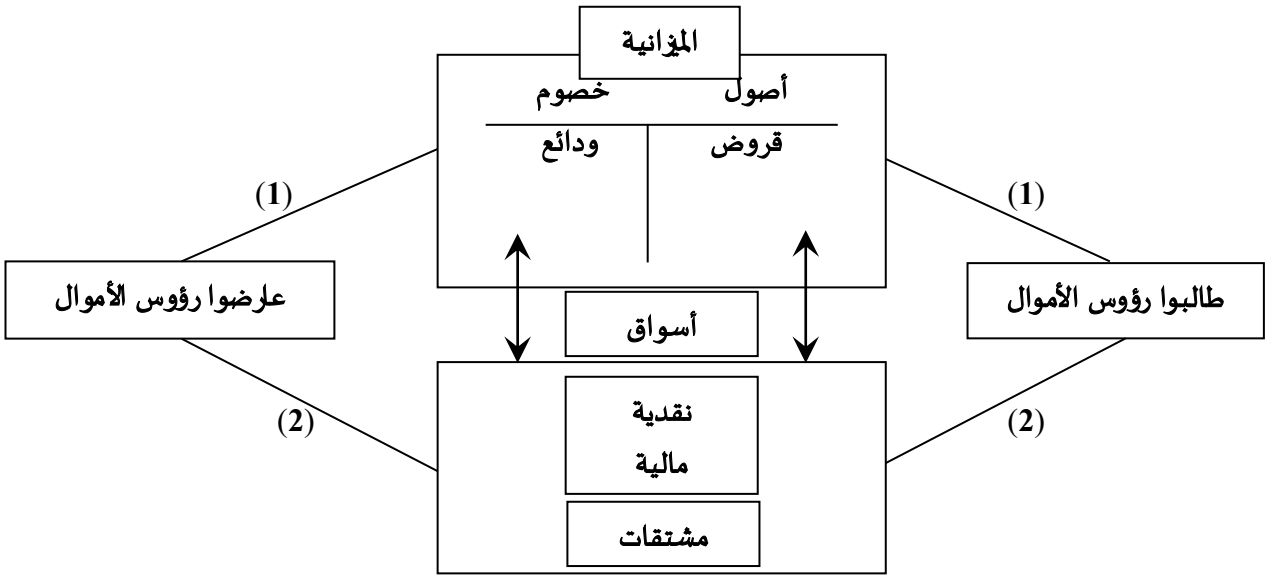

Source : *Philippe Garsuault, Stéphane Priami,* ***La banque, Fonctionnement et Stratégies****, 2ème édition, Paris, Economica, 1997, p.42.*

2- **وساطة الميزانية ووساطة السوق ووساطة خارج الميزانية:** على اعتبار أن البنوك وسيط مالي فإنه يتم التفريق بين وساطة الميزانية ووساطة السوق ووساطة خارج الميزانية.

(1)- *Alain Choinel,* ***Le système bancaire et financier, Approches française et européenne****, Paris, Revue banque édition, 2002, p.39.*

(2)– محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سابق**، ص.216.

(3)- Michel Jura, **Techniques financières Internationales**, 2ème édition, Paris, Dunod, 2003, p.38.

أ- وساطة الميزانية *intermédiation de bilan*: ميزتها الأساسية هو إدارة ارتباط أصول وخصوم ميزانية الوسيط مما يسمح بتعديل المخاطر وآجال الاستحقاق وهي تتخذ شكلين: وساطة القرض ووساطة الأوراق المالية [1]، فوساطة القرض هي الشكل التقليدي لتدخل البنوك عن طريق جمع الودائع ومنح القروض، وللإشارة فإن تمويل القرض قد يتم عن طريق الاقتراض من الأسواق النقدية أو المالية...الخ؛

ب- وساطة السوق *intermédiation de marché*: يوجد هناك إجراءين: السمسرة والطرف المقابل، ففي إطار السمسرة يسهل الوسيط المالي التفاوض بين البائعين والمشترين سواءً عند الإصدار أو على مستوى السوق الثانوي ويحصل مقابل ذلك على عمولات، أما نشاط الطرف المقابل فهو خاص جدا فهو يتعلق بالشراء أو البيع لحسابه الخاص في سبيل ضبط وتنشيط السوق الأولي أو الثانوي [2]. وتتضمن وساطة السوق ثلاثة مستويات وهي [3]:

- ❖ جمع وتنفيذ أوامر الزبائن ⟵ الوسيط ما هو إلا سمسار؛
- ❖ شراء أوراق مالية من أجل إعادة بيعها ⟵ الوسيط يقوم بالمتاجرة؛
- ❖ تجزئة حصة من الأوراق المالية ⟵ الوسيط بائع بالجملة للأوراق المالية.

ج- وساطة خارج الميزانية أو وساطة الوضعية *intermédiation de hors-bilan/ intermédiation de position* التبديل في مجال خارج الميزانية وأدوات المخاطر ووساطة الميزانية المحققة، في مجال الأصول المالية (أصول وخصوم الميزانية) .وهي تتمثل في إدارة محافظ الأدوات الآجلة بشكل عام، والبحث عن مقاصة مخاطر العملاء من خلال التغطية الذاتية وتغطية الرصيد من خلال الأسواق [4]. يوضح الجدول الموالي الأشكال الثلاثة للوساطة المالية:

الجدول رقم (3-1): الأشكال الثلاثة للوساطة المالية

Source : *Jean-Baptiste Desquilbet,* ***Intermédiation et stratégies bancaires,*** *Université Lille 1 – 2016-2017, p : 4.*

إذن تُجَسِد كل من وساطة الميزانية ووساطة السوق العلاقة التكاملية والتداخلية بين الوساطة البنكية والأسواق المالية.

(1)- *Jean-François Goux,* ***op.cit,*** *p.128.*
(2)- ***Ibid****, p.128.*
(3)- *Intermédiat.pdf de* ***www.christian-biales.net****. / Le 11/12/2008, pp : 22,23.*
(4)- *Jean-Baptiste Desquilbet,* ***Intermédiation et stratégies bancaires,*** *Université Lille 1 – 2016-2017, p : 4-5.*

الشكل رقم (4-1): البنك كوسيط مالي ومقدم للخدمات

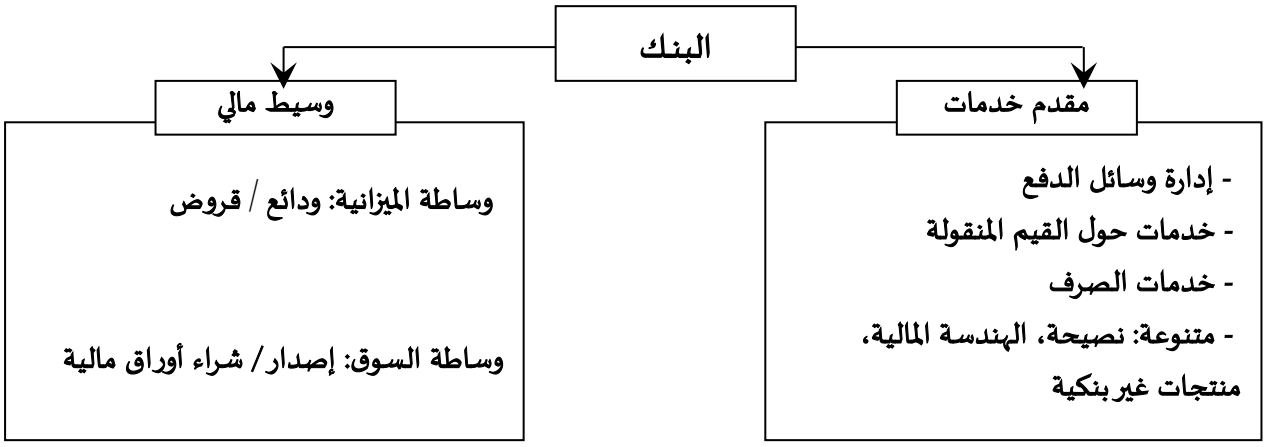

***Source** : Sylvie de Coussergues, **Gestion de la banque, de diagnostic à la stratégie,** 3éme édition, Paris, Dunod, 2003, p.7.*

رابعا: .....أسباب وجـــود الوساطـــــة البنكية

يُرجِع التحليل الاقتصادي المعاصر وجود الوسطاء الماليين بصفة عامة والوساطة البنكية بصفة خاصة لثلاثة أسباب رئيسية وهي [1]:

1- **تحقيق اقتصاديات الحجم أو الوفرة:** حيث تسمح الوساطة المالية بتخفيض تكلفة المعاملات المالية بتحقيق اقتصاديات الحجم، فعلى سبيل المثال لا الحصر تنخفض تكاليف المعاملات المالية على الأوراق المالية (خاصة تكاليف السمسرة) عندما يرتفع حجم العمليات.

كما تنشأ اقتصاديات الحجم في المقام الثاني عند تخصص الوسيط المالي في نشاط أو قطاع معين حيث يملك معرفة دقيقة مما يسمح له بتقديم خدمات بأقل تكلفة، وأخيرا يحقق الوسيط المالي شكل ثالث لاقتصاديات الحجم والمرتبط هذه المرة بقدرته على تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات لزبائنه في إطار ما يعرف باقتصاديات التنوع؛

2- **تخفيض عدم تماثل المعلومات:** يمنحها موقعها كوسيط هذه الميزة مقارنة بالأسواق المالية حيث بإمكان البنوك الحصول على معلومات خاصة حول عملائها طالبي التمويل لأنها تسير حساباتهم وتؤسس معهم لعلاقات طويلة الأجل؛

3- **توفير السيولة:** كون أن البنوك هي الوسيط المالي الوحيد القادر على تحويل ديونه لوسائل دفع مقبولة في المعاملات "القروض تصنع الودائع" فإن الأعوان الاقتصاديون بحاجة لامتلاك أصول سائلة والتي تؤمنها لهم البنوك.

خامسا:..... تطور المحاور الموضحة للنشاط البنكي

تم الاعتماد ومنذ فترة طويلة في إدارة البنوك على ثلاثة أركان أساسية وهي: الوظيفة التجارية، الوظيفة المالية والمحاسبية، ثم جاءت وظيفتا تنظيم الاستعمال والمعلوماتية لتكملة هاته الأركان الثلاثة[2].

1- الوظائف المكونة للنشاط البنكي:

(1)- *Dominique Plihon, **Les banques, nouveaux enjeux, nouvelles stratégies**, Paris, la documentation française, 1998. pp. 45-47.*

(2)- *François Desmicht, **Pratique de l'activité bancaire**, Paris, Dunod, 2004, pp. 1-2.*

أ– الوظيفة التجارية: يتعلق الأمر بجذب أكبر عدد ممكن من العملاء (*Bancarisation*) عن طريق حساب الودائع كمنتج قاعدي وذلك في ظل محيط تنافسي صعب، من هذا المنظور فإن عرض منتجات تجذب العملاء يعطي الامتياز لمصلحة العميل على الرغم من الضرر الذي قد يمس ربحية البنك؛

ب– الوظيفة المالية والمحاسبية: تنظم حول ثلاثة أقطاب وهي الدراسات التنبؤية للتوازن المالي لحسابات البنك وإدارة محفظة الأوراق المالية وتنظيم المحاسبة؛

ج– تنظيم الاستخدام المطبق في البنك: والذي يقوم على مدخل احترازي والموجه لحماية المودعين في ظل القواعد المحاسبية كما في إطار المعايير والنسب الاحترازية؛

د– الوظيفة المعلوماتية: على أساس الأركان الثلاثة التقليدية ظهرت المعالجة بالأساليب المعلوماتية للنشاط البنكي والممارسَة تحت شكـل الوظيفـة المعلوماتية وهي المكلفة بتطوير واستغلال سلاسل التسيير أو الادارة (*chaînes de gestion*)؛

2- **تطور محاور تحليل النشاط البنكي:** منذ بضع سنوات مست أسس التسيير البنكي حركة عميقة لا تزال جارية ليومنا هذا والتي وضعت تحليل النشاط البنكي حول محورين أساسيين:

أ– المخاطر المتحملة: حيث أصبحت الأموال الخاصة مفتاحا للبنيان البنكي فمستواها ومردوديتها هي في مركز الملاءة المالية للبنك؛

ب– التقييم بأسعار السوق: إن تقنيات تسيير محفظة الأوراق المالية تُوجه لصالح منتجات بنكية أخرى وذلك بعد تطور أدوات القياس والتحليل، فالمبلغ الإجمالي للقرض ما هو إلاّ مجموع تدفقات الإهتلاكات عند أجل الاستحقاق، فكل تدفق يمكن تشبيهه بورقة مالية حيث يُقوّم بسعر السوق وهو ما يعني وضع معايير محاسبية من نوع (*IFRS*)(*).

وكما هو معروف فإن مهنة البنك تتمثل في تدوير مادة أولية ألا وهي الأموال شراءً و/أو إقراضا للعملاء وهذه الوظيفة يمكن أن يتم تحليلها وفقا لأربعة محاور مثلما يظهره الشكل الموالي:

(*)– وهي المعايير المحاسبية الدولية ***International Fnancial Reporting Standards***، تؤسس قاعدة موحدة لحساب القيمة المحاسبية للنشاط تحت شكل قيم " السوق "، حيث تقوم بمقارنة التدفقات المالية المرتبطة بنشاط الأوراق المالية بتلك المتأتية من الموارد والقروض، وهي تطبق منذ 1 جانفي 2005. لمزيد من المعلومات الرجوع لـ: *François Desmicht, op.cit, pp. 284-295*

الشكل رقم (5-1): المحاور الموضحة للنشاط البنكي

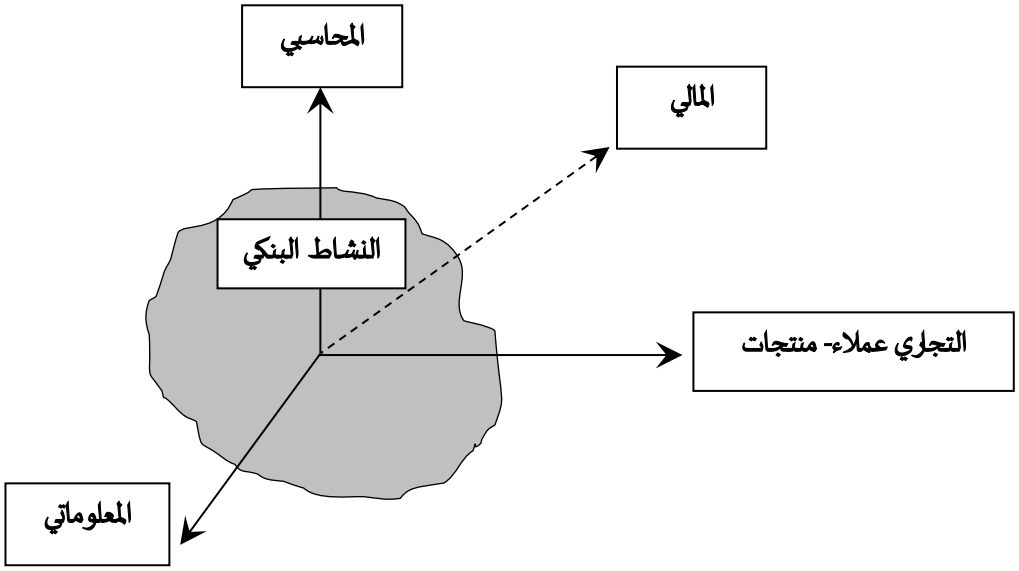

Source : *François Desmicht**, Pratique de l'activité bancaire**, Paris, Dunod, 2004, p.3.*

وفي ظل مرحلة التطورات الحالية فإن وجود مدخل موحد لهاته المحاور الأربعة سيسمح باستخراج نظرة شاملة للنشاط البنكي الملائم لتمثيل التحولات الجارية من خلال إيجاد تجانس بين المدخل المحاسبي والمالي حول مفهوم رأس المال والفائدة وهذا في إطار المدخل التجاري، وفي الأخير تنسيق المحاور السابقة في إطار المدخل المعلوماتي.

إذن من الممكن ملاحظة نوعين جديدين للقياس: الأول متعلق بالمخاطر (نسبة بازل) والثاني متعلق بالقياس المحاسبي (معايير الإفصاح ***IFRS***) والتي تولد شكلا جديدا للترابط والانسجام [1].

الشكل رقم (6-1): تطور المحاور الموضحة للنشاط البنكي

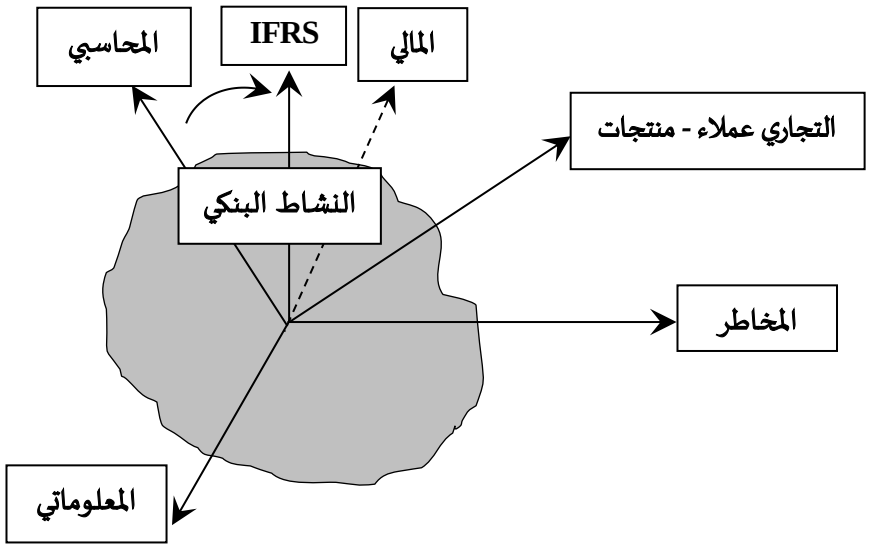

Source : *François Desmicht**, Pratique de l'activité bancaire,** Paris, Dunod, 2004, p.4.*

(1)- *François Desmicht, **op. cit.**, pp. 3-4.*

أسئلـــــــــة للمناقشـــــــة:

1- ما هي الأهمية الاقتصادية للنظام البنكي؟

2- لماذا وكيف تطورت محاور النشاط البنكي؟

3- كيف تؤثر تغيرات البيئة الاقتصادية الكلية على النظام البنكي لأي دولة؟

4- اشرح ما يلي:

Intermediation du bilan: intermediation active ⇐ ***finance indirecte***

Intermediation du Marché : intermediation passive ⇐ ***finance directe.***

5- إلى أي نموذج تمويلي يشير المخطط الموالي (مع الشرح والتعليل)

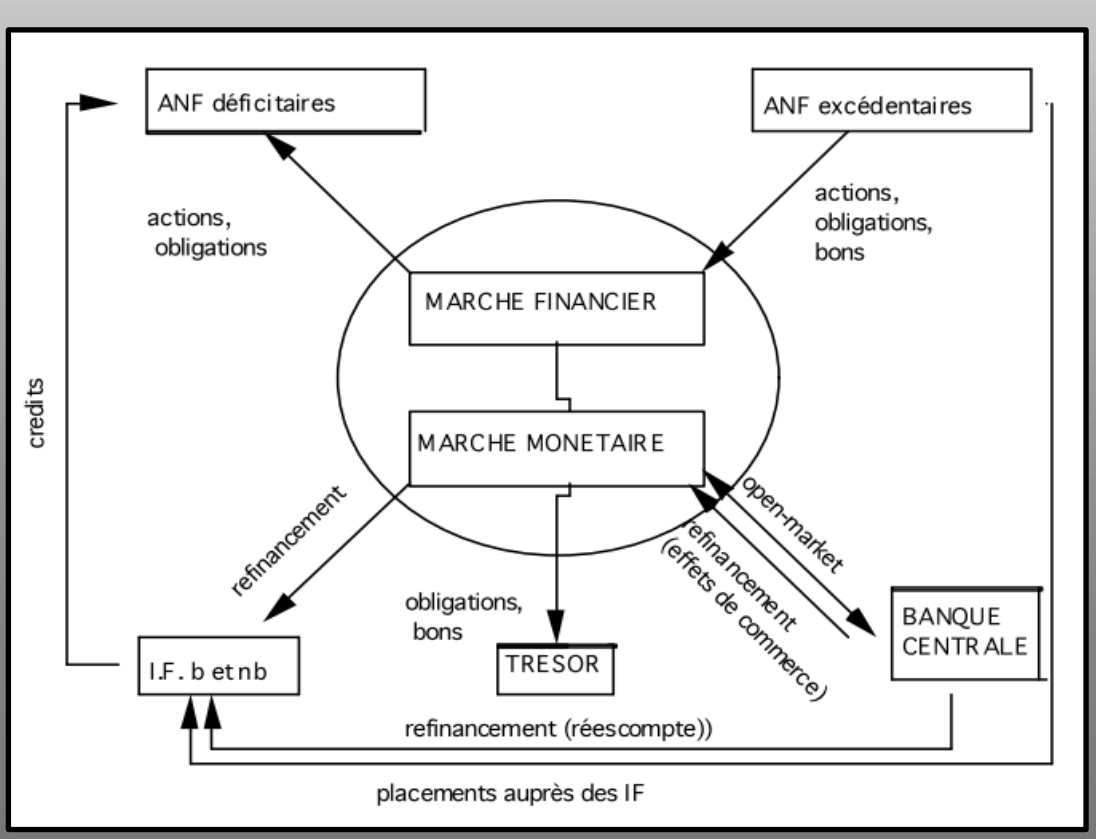

الفصل الثاني
البنوك التجارية والوساطة المالية

الهـــدف العام:

يهدف هذا الفصل إلى إلمـام الطالب بكل ما يتعلـق بنشاط البنوك التجارية والوساطة المالية

الأهـداف التفصيلية:

إن دراسة الطالب لمحتوى هذا الفصل سيساعده على ما يلي:

1- التعرف على مفهوم وخصائص البنوك التجارية؛

2- مختلف العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛

3- دور البنوك التجارية في خلق نقود الودائع.

4- أشكال الوساطة المالية للبنوك التجارية

المحتوى

أولا: لمحة عامة حول البنوك التجارية

ثانيا: دراسة ميزانية البنوك التجارية

ثالثا: أهداف البنوك التجارية

رابعا: الفضاء المالي والتشغيلي للبنوك التجارية

خامسا: النظام المحاسبي في البنوك التجارية

سادسا: السياسات البنكية

سابعا: السياسة الاقراضية

ثامنا: إدارة السيولة في البنوك التجارية

تاسعا: خلق النقود من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية

عاشرا: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

أولا: .....لمحة عامة حول البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه.

1 –تعريف البنوك التجارية: اختلفت التعاريف **للبنوك التجارية** وتعددت وظائفها.

أ– تعريف البنوك التجارية: هناك العديد من التعاريف ومنها:

- "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل"[1]. أي أن **البنوك التجارية** تتعامل مع جميع القطاعات ومواردها الأساسية هي الودائع وإن جل معاملاتها في الأجل القصير؛
- "مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها"[2]. ويشترك هذا التعريف مع سابقه على أنها مؤسسة مالية مهمتها الأساسية قبول وتقديم القروض وأضاف بأنها تقوم بخلق النقود، وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية؛
- "عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع"[3]. وهذا التعريف يزيد عن سابقه في أن **البنوك التجارية** هدفها الأساسي هو تحقيق أعلى ربح مع المحافظة على السيولة لمواجهة السحوبات .

ومن التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل :وهو أن **البنوك التجارية** هي "المؤسسات المالية الوسيطة التي وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والإقراض والتي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع".

وفي العالم يوجد نظامين رئيسيين للبنوك التجارية [4]:

نظام البنوك ذات الفروع المنتشر: وينتشر هذا النوع من البنوك خاصة في بريطانيا وكندا؛

نظام البنوك المنفردة: ويوجد هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية. ويقول المدافعون عن هذا النظام بأنه يشجع المنافسة بين البنوك ويقضي على الاحتكار المتواجد في النوع الأول.

([1]) – حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي، الأردن، 2003، ص206

([2])–**المرجع السابق**، ص: 207.

([3]) –رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 19

([4])– زياد رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 11-12.

وتطورت وظائف البنوك التجارية وتطورت معها النظريات المفسرة لها، فبعدما كانت مجرد أكشاك وصناديق لحفظ الأموال وإقراضها لأجل قصير، تطورت إلى بنوك عملاقة قائمة بذاتها تقوم بالعديد من الوظائف، والتي يمكن تقسيمها إلى عمليتين أساسيتين[1]:

- **العمليات المصرفية العادية؛**
- **العمليات المصرفية غير العادية.**

2- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية :تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى، تعتبر ثانوية يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- قبول الودائع :تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وتنقسم إلى عدة أنواع هي: **الودائع الجارية** وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم. **ودائع لأجل**: وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد. **ودائع التوفير**: وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير. وعيه فإن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض.

ب- منح القروض والسلفيات: وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره، وتشير هذه الوظيفة إلى تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وآجالها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير ذلك [(2)]. وتتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها في الدفع تحت الحساب والقرض النقدي، فتح الاعتماد وعمليات الخصم وعمليات الائتمان بالمقابل والائتمان الإيجاري والائتمان المقدم للتجارة الدولية وغيرها.

وهكذا فإن **البنوك التجارية** تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الإنتاجية التنموية المختلفة وتطويرها وفقا لسياسة ائتمانية محكمة [(3)]. وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

ج-خلق النقود: تقوم البنوك بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع والتي تعتبر أهم الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وترتكز هذه الوظيفة على عاملين وهما توافر الثقة بمقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها

([1]) - سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص: 213-214.

([2])- *Ammour Benhalima, **pratique des techniques bancaires**, Edition dehlab, Alger, 1997, P40.*

([3])- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، **مرجع سابق**، ص:106-110

في أي وقت. أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تمكن من توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم.

3- تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها **الرئيسية** المشار إليها، مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر **ثانوية** تتمثل أهمها فيما يلي [1]:

أ– تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها؛

ب– إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في السوق المالية؛ التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء؛

ج– تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم؛

د– إصدار خطابات الضمان والقيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة.

4 – الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها، إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحا في حد ذاته ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة ومنها [2]:

أ– تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما؛

ب– ادخار المناسبات :تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات كالدراسة، السياحة...إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية؛

ج–خدمات البطاقة الائتمانية :وهي عبارة عن بطاقة تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد؛

د– خدمات الكمبيوتر :تستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات؛

هـ– مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة: تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة

([1]) – **المرجع السابق**، ص: 111.

([2]) – نعمة الله نجيب، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص152.

تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة حيث تسهل الاكتتاب بينهما.

ينطلق تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لتعود على البنك بمزايا ومنها الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد وزيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه وزيادة عدد المتعاملين وزيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده .

5-خصائص البنوك التجارية: تتميز ب[1]:

أ- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه؛

ب- تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد؛

ج- تختلف النقود البنكية عن النقود القانونية: فالنقود المصرفية إبرائية وغير نهائية والنقود القانونية إبرائية نهائية بقوة القانون؛

د-تسعى البنوك التجارية إلى الربح على عكس البنك المركزي.

ثانيا: .....دراســـة ميزانية البنــوك التجاريـــة

باعتبار البنك التجاري مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقترضين، وتقوم بتوظيفها أو استخدامها في عمليات مالية مُربحة، أي أن هدفه الأول هو الربحية بأقل تكلفة ممكنة ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم التوفيق بين الربحية والسيولة [2]. سيتم التطرق في هذا الإطار لموارد البنك التجاري واستخداماته وأهدافه.

1 - موارد البنوك التجارية: يتمثل هذا الجانب في المصادر المختلفة لموارد البنك التي تعد التزامات تجاه الغير، وتشتمل على ما يلي[3]:

أ- الموارد الذاتية (الداخلية): تشمل رأس المال ويتكون من الأموال التي دفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس المال الاسمي للبنك، وهو لا يشكل إلا نسب ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشرا لمتانة المركز المالي للبنك، وعادة تفرض التشريعات البنكية حدودا دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس أو مواجهة خسارة ما لتلبية غرض استثماري معين؛

ب- الاحتياطيات: وهي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله وتقسم إلى قسمين، **الاحتياطي القانوني** وهو ما يلزم به البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه، **الاحتياطي الخاص** ويحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير المتوقعة ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري.

([1])- مجدي محمد شهاب، **اقتصاديات النقود والمال "النظرية والمؤسسات المالية"**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص: 14.

([2]) - زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 18 -19

([3])- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص: 25.

ج- الموارد غير الذاتية (الخارجية): وتشمل [1]:

❖ **الودائع:** ويمثل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ من خصوم البنك، ويتكون من المبالغ يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير؛

❖ **شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:** هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق؛

❖ **مستحق للبنوك:** ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

2-استخدامات البنوك التجارية: يقصد بها كافة حقوق البنك لدى الغير، ويعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك وتبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك، وهي كما يلي [2]:

أ- الأرصدة النقدية الحاضرة (السيولة من الدرجة الأولى): تمثلها النقود الحاضرة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه والتي تتخذ أساسا شكل الأوراق النقدية القانونية والنقود المساعدة، وما يكون في حيازته من عملات أجنبية، وهي تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الفورية لعملاء البنك؛

ب- الحوالات المخصومة:(السيولة من الدرجة الثانية): تشير لكل ورقة قابلة للخصم لدى البنك التجاري، وهي نوعان، **أذونات الخزينة** وهي عبارة عن دين قصير الجل تصدره الدولة وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة. وتقوم البنوك التجارية بشرائها للاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 3 أشهر. **الأوراق التجارية** وتشمل الكمبيالة والسند الإذني وتقبل البنوك التجارية بخصمها للعملاء، وغالبا تكون هذه الأوراق مستحقة داخل الدولة، ولكنها قد تكون مستحقة الدفع في الخارج في بعض الأحيان، ويتوقف حجم التوظيف على سياسة كل بنك والموقف المنتظر لأصحاب الودائع والتقلبات التي يتعرض لها أصحاب القروض. وهذا التوظيف قصير الأجل هدفه ضمان **الاسترداد** و**السداد** و**تحقيق العائد من التشغيل؛**

ج- محفظة الأوراق المالية: وتتضمن استثمارات البنك التجاري (ممتلكات البنك من أوراق سواء كانت الأوراق المالية خاصة، وهي الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات الخاصة والأوراق المالية العامة وهي السندات التي تصدرها الدولة)؛

د- القروض والسلفيات: تستخدم البنوك التجارية جزء لا يستهان به من الودائع في عمليات الإقراض والسلفيات قصيرة الأجل بصفة أساسية والمتوسط وطويل الأجل، ولكن في الحدود التي لا تؤثر على سيولة البنك.

فيما يلي شكل يوضح ميزانية مبسطة لبنك تجاري:

([1]) – محمد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

([2])– عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص:210.

الشكل رقم (1-2): أهم بنود ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
✓ أرصدة نقدية حاضرة	✓ رأس المال المدفوع
✓ رصيد لدى البنك المركزي	✓ الاحتياطات القانونية والاختيارية
✓ أذونات خزينة	✓ المؤونات
✓ أوراق تجارية مخصومة	✓ الأرباح غير الموزعة
✓ مستحق على البنوك	✓ الودائع
✓ أوراق مالية	✓ مستحق للبنوك
✓ قروض	✓ سندات الصندوق
✓ استثمارات ثابتة	✓ سندات سوق فيما بين البنوك
	✓ سندات أخرى
	✓ شيكات وحوالات مستحقة الدفع

المصدر: من اعداد الباحثة

ثالثا: ..... أهـــداف البنـــك التجـــاري

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان [1]:

1- الربحية :إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة البنكية هو حجم الأرباح التي تحققها. ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك ولتعظيم الربح لديه يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية وبمدى تطور خدماته وبزيادة الحوافز المقدمة لعملائه، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة؛

2- السيولة :يقصد بالسيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد.

لذلك، فإن محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.

3- الأمان: يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، كمخاطر التصفية الإجبارية لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم. وبما أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن**10%** وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذي يعتمد على أمواله كمصدر للاستثمار، حيث أن البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من رأس ماله، وإن حدث

(1)- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، **مرجع سابق**، ص: 255.

فإنه يغطي الخسائر بجزءٍ هام من أموال المودعين وتصبح النتيجة فقدان الأمان وبالتالي إفلاسه ولذلك فعلى البنك الالتزام **بنسبة الملاءة المالية** وهذا لحماية المودعين .

مما سبق، عندما تقوم الإدارة البنكية بالتركيز على عامل السيولة لمواجهة طلبات السحب، فإن ذلك سيؤثر سلبا على عامل الربحية من إيرادات البنك، وإذا تم اندفاع البنك نحو توظيف أمواله من أجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر بقائه واستمراره، فإن ذلك سيرفع من درجة المخاطرة المالية، وهذا من أجل تحقيق الأمان أو الوقوع في نقص السيولة، لهذا على الإدارة التوفيق بين الربحية والسيولة والأمان، فهدف الربحية يتعلق بالبنك، أما السيولة والأمان فهي أهداف المودعين وتشريعات البنك المركزي.

إن تحقيق البنك التجاري للأهداف السالفة الذكر، يؤدي للحديث عن أهمية التخطيط:

4- التخطيط وأهميته في البنك التجاري: تعاظمت وظيفة التخطيط لأعمال البنوك، وذلك لأنه أساس نجاح كل الأعمال الخاصة بها، حيث يمثل نقطة البداية فبنجاحها تضمن نجاح العمل والتي تشمل إعداد وتنفيذ الأهداف المناسبة للبنك من خلال الإدارة بمرونة كاملة مع الأوضاع المتغيرة والمحيطة بنشاطه ويعود اهتمام البنوك بوظيفة التخطيط لعدة عوامل أهمها [1]:

أ- الانفتاح المصرفي الدولي أو العالمية في نشاط البنوك؛

ب- ارتفاع أسعار الفائدة الدولية وذلك بسبب الضغوط التضخمية والضغوط المستمرة في الأسواق المالية وتقلبات أسعار الصرف وأيضا حدة المنافسة بين البنوك؛

ج- تزايد خدمات الائتمان الاستهلاكي المقدمة من البنوك بشكل كبير؛

د- زيادة أساليب وطرق تنمية الأموال وفرص الاستثمار وفرص المشاركة.

وعليه، يشير **مفهوم التخطيط البنكي** إلى "التخطيط باعتباره الوظيفة الأولية للإدارة البنكية، حيث تعددت تعاريفه ومنها يقصد بالتخطيط "العمليات المتناسقة والمنظمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بوضع الأهداف المطلوب بلوغها وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها". أي يشمل التنبؤ بما سيكون في المستقبل مع الإعداد لهذا المستقبل.

رابعا: ..... الفضاء المـــالـــي والتشغيلـــي للبنك التجـــاري

بحكم نشاطها فإنه يوجد في إطار كل البنوك فضائين مختلفين من حيث خصائص المنتجات وطريقة العمل وغيرها، ويتعلق الأمر بالفضاء التشغيلي والفضاء المالي [2].

1- الفضاء التشغيلي: يضم العمليات مع العملاء (أفراد ومؤسسات)، ومن بين المتدخلين على مستوى الفضاء التشغيلي نجد الشبكة والدائرة التجارية للبنك، أما المنتجات الموزعة فهي القروض ومنتجات الادخار كالودائع.

2- الفضاء المالي: وهو يضم العلاقات مع المؤسساتيين (البنوك، شركات التأمين، المؤسسات الكبرى...إلخ) ويتمثل أهم المتدخلون على مستوى هذا الفضاء في قاعة الأسواق والدائرة المالية للبنك، أما فيما يخص المنتجات فنجد القروض، الأوراق

([1]) – طارق طه، **إدارة البنوك "نظم المعلومات المصرفية"**، دار الكتب، الإسكندرية، 2000، ص51

([2])- *Michel Dubernet, **Gestion Actif-Passif et tariffication des services bancaire**, Paris, Economica, 1997, p.20.*

المالية للأسواق النقدية والمالية والمشتقات بالإضافة إلى نشاط السوق الذي يمارسه البنك لحسابه الخاص أو لحساب الدائنين (نشاط المحفظة) [1].

وبصفة عامة فإن الفضاء التشغيلي والذي ينتمي إليه النشاط التجاري هو الذي يولد المخاطر لأنه يضم العديد من الخيارات التي تسمى الخيارات المخفية ***(options cachées)*** أو المجانية ومن أمثلتها: خيارات السيولة وخيارات المعدل وخيارات التسديد المسبق للقروض، أما الفضاء المالي فهو الذي يسمح بتغطية هاته المخاطر خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ذات طبيعة مالية (المعدل والسيولة والصرف).

الشكل رقم (2-2): ميزانية مبسطة لتوضيح الفضاء المالي والتشغيلي للبنك التجاري

	أصول L'actif	خصوم le passif
الميزانية Bilan	تسبيقات متنوعة قروض للمؤسسات قروض عقارية قروض للاستهلاك قروض ادخار سكن	موارد لأجل حسابات لأجل سندات الصندوق والادخار دفاتر خاضعة للضريبة (دفتر ب) دفاتر غير الخاضعة للضريبة (دفتر أ) مخططات ادخار شعبية (PEP) ادخار سكن
	أوراق مالية للمبادلة وللتوظيف وللاستثمارات أوراق مالية للمساهمة وللفروع استثمارات	أوراق مديونية متداولة قروض سندية أوراق مالية مساندة أموال خاصة النتيجة
خارج الميزانية *Hors–bilan*	ضمانات ممنوحة عقود ضمان بمعدلات مغلقة عقود ضمان بمعدلات اختيارية	ضمانات محصلة عقود ضمان بمعدلات مغلقة عقود ضمان بمعدلات اختيارية

الفضاء المالي الفضاء التشغيلي

Source : *Michel Dubernet,* ***Gestion Actif-Passif et tariffication des services Bancaire,*** *Paris, Economica, 1997, p. 22.*

ولعل ما يميز الفضاء التشغيلي عن الفضاء المالي أنه وفي إطار الفضاء المالي الأدوات الظاهرة في جانب الأصول هي نفسها الظاهرة في جانب الخصوم (أوراق مالية للسوق النقدية، المالية والمشتقات) على عكس الفضاء التشغيلي

(1)- **Ibid**, P.21.

حيث تختلف أدوات جانب الأصول تماما عن تلك لجانب الخصوم، فمثلا توجد القروض في جانب الأصول ومنتجات الادخار في جانب الخصوم، فضلا عن ذلك فإنها عموما غير قابلة للتداول بصورة مباشرة [1] كتوريق القروض البنكية.

خامسا: .....النظـــام المحاسبـــي في البنوك التجاريـــة

يختلف النظام المحاسبي من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المنشأة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

1- خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية: يتميز بما يلي [2]:

أ- الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن تتفادى التكرار بين موظف وآخر أو بين قسم وآخر (الابتعاد عن الازدواجية) وأن تقتضي طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف أو القسم السابق؛

ب- السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية؛

ج- تقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق؛

د- يجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى.

2- مقومات النظام المحاسبي في البنوك التجارية: يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي [3]:

أ- المجموعة المستندية: وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين من المستندات، **مستندات داخلية** وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل مستندات الخصم و**مستندات خارجية** وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية؛

ب- المجموعة الدفترية: تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام البنكي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية؛

ج- دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها؛

د- أدوات التحليل المالي والرقابة: تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه

([1])- **Ibid**, p.23.

([2])- علي عبد الله شاهين، **محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية**، جامعة العراق، 2014، ص: 30.

([3]) - **المرجع السابق**، ص: 32-33.

لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية؛

هـ- التقارير الدورية (المحاسبية): يعتبر النظام المحاسبي في البنك التجاري الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدمتها التقارير المحاسبية التي تقدم للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات، ويمكن التمييز بين نوعين من التقارير المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء في البنك التجاري وحسب هدف أو طبيعة الجهة المستفيدة منها، إلى نوعين[1]:

- **تقارير داخلية**: يقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك مثل الموازنات التخطيطية وخطط النشاط المستقبلية والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي والتقارير الدورية حسب ما يحدده البنك، وقد تكون هذه التقارير عن كل أو جزء من النشاط الجاري في البنك؛
- **تقارير خارجية**: وهي التقارير التي يعدها البنك التجاري لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي ترغب الاطلاع عليها، ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاما على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية أو من المعلومات التي ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام.

و- أقسام البنوك التجارية: تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء فمنها ما هو مرتبط ارتباطا مباشرا بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك، أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتراقبها وتمسك حساباتها وتسجل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك.

سادسا: ..... السياسات البنكية

1- السياسات البنكية: عبارة عن "مجموعة من القواعد العامة التي تحكم استخدام مصادر البنك في الوصول إلى أهداف، فهي عبارة عن دليل عمل لاتخاذ القرارات في المستقبل تحت ظروف معينة وإذا ما تغيرت هذه الظروف يجب تعديل السياسات الموضوعة".

2- أهميتها: للسياسات البنكية مجموعة من الأهداف وهي [2]:

أ- توضيح الهدف المحدد للبنك؛

ب- وضع أسس التخطيط المستقبلي؛

ج- ربط وحدات البنك ببعضها البعض؛

د- خلق الثقة في البنك؛

هـ- ضمان بقاء البنك واستمراره في العمل؛

([1])-**المرجع السابق**، ص: 34.

([2]) - محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2012، ص: 116.

و- تحقيق الكفاية في أعمال البنك.

3- مراحل بناء السياسات البنكية: تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

الشكل رقم (3 -2): مراحل بناء السياسات البنكية

1-مرحلة التكوين			
1- جمع المعلومات: - عن الأهداف العامة للبنك وفي الأجلين الطويل والقصير. - وكذا المعلومات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية وجوانب القوة والضعف المتاحة أمام البنك	**2-جمع المعلومات المتعلقة بأهداف الأقسام والإدارات. والعلاقة بين تلك الأهداف والأهداف العامة للبنك**	**3-مناقشة السياسات المقترحة مع الإدارات والأقسام المختلفة للحصول على موافقتهم**	**4-تحديد وصياغة الأهداف النهائية الخاصة بالسياسات المقترحة البديلة.**

2-مرحلة الاختيار في ضوء المعايير التالية			
معيار التكلفة	**معيار العائد المتوقع**	**درجة الملاءمة مع الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.**	**درجة رضاء الأفراد المنفذين عن السياسات المقترحة**

3-مرحلة التنفيذ	
(أ) **إصدار السياسة بقرار يضفي عليها الشرعية التنظيمية وخاصية الالتزام**	**(ب)** **إعلام وتعريف القائمين بالتنفيذ بالسياسات المطلوب إنجازها**

المصدر: محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2012، ص 117-118.

5- أنواعها: تتنوع **السياسات البنكية** حسب معايير التقسيم الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): أنواع السياسات البنكية

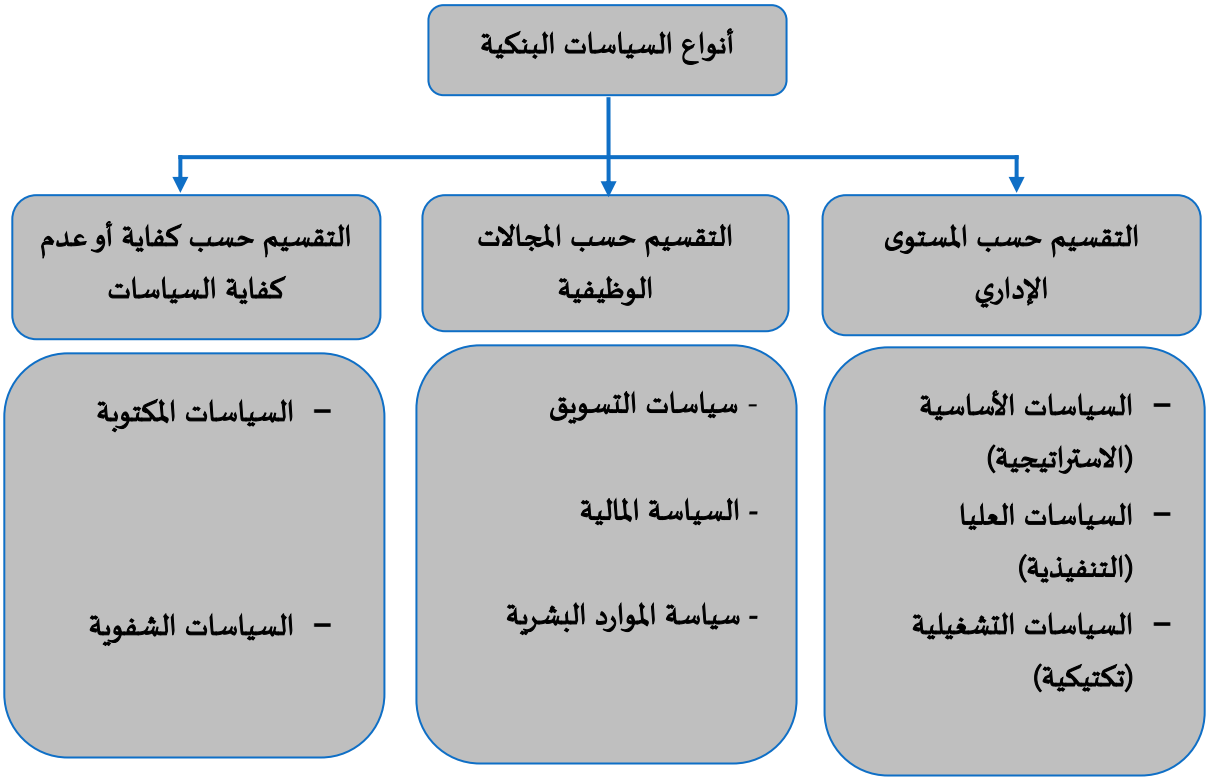

المصدر: محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2012، ص 119-120.

سابعا:.....السياسة الاقراضية

في ظل توسع مختلف اقتصاديات الدول تضاعفت احتياجات التمويل المعبر عنها من قبل الأعوان الاقتصاديين، ويبرز هنا دور البنك في تلبية هذه الاحتياجات كأحد أهم طرق التمويل المتاحة في الاقتصاد عن طريق منحه للقروض، وتتنوع هذه الاحتياجات من احتياجات استغلال واستثمار أو ببساطة في احتياجات العائلات.

لذلك يقوم البنك برسم سياسته الإقراضية وفقا لمبادئ معينة نظرا لما تكتسيه قرارات منح القروض من أهمية كبيرة وأيضا للتداخل الموجود بين هذه القرارات ونتائجها وبين الإستراتيجية العامة للبنك الهادفة لتقوية المركز المالي بتعظيم التوليفة عائد/مخاطرة للقروض المقدمة.

1- مفهوم القرض وأنواعه: يعد النشاط الإقراضي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظرا للفوائد المتحققة منه ولاسيما تحقيق هدف الربحية.

أ- مفهوم القرض: تتنوع التعاريف بخصوص مفهوم القرض [*] ولكن قبل ذكرها لا بأس من الإشارة إلى أن أصل كلمة قرض تعود للكلمة اللاتينية (***credere***) أي (***croire***) التي تعني "منح الثقة" وخاصة "منح الثقة في المستقبل"[1]، وهذا على اعتبار أن الثقة هي أساس كل قرار إقراضي.

- القرض هو "مبادلة مال حاضر بوعد وفاء لتسديد مقبل أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للطرف الآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد، والذي يدعو إلى هذا إنما هي الثقة" [2]؛
- منح قرض معناه منح الثقة والحصول الفعلي والفوري وبكل حرية على أصل حقيقي أو على قوة شرائية مقابل وعد أن نفس الأصل أو أصل مساوٍ له سيعاد في أجل محدد وفي أغلب الأحيان مع مكافأة الخدمة المقدمة والخطر المحتمل أي خطر الخسارة الجزئية أو الكلية التي تتضمنها طبيعة هذه الخدمة [3]؛
- وهو تعريف قانوني والوارد في المادة **68** من الأمر رقم **11/03** المؤرخ في **26** أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي ينص على أن عملية قرض هي: "كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان. تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار بالشراء لاسيما عمليات القرض الإيجاري"[4].

أما بلغة الاقتصاد، فالقرض يعني تسليف المال لاستعماله في الإنتاج والاستهلاك وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة؛

من خلال التعاريف المقدمة يمكن التمييز بين أربعة عناصر للقرض:[5]

1- وجود علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن (مانح للقرض) ومدين (متلقي للقرض)؛

2- وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على هذا الأخير أن يقوم برده للأول؛

3- الفارق الزمني: وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الاقتراض؛

4- المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه.

وعليه يمكن القول إن الدعائم الثلاث لأي عملية إقراض تتمثل في الفارق الزمني والوعد والثقة.

(*)- للإشارة، فإن مفهوم الائتمان المصرفي مرادف للقرض وذلك بناءً على أن الائتمان المصرفي في البنوك يتمثل بصفة أساسية في القروض التي تمنحها البنوك لمختلف عملائها وإن كان مفهوم الائتمان المصرفي لا يقف عند حدود القرض، بل هناك أشكالا أخرى لهذا الائتمان مثل بطاقات الائتمان. فالقرض أو الائتمان المصرفي هو عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها.

(1)- *Guy Caudamine, Jean Montier,* ***Banque et marchés financiers****, Paris, Economica, 1998, p.139.*

(2)- عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، قسنطينة، جامعة منتوري، دون سنة النشر، ص.37.

(3)- *Farouk Bouyacoub,* ***L'entreprise et le financement bancaire****, Alger, Casbah éditions, 2000, p.17.*

(4)- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المؤرخة في 28 جمادى الثانية عام 1924 الموافق لـ 27 أوت 2003، العدد 52، ص. 11.

(5)- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، **مرجع سابق**، ص.78. - بتصرف-.

وينبغي التمييز بين مفهومي القرض والاعتماد، فالأول يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل البنك لعميله، أما الثاني فيشير لتعهد البنك بالإقراض على اعتبار أنه عقد بمقتضاه يضع البنك مبلغا معينا تحت تصرف عميله يسحب منه متى شاء مرة واحدة أو عدة مرات خلال مدة محددة [1].

ب- أنواع القروض: توجد تصنيفات متعددة للقروض إذ يمكن تصنيفها من حيث الغرض، القطاع، المدة ومن حيث الضمانات المقدمة، وعموما يمكن التفريق بينها في ثلاث نقاط: المدة الزمنية، موضوعها والضمانات التي ترافقها.

➢ **التبويب حسب المدة:**

القروض القصيرة الأجل: وهو قرض لا يتعدى منحه السنة، وهذه المدة تتوافق مع طبيعة الاختيارات التي يطلب لها هذا القرض، حيث أن القصد منه تمويل احتياجات دورة الاستغلال والمعاملات الاستهلاكية وبذلك فإن أغراض القرض قصير الأجل متعددة كالتوسع الموسمي، تسريع دورات المخزون...الخ وهذا النوع من القروض له عدة صور منها: خصم الأوراق التجارية، اعتمادات الصندوق، بطاقات الائتمان وغيرها؛

القروض المتوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استغلالها سبع سنوات، وهي تمنح سواء من قبل بنك بمفرده أو من طرف بنك بمساهمة مؤسسة متخصصة ولابد أن يكون هناك علاقة بين مدة التمويل ومدة حياة الأصل الممول [2]؛

القروض الطويلة الأجل: وهي تلك القروض الموجهة لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة أو تمويل استثماراتها، وتكون مدتها أكثر من **7** سنوات وقد تصل إلى **30** سنة ومن أهم خصائصها:[3]

أ- تمثل تكلفة هذا النوع من القروض نسبة معينة من قيمة القرض، إلاّ أن هناك حالات يصر فيها المقرض على أن يكون معدل الفائدة متغيرا خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع؛

ب- تسديد القرض قد يتم مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه أو يتم على أقساط متساوية في تواريخ محددة؛

ج- تعتبر من المصادر النادرة التي يصعب الحصول عليها، حيث أنها تعتمد على مدى توافر الادخارات الطويلة الأجل في المؤسسات القائمة بعملية الوساطة؛

د- القروض الطويلة الأجل لا تمول إلا **70%** من الاستثمار المبدئي وتتطلب ضمانات مهمة كرهن العقارات المملوكة (قروض الرهن العقاري)؛

➢ **التبويب حسب الأغراض**

قروض استهلاكية: وهي تلك القروض التي يكون هدفها خاصة تشجيع الاستهلاك، كالبيع بالتقسيط وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب [4]؛

([1]) - عبد الحق أبو عتروس، **مرجع سابق**، ص.38.

([2])- *Luc Bernet-Rollande, **Principes de Technique Bancaire**, 23ème édition, Paris, Dunod, 2004, p.259.*

([3]) - منير صالح، **الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2000، ص.502.

([4]) - رضا صاحب أبو حمد، **مرجع سابق**، ص.216.

قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والبنكية ويكون هدفها خاصة تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي، كما أنها تزيد من تدعيم الطاقات الإنتاجية؛

القروض التجارية: هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تمنح للتجار والمنتجين لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية لذا فهدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري [1]؛

قروض عقارية: **و** تمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء الأراضي وإقامة المنشآت الكبرى وكل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات، وتقوم المصارف المتخصصة بتقديم هذا النوع من القروض (البنوك العقارية) [2]؛

- **التبويب حسب الضمان**: يعد الضمان الوسيلة التي تعطي تأمينا ضد مخاطر عدم التسديد وتقسم القروض في هذا المجال إلى:[3]

قروض دون ضمانات: فقد يمنح البنك قرضا لأحد زبائنه الجدد دون أي نوع من الضمانات وذلك اعتمادا على سمعته المالية وعلى قوة مركزه المالي ولا ينبغي التوسع في منح القروض دون ضمان، ويعد السحب على المكشوف أهم أنواع هذه القروض؛

قروض بضمانات: إن الغالبية العظمى من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالا لعنصر الثقة الموجود أصلا وليس بديلا عنه.

إذن، مما لا شك فيه أن القروض تقوم بدور مهم في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة، إضافة إلى تمويل خطط التنمية الاقتصادية الوطنية ودورها في زيادة كفاءة تخصيص الموارد في المجتمع في مجال الاستهلاك أو الإنتاج.

يوضح الشكل الموالي تصنيفات القروض والغرض منها طبقا لملحق التعليمة رقم 2019/04 المؤرخة في 2019/12/31 والمتعلقة بمركزة المخاطر المصرفية ذات الصلة بالمؤسسات والأسر.

([1])- عبد الحق أبو عتروس، **مرجع سابق**، ص.39.

([2]) – رضا صاحب أبو حمد، **مرجع سابق**، ص.217.

([3])- **المرجع السابق**، ص.218.

الشكل رقم (5-2): تصنيفات القروض والغرض منها طبقا لملحق التعليمة رقم 19/04 الصادرة عن بنك الجزائر

تصنيف فئات القروض حسب طبيعتها والغرض منها

(جدول البيانات CREM 004)

الرمز	فئة القرض	عناصر وصفية
010	حسابات عادية مدينة	قروض بدون مقابل مرتبطة بدورة الاستغلال، لا سيما تسهيلة الصندوق.
020	قروض التصدير	يتعلق الأمر بقروض الموردين والمشترين، بما في ذلك قروض للاستيراد قصد التصدير بدمج السلعة المستوردة.
030	مستحقات تجارية	الأوراق التجارية الممثلة للمستحقات التجارية التي خضعت لعملية خصم من طرف المصارف والمؤسسات المالية لفائدة زبائنها من المؤسسات.
040	قروض الخزينة	تسبيقات مؤقتة في الحساب الجاري مضمونة، على وجه الخصوص، بسلع أو أوراق مالية وكذا القروض قصيرة الأجل المتعلقة بعمليات الاستيراد.
050	قروض استهلاكية	قروض لفائدة الأسر المقيمة في التراب الوطني و الموجهة لاقتناء المنتجات المحلية المستدامة المصنوعة كليا أو جزئيا في الجزائر . يصرّح بقروض اقتناء السيارات بصفة منفصلة.
051	قروض اقتناء السيارات	قروض استهلاكية خاصة باقتناء السيارات.
052	قروض لفائدة مستخدمي المؤسسات المصرّحة	قروض ممنوحة من طرف المؤسسات المصرحة لفائدة مستخدميها، التي تفوق مدتها ثلاثة أشهر.
060	قروض الاستثمار	قروض متوسطة وطويلة الأجل ممنوحة لتمويل استثمارات منتجة أو تهيئة منشآت ومعدات بما فيها قروض إعادة تشكيل رأس المال المتداول. يجدر أيضا إدراج ضمن هذه الفئة القروض الممنوحة للزبائن بغرض اقتناء أو بناء عقار موجّه للاستعمال المهني.
الرمز	فئة القرض	عناصر وصفية
070	قروض مدعّمة	قروض متوسطة وطويلة الأجل ممنوحة لتمويل مشاريع مقبولة في إطار تدابير السلطات العمومية (ANSEJ، CNAC...).

080	قروض عقارية لاقتناء سكنات	قروض، مهما كانت مدتها، ممنوحة للأسر لغرض اقتناء أو بناء عقار لغرض الإقامة.
081	قروض عقارية للمرقين	قروض، مهما كانت مدتها، ممنوحة للمؤسسات وللمقاولين الفرديين في إطار ممارسة نشاط الترقية العقارية.
090	اعتماد ايجاري على أصول منقولة	عمليات اعتماد ايجاري على أصول منقولة تخص تمويل تجهيزات أو مواد أو أدوات لسد الحاجات المهنية.
091	اعتماد ايجاري على أصول غير منقولة	عمليات اعتماد ايجاري على أصول غير منقولة تخص عقارات لأغراض مهنية.
100	قروض معاد هيكلتها	قروض خضعت لإعادة هيكلة طبقا للتنظيم الساري المفعول المنظم لهذا الجانب.
110	التزامات الضمانات	تخص هذه الفئة الكفالات، ضمانات الأوراق التجارية، وضمانات أخرى تخص متعاملين اقتصاديين بخلاف المصارف والمؤسسات المالية. كما تصرح أيضا في هذه الفئة الكفالات لفائدة الإدارة (كفالات جبائية، كفالات جمركية ...). يتم التصريح بالتزامات الضمانات الممنوحة باسم الآمر بالدفع.
120	التزامات التمويل	على غرار فتح القروض المستندية مقابل الدفع، تدرج أيضا ضمن هذه الفئة الموافقات الممنوحة غير المعبئة بعد. يتم التصريح بالتزامات التمويل الممنوحة باسم الآمر بالدفع.
900	سقف القروض الممنوحة	سقف القروض الممنوحة يشمل، مهما كانت طبيعة هذه القروض، عدة أصناف من القروض الممنوحة محل ترخيص شامل ساري المفعول.

المصدر: الملحق التعليمة رقم 2019/04 المؤرخة في 2019/12/31 والمتعلقة بمركزة المخاطر المصرفية ذات الصلة بالمؤسسات والأسر

2- محددات السياسة الإقراضية: تتباين سياسات منح القروض وفقا لأهداف إستراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك، والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق الإدارة العليا (مجلس الإدارة) والجدية التي تنفذ بها الإدارة هذه السياسات، فوجود سياسة واضحة ومحددة للإقراض تضمن استرداد هذه الأموال بدون أية خسائر وتضمن في الوقت نفسه الحصول على عائد مناسب يتلاءم ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة منحه للقروض.

أ- مفهوم السياسة الإقراضية ومكوناتها: يتضمن خطر القرض جانبين، الأول خارجي مرتبط بعدم ملاءة المقترض، والثاني داخلي متعلق بتنظيم البنك لوظيفة توزيع القروض أي سياسته الإقراضية والتي يقصد بها "مجموعة من

المبادئ التي تنظم عملية الإقراض ويتولى كل بنك وضع هذه القواعد والمبادئ"[1]. ويتم رسم هذه السياسة من قبل الإدارة العليا للبنك، حيث تتعدد فيها مجالات استخدام الأموال ضمن القواعد والأسس الموضوعة.

وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق عدة أغراض في مقدمتها سلامة القروض التي يمنحها البنك، تنمية أنشطته، تحقيق عائد مرضٍ وتأمين الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في كافة مراحلها [2].

ويمكن تحديد أهم مكونات السياسة الإقراضية فيما يلي:

➢ **تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:** عادة ما تنص السياسة الإقراضية على حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عددا من المتغيرات في هذا المجال مثل حجم الودائع والسيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها والنسب والمعدلات التي يقدرها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى، حيث وعلى المستوى الكلي يكون البنك مرتبطا بسيرورة العرض النقدي كونه أحد المكونات الأساسية للنظام النقدي، أما على المستوى الجزئي فالبنك هو مؤسسة أين يمكن قياس الإنتاج بطرق مختلفة وخاصة عن طريق مبلغ القروض الممنوحة وهو بذلك يسعى لكسب حصص سوقية وتحقيق أرباح كأي مؤسسة، ويعرف هذا السلوك تحت تسمية نظرية المؤسسة البنكية [3].

ويتحدد حجم القروض الموزعة من طرف البنوك عن طريق تقاطع منحنيات التكلفة والإيرادات حيث يعادل البنك بين تكلفته الهامشية (**Cm**) مع المعدل السوقي (**i0**) لتحديد الكمية المعروضة (**q0**) والتي تضمن له الربح الأقصى (المنطقة المضللة في المنحنى).

الشكل رقم (5-2): تحديد حجم الأموال القابلة للإقراض

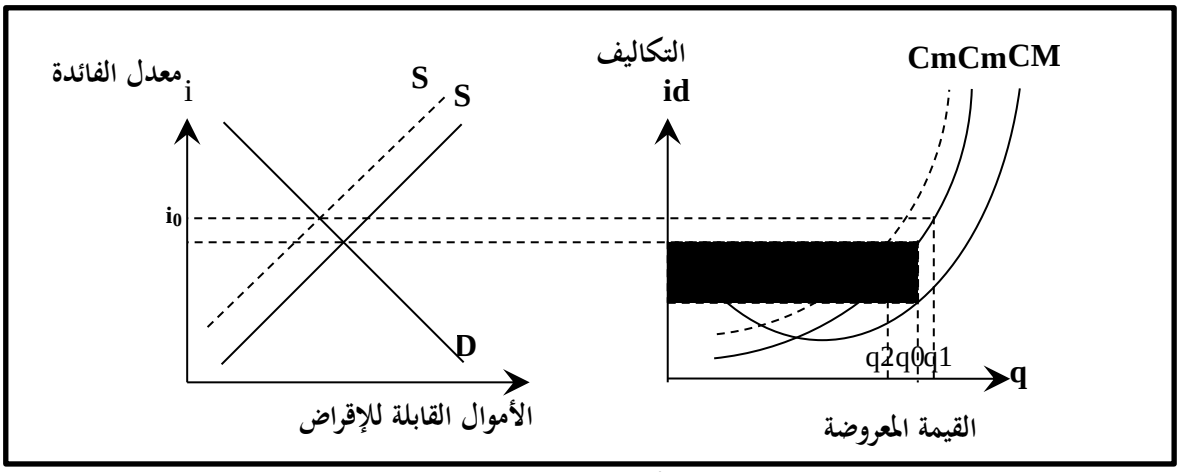

***Source** : Jean-François Goux, **Economie monétaire et Financière**, 3ème édition, Paris, Economica, 1998, p.137.*

i0: معدل الفائدة السوقي المطبق على أحسن العملاء (المعدل القاعدي البنكي ***TBB***[*])؛

S: العرض الكلي للقروض على مستوى سوق الأموال القابلة للإقراض؛

D: الطلب الكلي.

([1]) – رسمية قرياقص، **أسواق رأسمال**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص.344.

([2])– رضا صاحب أبو حمد، **مرجع سابق**، ص.220.

([3])- Jean- François Goux, **op. cit.**, p. 136.

([*])- ***T**aux de **B**ase **B**ancaire*.

وعليه:[1] **الطاقة الإقراضية = مجموع المصادر- الاستخدامات والمخصصات**

➢ **مستويات اتخاذ القرار:** توضح السياسة الإقراضية السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض أو عدم الموافقة عليه خاصة في إطار لامركزية اتخاذ القرار وتفويض السلطة، حيث لابد من تحديد المبالغ القصوى للقرض التي بالإمكان أن تمنحها لجنة قرض محلية تحت إمضائها [2]؛

➢ **تحديد تشكيلة القروض:** تلجأ البنوك إلى تنويع القروض الممنوحة من قبلها حتى تحقق أكبر توزيع للمخاطر وتحقيق ربحية ملائمة في ضوء العلاقة بين المخاطرة والمردودية، وهناك العديد من طرق التنويع منها على سبيل المثال التنويع وفق تواريخ الاستحقاق أو حسب المنطقة الجغرافية والتي توجه إليها القروض أو تبعًا لقطاعات النشاط المختلفة؛

➢ **تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:** تحدد السياسة الإقراضية الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة بها، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما تحدد السياسة هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القروض [3]، وقد تكون الضمانات شخصية تعتمد على سمعة العميل وقوة مركزه المالي كما قد تكون عينية؛

➢ **الحد الأقصى لكل من القرض وتاريخ استحقاقه:** وهي من بين أهم عناصر السياسة الإقراضية حيث يحدد الحدود القصوى لحجم وتواريخ استحقاق القروض التي تمنح للعميل الواحد سواء أكان فرداً أو مؤسسة، ويتم تحديد هذه الحدود بالاعتماد على بعض العلاقات النسبية التي تربط بين هذه القيم وبعض بنود ميزانية العميل؛

➢ **الالتزام بالقيود القانونية:** يجب أن تتفق السياسة الإقراضية المنتهجة من قبل البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي سواءً المتعلقة بالحد الأقصى للإقراض ومعدلات الفوائد والعمولات والضمانات، إضافة إلى توافر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل إقراضها وبعض الشروط التي تتعامل بها البنوك كنسبة الأرباح المتحققة، الحد الأدنى من رأس المال، إضافة إلى بعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشآت، إذ لابد من تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

وعلى العموم فهناك عوامل قد تؤثر على السياسة الإقراضية ومن أمثلتها استقرار الودائع، شدة المنافسة بين البنوك والأوضاع الاقتصادية السائدة والتي تنعكس على السياسات المتخذة من قبل البنك المركزي في إطار سياسته النقدية؛

➢ **إجراءات متابعة القرض:** من الأهمية بمكان أن تحدد السياسة الإقراضية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية تسديد القروض وهو ما يسمح بالتدخل في الوقت المناسب.

إذن فإن عملية منح القروض والموافقة عليها تتم في إطار هذه السياسة العامة الموضوعة والمتفق عليها.

([1])- جميل الزيدانين السعودي، **مرجع سابق**، ص.162

([2])- Sylvie de Coussergues, op. cit., p. 147

([3])- رضا صاحب حامد، **مرجع سابق**، ص.221.

3- مبادئ الإقراض الجيد: يتسم الإقراض الجيد بعدد من الخصائص التي إن توفرت تساعد البنك إلى حد كبير في تجنب القروض المتعثرة ومن أهمها:[1]

أ- السيولة: ويقصد بها إمكانية التصفية الذاتية للقرض وسداده كاملا في تاريخ استحقاقه وبالشروط المتفق عليها، لذا لابد من التحقق من سلامة استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله؛

ب- الربحية: تعد الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراضية، حيث لابد من الموازنة بين مختلف المخاطر الملازمة للقرار الإقراضي بالبنك، ولابد من الإشارة كذلك إلى الوظائف الاقتصادية الهامة لعامل الربحية ذلك أن البنك من خلال أرباحه يقوم بمقابلة كافة أعبائه، كما أن الربحية تمثل الأداء العام للبنك وتصنيفه ضمن البنوك التي تنشط في السوق محليا أو إقليميا أو دوليا؛

ج- الأمان: لا يرتبط عامل الأمان بتوقيت منح القرض فقط ولكن بتوافر ذلك طوال فترة استخدام القرض ولحين سداده مع ما ترتب عليه من فوائد وعمولات، لذا فالبنك مانح القرض واثق من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد ويأتي ذلك من حرصه وتأكيده على توافر عامل السيولة وعدم السماح بمنح القرض لأغراض المجازفة؛

د-التنويع والضمان: مثلما ذكر آنفا يتعين على الإدارة البنكية الناجحة الالتزام بتنويع محفظة القروض بما يحقق توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز في منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع أو عملاء بعينهم، وكذلك عدم التركيز على نوع معين من الضمانات وذلك تفاديا لأية تقلبات طارئة أو غير متوقعة والتي تؤثر سلبا على المركز المالي للبنك، لذا تؤدي سياسة التنويع دورا هاما في توفير الأمان للبنك، ولابد أن يكون الضمان كخط دفاع أخير للحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد لذا لا ينبغي منح القرض انطلاقا من نقطة توافر الضمان من عدمه.

4- إجراءات منح القروض: إن عملية منح القروض من أهم العمليات التي يقوم بها البنك لذلك خصص لهذه العملية إدارة يطلق عليها إدارة القروض والتي تقوم بجمع المعلومات والبيانات وإعداد التقارير الخاصة بالعميل طالب القرض، ويمر قرار منح القرض بعدة مراحل متكاملة فيما بينها بداية من طلب العميل للقرض حتى تاريخ سداده، ويهدف البنك من خلال ذلك إلى تقييم نوعية المخاطر التي يتوقعها والناتجة عن احتمال عدم قدرة المقترض على سداد هذا القرض، ويمكن إدراج هذه الخطوات في النقاط التالية:

أ- دراسة طلب القرض: يقوم محلل القرض بجمع المعلومات الضرورية حول المقترض وفقا لقائمة معدة مسبقا لنوعية المقترض (فرد أو مؤسسة) وطبيعة القرض، ثم تنقل هذه المعلومات في ملفات طلب القرض وهو نموذج معد من قبل البنك[2] والذي يقدم لقسم القروض لدراسته خاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدول السداد؛

ب- تحليل المركز المالي للعميل: يتم من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى **3** سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل بدراسة بعض النسب كنسب السيولة والربحية والمديونية.

([1]) - أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، القاهرة، مطابع المستقبل، 1998، ص: 103-104.

([2])- *Sylvie de Coussergue, **op. cit.**, pp. 147-148.*

يمثل التحليل المالي أحد الأدوات الهامة التي يستعين بها صانع القرار الإقراضي في إطار مهمة التحليل لطلبات الاقتراض، ويكتسب التحليل المالي أهميته على ضوء التخطيط المالي للمشروعات ومنشآت الأعمال كأحد مصادر الاستعلام وتوفير المعلومات عن المقترض، إذ يمكن مطابقة قوائم وكشوف الحسابات الختامية بمعرفة:[1]

- ❖ درجة سيولة الأصول المختلفة على النحو الوارد في المركز المالي؛
- ❖ مدى توازن الاستثمارات في بنود المركز المالي المختلفة؛
- ❖ تطور النشاط وحجم الأعمال من خلال مقارنة نتائج الأعمال لفترات زمنية مختلفة؛
- ❖ تقييم مدى سلامة قرارات التمويل؛
- ❖ مدى توازن الهيكل المالي.

تُمكن النقاط السابقة من التوصل إلى مؤشرات هامة والتي تشكل رؤية واضحة تمثل مدخلا أساسيا لاستكمال دراسة طلب الاقتراض، ومن بين الأدوات التقليدية للتحليل المالي نجد التحليل الأفقي والعمودي للميزانية (تحليل النسب والمؤشرات المالية)، أما الأساليب الحديثة فتوظف أدوات التحليل الرياضي والإحصائي، كما أن هناك العديد من معايير وأساليب التقييم لقرارات منح القروض وذلك حسب حالات التأكد وعدم التأكد مثل: فترة الاسترداد، العائد الداخلي على الاستثمار، تحليل الانحدار والارتباط...الخ؛

ج- الاستعلام عن العميل: حيث يتم الاستفسار على سمعة العميل الشخصية ومدى التزامه باستخدام القرض في الغرض المحدد مسبقا وأيضا إمكانية تسديده لهذا القرض، سواء من الأقسام الداخلية للبنك أو من خلال مصادر أخرى*؛

د- تقييم قدرة العميل: أو الجدارة الائتمانية[2]: فضلا عن المعلومات التي تتوفر من الطلب المقدم من العميل إلاّ أن الحصول على القرض يتوقف على المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب الاقتراض من البنك وتسمى هذه المعايير في معظم المراجع بـ (**5C's**)**وهي على الترتيب: شخصية المقترض، كفاءته، ملاءته المالية، الضمانات المقدمة والظروف المحيطة بنشاط المقترض[3].

- ❖ الشخصية: ويقصد بها سمعة العميل وأمانته والتزامه بالوفاء بالسداد؛
- ❖ المقدرة: قدرة المقترض على توظيف استثمار وإدارة أمواله ونشاطه وقدرته كذلك على سداد التزاماته في الآجال المحددة؛

([1])- أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص. 90- 98.

(*)- مركزية المخاطر وعدم التسديد والميزانيات- والموجودة في الجزائر على مستوى المديرية العامة للقرض والتنظيم والمسيرة من قبل بنك الجزائر.

([2])- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية تم تطويره بصفة خاصة ليتناسب مع معطيات ونمط سوق الائتمان المصري كما انه يتماشى مع النظام العالمي المستخدم في معظم شركات الاستعلام الائتماني. التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية هو مؤشر رقمي يلخص كامل السجل الائتماني للعميل ويتم احتسابه بطرق رياضية واحصائية متطورة وتتراوح قيمته بين 400 الي 850 درجة ويعكس درجة المخاطر للعميل ومدى استطاعته السداد مستقبليا وكلما زادت درجة التقييم الرقمي للعميل "*Credit Score*" كلما أعتبر العميل ذو درجة مخاطر ائتمانية منخفضة. ويستطيع مانح التمويل باستخدام التقييم الرقمي أن يتخذ قراره بسرعة ودرجة ثقة أكبر.

(**)- ***C**haracter, **C**apacity, **C**apital, **C**ollateral, **C**onditions.*

([3])- أحمد غنيم، **مرجع سابق**، ص.54.

❖ رأس المال: يقصد به التعرف على هيكل رأس المال بمعنى نسبة الملكية للإقراض حيث يعتبر الضمان النهائي أمام الدائنين، لذلك تكتسي دراسة ومراجعة الهيكل التمويلي وهيكل رأس المال للمقرض أهمية كبيرة؛

❖ الضمانات: يقصد بها الأصول التي يمكن أن يقدمها العميل للبنك كضمان للحصول على القرض ويلجأ إليها البنك لمقابلة بعض نقاط الضعف في عناصر التقييم السابقة لمركز العميل المالي؛

❖ **الظروف المحيطة**: قد تؤثر الظروف العامة على نشاط المقترض بصورة سلبية مما يهدد قدرته على الوفاء بالتزامه بتسديد القرض كظروف المنافسة التي يواجهها في ظل تغيرات الظروف الاقتصادية ومدى تأثيرها على نشاط العميل؛

ملحوظة: هناك أيضا التقييم على أساس الأبعاد الخمسة 5P's (***people, payment, purpose, protection,perspective***)، هذا بالإضافة إلى نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ: **PRISM** والمتكون من المعايير: ***Perspective, Repayment, Intention, Safeguards, Management***

هـ – تحديد شروط القرض واتخاذ القرار: بعد دراسة المعلومات المجتمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الإقراض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض وكيفية صرفه وتسديده ومعدل الفائدة عليه والضمانات المرتبطة به.

يوضح الشكل محددات تسعير القرض البنكي

الشكل رقم (6-2): محددات تسعير القروض البنكية

Source *: Zuhayr Mikdashi, **Les Banques à l'ère de la Mondialisation,** Paris, Economica, 1998, p.47.*

وتتأتى ربحية القرض من الفرق بين العائد على القرض وتكلفته، فالعائد لا يعني فقط الفائدة التي تحدد على القرض وإنما أيضا أي رسوم يتم الحصول عليها مقابل منح القرض ومتابعته وتحصيله، كما أن التكاليف لا تتضمن فقط المصروفات الإدارية وتكلفة المال المستخدم في التمويل وإنما تتضمن أيضا تكلفة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم مقدرة العميل على التسديد [1].

([1]) – محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سابق**، ص.278.

أصبحت المعلومة الاقتصادية مصدرا هاما لتحسين اتخاذ القرار في القطاع الخاص كما في القطاع العام، ومنذ بداية سنوات التسعينيات دخلت الأدوات الذكية والمتأتية خاصة من مجال الذكاء الاصطناعي (*intelligence artificielle*) من البيولوجيا والفيزياء التطبيقية مجال العلوم الاقتصادية والتسيير، وكان الهدف المرجو من قبل الباحثين هو ترشيد سيرورة اتخاذ القرار حيث تساهم الأدوات الذكية بشكل واسع في المعالجة المناسبة للقرارات والتي ترجم عن طريق انخفاض درجة عدم التأكد وذلك بالتقييم الأفضل للخطر والمعالجة الذكية لتعقد الظواهر الملاحظة[1].

ومن بين هذه الطرق يمكن ذكر الشبكة العصبية (*Réseau neuronal*)، المنطق الغامض (*Logique floue*) والخوارزميات الوراثية (*algorithmes génétiques*) [2]، ولقد تضاعفت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المالية ويتعلق الأمر بثلاثة مجالات أساسية وهي: التنبؤ، التعظيم والتصنيف، والهدف النهائي من استعمالها هو تقديم معلومات ذات مصداقية في الوقت المناسب وبأقل تكلفة [3]؛

و- صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الاقتراض يضع البنك قيمة القرض تحت تصرف العميل بشكل كلي حيث يكون من حق العميل سحب المبلغ أو جزء منه [4]؛

ي- سداد القرض ومتابعته: إن متابعة حسن استخدام هذه القروض وكيفية استردادها مع فوائدها يمثل الجانب الأكثر أهمية، لذا لابد من المتابعة الجيدة والمتواصلة لحسن استخدام هذا القرض.

للإشارة يؤدي **نظام المعلومات الائتمانية** دورا كبيرا فيما يخص اتخاذ قرارات الإقراض، ويقصد به "ذلك النظام الفرعي بالبنك الذي تستند إليه عملية تحديد وتجميع وفرز وتصنيف وتشغيل وتحليل كافة البيانات التي تكون إدارة البنك بشكل عام أو نشاط الإقراض بشكل خاص بحاجة إليها، واستخلاص المعلومات الفعالة منها وإرسالها إلى متخذ القرار بالنوعية المطلوبة وبالتوقيت المناسب"[5].

الشكل رقم (7-2): نظام المعلومات الائتمانية بالبنوك التجارية

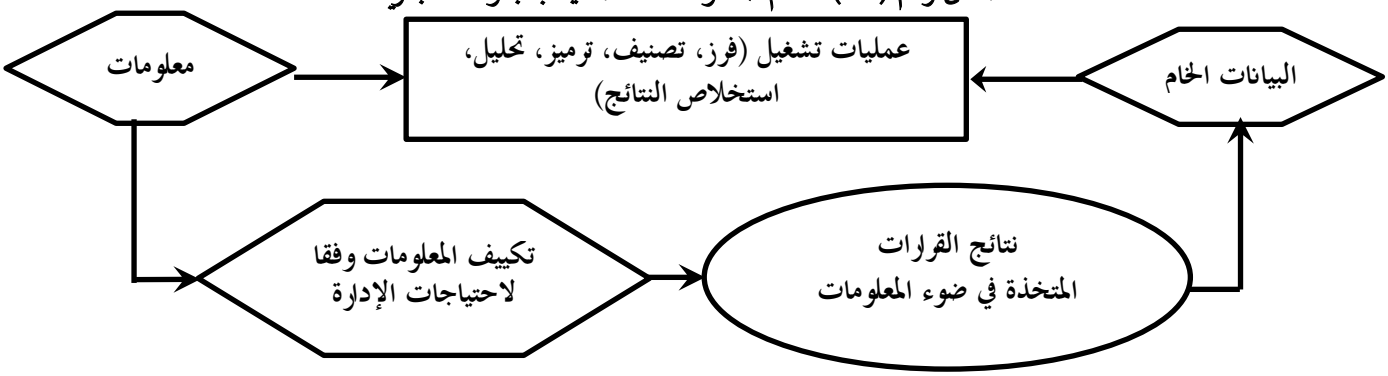

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، القاهرة، التراث للنشر والتوزيع، 1997، ص.240.

(1)- *Tir Redha, **L'utilisation de l'intelligence artificielle en finance : Aperçue de quelques techniques**, division recherche en sciences de l'information, équipe de recherche PNR économie, séminaire national sur le thème : **Le système national d'information économique : Etat et perspectives** le 31/1/2005-1/2/2005, Alger, p.2.*

(2)- **voire : Tir Redha, op. cit., pp .3-4.**

(3)- ***Ibid***, p.7.

(4)- رضا صاحب أبو حمد، **مرجع سابق**، ص.229.

(5) - محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج**، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 1997، ص.240.

إن اتخاذ القرار على مستوى البنوك هو نتيجة لتحليل معمق للمعلومة التي هي تحت يد المسير في ظل ظرف تنظيمي محدد وذلك من خلال تحليل المعلومات الداخلية والخارجية وكل ذلك في سبيل اتخاذ القرار السليم، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (8-2): معلومات وقرارات

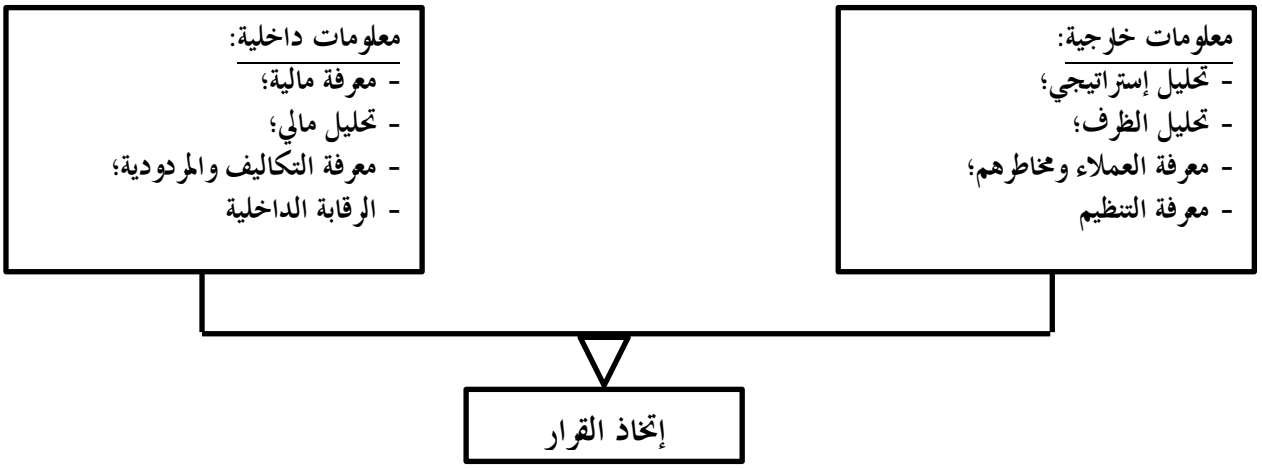

***Source**: Éric Lamarque, **Gestion Bancaire,** Paris, Pearson Education, 2002, p.106.*

ثامنا: .....إدارة السيولـــة في البنوك التجاريـــة

تقوم المصارف التجارية بدور الوساطـة بين المودعين الراغبين في استثمار مدخراتهم ضمن أدنى حد من المخاطر، مع حق استرداد هذه المدخرات عند الحاجــة إليها، والمستثمرين الراغبين في اقتراض هذه المدخرات بتكلفــة مناسبة لفترات تتراوح بين شهور أو سنوات، يعيدون بعدها ما اقترضوه بمواعيد تتناسب وتحقق الدخل من استثماراتهم.

وأهم نتائج دور **الوساطة** الذي تقوم به المصارف التجارية بين مصادر عرض الأموال ومصادر الطلب عليها، هي المساعدة في فصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار، والقيام بعملية تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل الى قروض قصيرة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات كل من المدخرين والمستثمرين دون أن يتنازل أحد منهم عن غايته[1].

انطلقت بداية قبول المدخرين بدور الوساطة للمصارف التجارية من ثقة راسخة لديهم ولدى المجتمع بمختلف فئاته، بقدرة المصارف على رد مدخراتهم متى أرادوا ذلك دونما قيد أو شرط. وقد عزز هذه القناعة ما تميزت به المصارف من مقدرة فعلية على تلبية طلبات المودعين دونما أي تأخير وذلك بفضل ما تتمتع به هذه المصارف من سيولة تعتبر أساس الثقة في المصرف، عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بينه وبين عملائه، التي هي محول الاهتمام عندما يتعلق الأمر بإدارة المصرف لعملياته.

1-تعريف السيولة: يمكن تعريفها انطلاقا من مفهومين أساسيين يرتبط كل منهما بالآخر وهما [2]:

أ- المفهوم الكمي: ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها الى نقد في وقت ما. واستنادا الى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها الى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف .ويؤخذ على

(1)-دريد كامل ال شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 250.

(2)- **المرجع السابق**، ص: 252.

هذا المفهوم ضيقه، لاعتماده في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، كما يؤخذ عليه إخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها؛

ب–مفهوم التدفق: ينظر الى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف، سواء على شكل فوائد كان هذه التسديد أو أقساط قروض.

ج–انطلاقا من المفهومين السابقين للسيولة، يمكن ذكر التعريفات التالية لسيولة البنك [1]:

- "هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة"[2]؛
- مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتسديد مدفوعاته عند استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور [3].

2– أهمية السيولة بالبنوك التجارية: توافر السيولة لدى المصرف التجاري يعطيه مجموعة من الميزات، أهمها [4]:

أ– تعزيز ثقة المودعين والدائنين، مما يؤكد لهم إمكانية رد أموالهم تحت جميع الظروف؛

ب–مؤشر إيجابي للمصارف الأخرى، والمحللين، والمودعين، والإدارة وتأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛

ج– تجنب البيع الجبري لبعض الأصول، مع ما قد يجلبه ذلك من سلبيات وتجنب دفع كلفة أعلى للأموال وتجنب اللجوء الى البنك المركزي.

ملحوظة: تعتبر ادارة السيولة والمخاطـــر المرتبطة بها من أهم التحديـات التي تركز عليها كل من البنوك التجاريـة والسلطات الرقابية حول العالم نظرا لان السيولة تشكل المرتكز الاساسي في عمل البنوك وقدرتها على تحقيق اهدافها والقيام بأعمالها. إن الاطار الجديد للسيولة الذي وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) يحتوي على نسبة تغطية السيولة (LCR) التي تفرض على البنوك الاحتفاظ بقدر كاف من الاصول السائلة ذات النوعية العالية الجودة، والتي تمكنها من البقاء في مأمن لمدة ثلاثين يوما تحت وطأة ضغط السوق، بالإضافة إلى نسبة صافي التمويل الثابت NSFR المناسبة، وهما الوسيلتان الأساسيتان المفروضتان لقياس السيولة.

3-تخطيط السيولة في البنك التجاري: يقوم البنك التجاري بتخطيط السيولة على مستويين، وهما:

([1])- **لابد من التفريق بين سيولة الأصل وسيولة المصرف، حيث يقصد بالأولى مدى سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بأقل خسارة وبأقصى سرعة ممكنة وتتفاوت الأصول في درجة سيولتها.**

([2]) –دريد كامل ال شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص: 108.

([3])- **المرجع السابق**، ص: 109-

([4])- *NATACHA VALLA, **Liquidité Bancaire et Stabilité Financière**, Banque De France • Revue de La Stabilité Financière • N° 9 • Décembre 2006, p:6.*

الشكل رقم (9-2): تخطيط السيولة في البنك التجاري

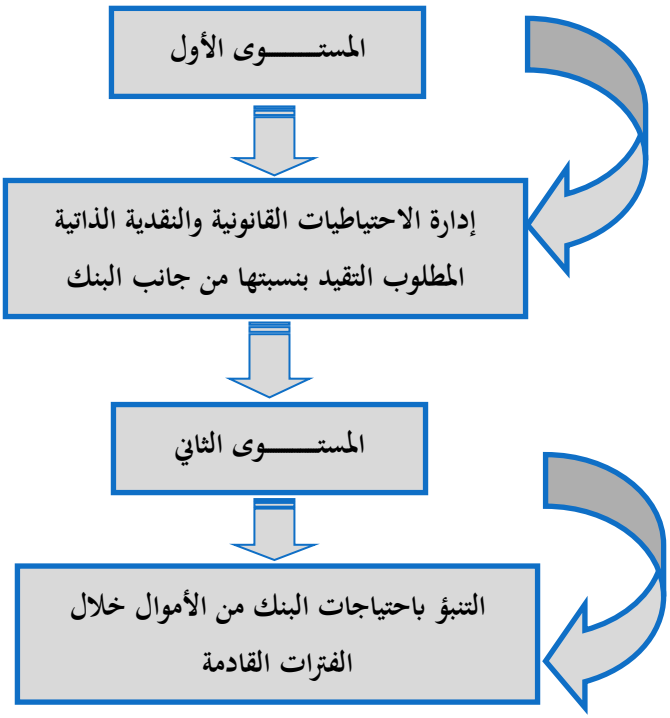

المصدر: من اعداد الباحثة

4- الإدارة المتقدمة للسيولة فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: التنبؤ بالسيولة والتفاوض وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية [1]؛

5- السيولة والربحية: السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه. ومبدأ التلازم بينهما ناشئ عن أهمية كلتيهما لوجود أية مؤسسة تجارية واستمرارها. فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو واستمرار البقاء، لأن الخسارة ستؤدي الى تآكل حقوق أصحاب المؤسسة، وبالتالي تصفيتها. أما التعارض بين هذين العنصرين فناتج من أن تحقق المزيد من إحداهما لا بد أن يكون على حساب الآخر. فالسيولة تعني الاقتراب الأكثر من النقد وشبه النقد والربحية تعني الابتعاد الأكثر عنهما، باعتبار أن دخل الاستثمار في الأصول، الأقرب الى النقد، غالبا ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الأصول الأخرى الأقل سيولة، بحكم ما تضمه من مخاطر.

مثل هذا التعارض موجود أيضا في البنك التجاري، لكنه يظهر على شكل تعارض أوضح بين مصالح المجموعتين اللتين قدمتا للبنك مصادره التمويلية وهم حملة الأسهم والمودعون. فالمساهمون يملكون البنك ويتطلعون الى ربحية عالية على استثماراتهم، لذا فهم يميلون الى قليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية. والمودعون قدموا للبنك الجزء الأكبر من المصادر ا لمالية التي يستعملها وهم يتطلعون الى الأمان وإمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دون صعوبات، فهم حتما يميلون الى مزيد من السيولة، وهذا يتطلب تضحية من البنك ببعض الأرباح. وبسبب هذا التعارض، كانت المهمة الصعبة

([1])- ***Management Versus Cash Management***, *International Research Journal of Finance and Economics, Euro Journals Publishing, Inc.*

الملقاة على إدارة البنك هي الموازنة بين السيولة والربحية، اذ دون هذه الموازنة قد يفقد إحداهما وهو أمر يصعب التعايش معه.

6-إدارة السيولة: تشير إدارة السيولة إلى التعرف لاحتياجات البنك من النقد والأصول السائلة، وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات. ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها. هناك خمس نظريات معروفة في إدارة السيولة، وهي[1]:

أ- **نظرية القرض التجاري (منح قروض قصيرة الاجل):** نظرية القرض التجاري أو نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، كما طلق عليه البعض، تقوم على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدورتهم التجارية بنجاح. طبقا لهذه النظرية، لا تقرض البنوك لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة.

وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذي يحتاجون الى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة. ويؤخذ على هذه النظرية [2]:

- ❖ إخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي اللازمة لتسهيل نموه، لتركيز الإقراض للقطاع التجاري؛
- ❖ أنها تحول دون تقديم البنوك القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وإعادة تجهيزها بالآلات، وذلك لطول مدة هذه القروض، وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة؛
- ❖ إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف، وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة، إلا في حالة الأزمة ووقوع أحداث استثنائية طارئة وغير المتوقعة؛
- ❖ قيامها على اقتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أم لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية؛
- ❖ تعميمها نظرية تصلح لبنك منفرد على الجهاز البنكي بأكمله، إذ غالبا ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي، وليس على مستوى مصرف واحد.

ب- نظرية إدارة الخصوم: تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول إنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته للإقراض أو لمواجهة طلبات المودعين. أي أن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة يقوم على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا المفهوم لإدارة السيولة مفهوما عاما تستعمله البنوك على نطاق واسع.

([1])-زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق، ص12-13.

([2])-سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص24.

يرتبط هذا المفهوم في السيولة الى حد كبير بسمعة البنك وتقويم المجتمع المالي لأدائه. لذا، فإن الاستفادة منه تركزت في البنوك الكبيرة الموجودة في المراكز المالية الرئيسية والتي قدمت هي بدورها دعما لهذه النظرية، الأمر الذي ساعد على انتشارها لدرجة أنها أصبحت المصدر الرئيس للسيولة للبنوك الكبيرة خاصة في المراكز المالية المتطورة. يرى مؤيدو هذه النظرية أن لا ضرورة لاعتماد المصرف كليا على أصوله السائلة لمواجهة احتياجاته من السيولة، حيث بمستطاعه أن يلجأ الى بيع شهادات إيداع أو الاقتراض من سوق ما بين المصارف كلما كانت هناك حاجة لذلك[1].

أما خصوم هذه النظرية، فيرون أن المشكلة الأساسية فيها هي صعوبة الحصول على السيولة من هذا المصدر عندما تكون الحاجة إليها في الذروة، وذلك لأسباب من أهمها رغبة البنوك في الإيداع لدى البنوك الأكثر صلابة لا تلك التي تعاني من ضغط على سيولتها؛

ج- نظرية نقل الأصول (القدرة على التحول): تقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة البنوك التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لبنوك أخرى أو لمستثمرين آخرين نقدا. وتعود هذه النظرية في أصولها الى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت البنوك في إقراض الشركات النامية لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار؛ ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل قامت البنوك بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها، فكان أن تطورت أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكنها من المحافظة على سيولتها من خلال إمكانية بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة.

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول الممكن تداولها. ويعتبر المصدر سائلا إذا ما اقتربت القيمتان من بعضهما. أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، فنجد أن البنك يتردد كثيرا في بيع أصوله تفاديا للوقوع في الخسارة، الأمر الذي يؤثر في سيولته.

ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى البنك الواحد الذي بإمكانه أن يعزز سيولته ببيع بعض موجوداته. ولكن يبدو مثل هذا الأمر صعبا عندما يكون الجهاز البنكي بأكمله يعاني من مشكلة سيولة، وبالتالي وجود مشكلة في إدارة الخزينة إذ لا بد في هذه الحالة من تدخل البنك المركزي. وبالرغم من وجاهة هذه النظرية، إلا أن تطبيقها لم يمنع حدوث مشكلات سيولة لدى بعض البنوك بسبب عدم قدرتها على تسييل بعض أصولها، فكانت الصورة المعدلة لهذه النظرية التركيز على الاحتفاظ بمزيد من الأوراق المالية الحكومية ذات السيولة العالية لمواجهة احتياجات السيولة.

د- نظرية الدخل المتوقع: عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض ومواعيد تحقق الدخل للمقترض. وأهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة الى اهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الموجودات.

وهناك الكثيرين ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه توجها عقلانيا يتطابق والنمو الكبير في حجم القروض.

هـ- الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز البنكي، تلجأ إليه البنوك للحصول على

(1)- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق، ص: 14.

السيولة اللازمة عند الحاجة إليها في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما بواسطة عملية إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت حيث يقدم لحين قيام البنوك بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة، وبعدها يتم تسديده، لأن البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز البنكي.

6- مقاييس السيولة :تعتبر مقاييس السيولة مقاييس تقريبية بالرغم من المظاهر الكمية التي قد توحي بدقة مطلقة. لهذا، فان استعمالها لن يؤدي الى حكم قاطع بخصوص سيولة البنك ما لم تتوافر معلومات تفصيلية عن مكوناتها. وبالرغم من هذا التحفظ، فانه يمكننا تجاهل ما تقدمه مقاييس السيولة (في معظم الحالات) من مؤشرات موثوقة عن سياسة السيولة لدى البنك المعني. إن المقاييس الأدق للسيولة هي تلك القائمة على أساس التدفق النقدي، أي كمية النقد المتوقع دخوله إلى البنك من مختلف المصادر والمتوقع خروجه لمختلف الغايات ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها.

لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات، تجعل المقاييس القائمة على **الأساس الكمي** هي الأكثر استعمالا، ومنها [1]:

أ- نسبة القروض الى الودائع: يقصد بالقروض التسهيلات البنكية بمختلف أنواعها من قروض وسلف وحسابات جارية مدينة وكمبيالات مخصومة. أما الودائع، فيقصد بها الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب وودائع التوفير ولأجل وإشعار وودائع المصارف بالعملات المحلية والأجنبية، وشهادات الإيداع. وقد اعتبرت هذه النسبة مقياسا للسيولة من منطلق أن القروض هي أقل موجودات البنك (باستثناء العقارات) سيولة لذا تنخفض سيولة البنك كلما زادت القروض وارتفعت نسبتها الى الودائع، لأن هذا الارتفاع يؤدي حتما الى تخفيض نسبة الموجودات السائلة الى الودائع.

إن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياسا دقيقا للسيولة (لأنها ليس إلا مقياسا تقريبيا لهذه الغاية)، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة. ولم يحد من أهمية هذه النسبة مفهوم السيولة القائم على إدارة المطلوبات، لأن شهادات الإيداع والأموال المشتراة تدخل ضمن المقام عند احتساب هذه النسبة، ومع ذلك فهناك مجموعة من المحددات لهذه النسبة، وهي [2]:

- ليس في هذه النسبة ما يشير الى نوعية القروض سواء من حيث الاستحقاق أو من حيث نوعية المدين، لذا يصعب الحكم على نوعيتها؛
- لا تعطي أي مؤشر عن احتياجات السيولة، فمثلا قد تكون هذه النسبة **70%**، **50%** لبنكين مختلفين، ومع ذلك قد يعتبر الأول أكثر سيولة إذا كانت ودائعه مستقرة، بينما كانت ودائع البنك الثاني سريعة الحركة لا تعطي أية معلومات عن طبيعة موجودات البنك خارج نطاق القروض، إذ قد تتركز هذه الموجودات ضمن الأصول السائلة ويكون الأمر هنا جيدا. وقد تتركز في الموجودات الثابتة والعقارية ويكون الأمر هنا سلبيا.

ب- الموجودات السائلة / الودائع: تتكون الموجودات السائلة عادة من الأرصدة النقدية للبنك بمختلف أنواعها، بما فيها النقد الموجود لدى البنك المركزي، كاحتياطي، بالإضافة الى الأوراق المالية (هناك من يقصر ذلك على الأوراق المالية

([1]) -المرجع السابق، ص: **15-16**

([2])-إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2008، ص:163.

التي تستحق خلال سنة). وتعتبر هذه النسبة أفضل من سابقتها، لقيامها على علاقة مباشرة بين الموجودات السائلة والودائع، بدلا من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها النسبة السابقة. لكن يؤخذ على هذه النسبة وجود جزء مهم من الموجودات السائلة لمواجهة احتياجات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي لا يسمح للبنوك باستعمالها.

7-أساليب التخطيط للسيولة: السيولة هي إحدى المشكلات التي تتعامل معها إدارات البنوك بشكل مستمر، وبالرغم من الجهود التي بذلتها البنوك التجارية في دراسة هذا الموضوع، إلا أنها لم تتوصل بعد الى معادلة لتقدير احتياجاتها بشكل دقيق ويعود السبب في ذلك الى أن احتياجات السيولة تقرر عادة في ضوء التغير في حجم الودائع وفي ضوء التغير في الطلب على القروض، وكلا الأمرين خاضع بدوره لما قد يحدث في الاقتصاد الوطني من تغيرات موسمية ودورية ودورات اقتصادية تتفاوت في قوتها وعمقها وطولها وآثارها. وفي ما يلي طريقتان مستعملتان لتقدير احتياجات السيولة وهما[1]:

أ- الطريقة الأولى: يتم بموجبها تقدير احتياجات السيولة من خلال إجراء تقدير للتغيرات المتوقعة في ودائع البنك التجاري لفترة محددة، بعد أن يؤخذ بعين الاعتبار العوامل الإقليمية والقطرية والموسمية والسياسات المالية والنقدية، كما يتم ضمن المفهوم نفسه تقدير التغيرات المتوقعة في الطلب على القروض للفترة نفسها. يعتبر الفرق، بين كمية التغير في الودائع وكمية التغير في الطلب على القروض، الرقم التقريبي لاحتياجات السيولة للفترة؛

ب-الطريقة الثانية :تقوم على أساس افتراض أن التغيرات الموسمية والظروف الأخرى التي سيطرت في الفترات الماضية ستستمر للفترة المستقبلية دونما تغير مهم. وبعد هذا الافتراض نقوم بإجراء التعديلات عليه، وذلك في ضوء التوقعات التي يتوقع حدوثها في الفترة المعينة، كأن تجرى تعديلات على الطلب على القروض تأخذ بعين الاعتبار زيادة الطلب عليها في أوقات الرواج وانخفاضه في أوقات الكساد.

أو تجري تعديلات على الودائع، تأخذ بعين الاعتبار أن حجم ودائع الطلب يرتفع في أوقات الرفاه الاقتصادي بسبب تساهل السياسات النقدية لتوفير السيولة لتحفيز الاقتصاد، في حين تتحفظ البنوك في التوسع في منح الائتمان، ويقلص الكثيرون حجم عملياتهم.

8-مصادر السيولة: أمام البنك التجاري مجموعة من المصادر، يمكن أن يشكل كل منها أو كلها معا مصادرا لتعزيز سيولته أهمها:

أ- تسييل الأوراق المالية: التي يمتلكها البنك في محفظته لتستعمل كخط دفاع ثان لتعزيز سيولته عند الحاجة وضمانا لفعالية هذا الخط، تحرص البنوك التجارية على شراء نوعية ممتازة من هذه الأوراق ذات الأجل القصير القابلة للتسويق السهل مع تركيز خاص على الأوراق المالية الحكومية باعتبارها أفضل الأوراق المالية تحقيقا لهذه الشروط؛

ب- الأصول قريبة الاستحقاق: كالقروض وأقساط القروض الأخرى والفوائد وكذلك استرداد الودائع لدى البنوك والمؤسسات الأخرى؛

([1])-المرجع السابق، ص: 165.

ج- إدارة الخصوم: إذ يشمل هذا المصدر تنمية الودائع وإصدار شهادات الإيداع، والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى.

وخلاصة القول، تعد السيولة أساس تقوم عليه الثقة بين المصرف وعملائه، من مودعين ومقترضين، وتشكل اختبارا عمليا لمصداقية المصرف فيما التزم به تجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين، عندما يلجؤون إليه لتأمين احتياجاتهم من الأموال. ودون هذه السيولة، تهدد حقوق المودعين، كما تهدد حقوق المقترضين، وسيكون وجود المؤسسة نفسها في خطر. لذا، أعطيت السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة المصرف التجاري، باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها، ولو لفترة قصيرة.

تاسعا: .....خلـق النقود من قبل البنك المـركزي والبنوك التجاريـــة

يتم خلق النقود بالدرجة الأولى عبر البنوك التجارية، في هذا الإطار سوف يجري تفصيل دور البنوك التجارية في تلك العملية، كما سيتم التطرق لخلق النقود بواسطة البنك المركزي.

1- خلق النقود بواسطة البنك المركزي: إن عملية خلق النقود بواسطة البنك المركزي تشبه عملية خلق النقود عن طريق البنوك التجارية التي ذكرناها، وتنتج عن إصدار نقود مقابل القروض أو الأصول غير النقدية، ويسدد قيمتها عن طريق إصدار دين على نفسه وهي النقود، ويتحصل البنك المركزي على هذه الموجودات غالبا من المؤسسات المصرفية الأخرى والخزينة العامة، ويقوم البنك المركزي بإصدار صنفين من العملة، عملة حرة وعملة ائتمان وهذا التقسيم هو غير معمول به ولكنه يستخدم لتوضيح فكرة خلق النقود، والعملة الحرة هي العملة التي يصدرها البنك المركزي بصفة نهائية لقاء حصوله على موجودات مالية أو موجودات بعملات أجنبية[1].

عملة ائتمان: يصدرها البنك المركزي (النقود الورقية) في شكل قروض إلى البنوك التجارية أو الخزينة ولذلك فإن الإصدار النقدي الذي يمارسه البنك المركزي يتعلق بثلاثة نماذج من القروض: قروض للاقتصاد، قروض للخزينة وقروض مترتبة على الخارج، ولتوضيح الفكرة أكثر لا بد من التعرض لميزانية (أصول وخصوم) البنك المركزي. والجدول التالي يوضح الميزانية المختصرة للبنك المركزي.

الجدول رقم (1-2): الميزانية المختصرة للبنك المركزي

الأصول	الخصوم
ذمم على الخارج (ذهب وعملات أجنبية)	الأوراق النقدية المتداولة
قروض للخزينة	حسابات جارية للبنوك
قروض للاقتصاد	حسابات جارية للخزينة

المصدر: وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 135.

(1)- وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص:16-17.

أ- **أصول البنك المركزي**: تشمل كل الموجودات غير النقدية التي حصل عليها خلال العمليات التي قام بها وهي الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية، القروض المترتبة على الخارج والقروض المقدمة إلى الخزينة العامة والقروض المقدمة إلى الاقتصاد المتأتية من عمليات إعادة تمويل الجهاز المصرفي.

❖ القروض المترتبة على الخارج ورصيد العملات الأجنبية: تدخل الدولة في معاملات تجارية مع العالم الخارجي من صادرات، وخدمات، استثمارات أجنبية فيحصل الأعوان الاقتصاديون المقيمون على العملات الأجنبية والذهب، وهذه العملات تعتبر قدرة شرائية تستخدم في الخارج (عملة أجنبية) وعادة ما يتقدم حائزو هذه العملات بمبادلتها مقابل قدرة شرائية وطنية (عملة وطنية) إلى المؤسسات المصرفية وهذه المؤسسات المصرفية بدورها تتوجه إلى البنك المركزي لمبادلتها أو تحويلها إلى نقد وطني.

يعد دخول العملات الأجنبية هو مصدر من مصادر خلق النقد الوطني وفي حالة خروجها سيحدث العكس فينخفض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ويقابله تخفيض في العملة الوطنية (الأوراق النقدية) وتتضمن الذمم على الخارج الأصول التالية [1]:

✓ **الذهب** (ويضم الاحتياطات من الذهب): الذي يخضع لإعادة تقييمه حسب أسعاره في أسواق التبادل الدولي، حيث يقيم الاحتياطي من الذهب كل ستة أشهر حسب سعره في سوق لندن الدولي، وأن الزيادة الانخفاض في قيمة الاحتياطي من الذهب التي تظهر من الحين والآخر نتيجة لتأرجح أسعاره، تنشأ لها مؤونة خاصة تحت بند احتياط إعادة تقييم الموجودات العامة بالذهب تظهر في جانب الخصوم؛

✓ **أصول جاهزة تحت الطلب على الخارج**: ويضم هذا البند كل العملات الأجنبية والتي تخضع أسعارها إلى السوق حسب العرض والطلب عليها، وتكون طريقة تسجيل الانخفاض والارتفاع في قيمتها تختلف عما هو الأمر في الذهب.

عند الزيادة في قيمة العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بمعنى انخفاض العملة الوطنية، تقيد هذه النتائج الايجابية (أرباح) لحساب الخزينة العامة تحت باب قروض للخزينة، وفي حالة انخفاض قيمة هذه العملات الأجنبية وهي حالة ارتفاع العملة الوطنية تقيد هذه النتائج السلبية (الخسائر) على حساب الخزينة وقد تكون ضمن النتائج نصف السنوية لصندوق استقرار الصرف (الزيادة والانخفاض)؛

✓ **قروض لصندوق استقرار الصرف**: هذه القروض تكون بالعملة الوطنية لكنها أصولا يحتفظ بها بالعملات الأجنبية، يقوم الصندوق ببيع العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، وإما أن يقوم بطلب قروض من البنك المركزي بالعملة الوطنية وتمنح هذه القروض للصندوق عندما يقوم بما يلي:

تقديم قروض لصندوق النقد الدولي.

شراء العملات الصعبة المخصصة لتزويده باحتياطات خزينته.

حيازة حقوق السحب الخاصة، فيقوم الصندوق بشرائها من الخزينة العامة مقابل النقد الوطني.

([1])- **المرجع السابق**، ص: 151.

تسديد الالتزامات التي تم اقتراضها من بنوك أجنبية.

❖ **القروض المقدمة إلى الخزينة العامة:** تضم هذه القروض ما يلي [1]:

✓ الحسابات الجارية البريدية في بعض الدول: حيث يقوم البنك المركزي بفتح حسابات جارية لدى مراكز الصكوك البريدية، فالرصيد الدائن للحسابات التي يفتحها البنك المركزي يعتبر مساعدة مالية للخزينة؛

✓ النقود المساعدة (نقود التجزئة): إن قيمة هذه النقود تكون مسجلة في الموجودات، وهي تمثل قيمة القطع المشتراة من الخزينة والتي تدمج في التداول أثناء الفترة التي تمتد ما بين تاريخ تسديد تلك القطع وتاريخ وضعها في التداول، يحتفظ البنك المركزي بقرض على الخزينة؛

✓ التسبيقات والمساعدات للخزينة: في بعض الدول يحدد سقف لهذه التسبيقات والقروض.

❖ **القروض المقدمة للاقتصاد (قروض ناتجة عن عمليات إعادة التمويل):** وهي تلك القروض التي يقدمها البنك المركزي للقطاع المصرفي والتي يقدمها بدوره إلى مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني وتأخذ عدة أشكال، وتلخص في الميزانية تحت البنود التالية:

الأوراق المالية الصادرة عن الدولة (سندات خزينة وباقي سندات الديون)

الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدية وسوق السندات.

الأوراق المالية الصادرة من القطاع الخاص.

الأوراق المالية قيد التحصيل

ب- خصوم ميزانية البنك المركزي: يظهر أكبر خصم في ميزانية البنك المركزي الأوراق النقدية المصدرة التي لها طابعين مختلفين هما[2]:

❖ الأوراق النقدية في التداول: ويظهر في هذا المجال التراجع التدريجي المتوالي لتداول الأوراق النقدية أمام زيادة استعمال النقود الكتابية وخاصة في الدول المتقدمة، مما يجعل رصيد هذا البند في الخصوم أقل أهمية مما كان عليه في الماضي. أما البنود الأخرى في خصوم البنك المركزي تظهر إصدار النقود الكتابية من خلال البنك المركزي وتشمل:

❖ الحسابات الدائنة الخارجية: حسابات البنوك والمؤسسات الأجنبية، الحساب الخاص بصندوق تثبيت أو استقرار الصرف؛

❖ الحسابات الجارية للخزينة في البنك المركزي التي يدون رصيدها الدائن؛

❖ الحسابات الدائنة للأعوان الاقتصاديين والماليين والتي تحتوي الحسابات الجارية للمؤسسات المجبرة على تكوين احتياطات لدى البنك المركزي، أصبح هذا الحساب على درجة كبيرة من الأهمية في معظم ميزانيات البنوك المركزية ولا يكون مرتبطا فقط بحجم الودائع بل أيضا بالقروض الممنوحة، ولا يرتبط بسلوكيات البنوك التجارية بل لمعاملات الاحتياطات الإجبارية؛

([1])- عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف "السياسات المصرفية–تحليل القوائم المالية–الجوانب التنظيمية–البنوك الإسلامية والتجارية"**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر؛2002، ص:18-19 .

([2])- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003،ص: 264.

❖ التزامات ناتجة عن التدخلات في السوق النقدية: وتظهر حركات هذا الحساب استعادة السيولة التي يقوم بها البنك المركزي في السوق النقدية وذلك للسيولة التي حصلت عليها البنوك بأسعار فائدة مفضلة (مقابل دفع البنك المركزي الفوائد حسب معدلات السوق النقدية)؛

❖ حسابات أخرى: يشمل هذا البند حسابات المؤسسات المالية غير المجبرة بتكوين احتياطي لدى البنك المركزي ومؤسسات القطاع العام وأصول صندوق استقرار الصرف بالنقد الوطني؛

❖ احتياطي إعادة تقييم الموجودات بالذهب: ويدون فيه ما يقابل الفائض في إعادة التقييم النصف السنوي.

2- **خلق النقود بواسطة البنوك التجارية**: وهذا في إطار نظام نقدي بسيط وفي إطار نظام نقدي مركب.

أ- خلق النقود في إطار نظام نقدي بسيط: يصدر البنك المركزي نقوده الخاصة (نقد البنك المركزي) على شكل أوراق أو حسابات جارية يفتحها تحديدا لبعض البنوك وللخزينة العمومية وبعض الوكلاء الاقتصاديين غير الماليين. يتوجب على البنوك التجارية أن تمتلك نقد البنك المركزي لكي تجيب على نموذجين من الحاجات [1]:

❖ حاجات مرتبطة بممارسة النظام النقدي (البنكي) لنشاطه: فالبنوك التجارية هي بحاجة لنقد البنك المركزي لتأمين المقاصة بين البنوك بواسطة حساباتها التجارية الدائنة لدى البنك المركزي. من جهة ولتلبية سحوبات المودعين بالأوراق النقدية (أوراق نقد البنك المركزي) من جهة أخرى؛

❖ حاجات ناتجة عن العوائق المفروضة بواسطة أدوات السياسة النقدية: فلضمان الضبط الأفضل للكتلة النقدية. تستطيع السلطات النقدية أن تفرض على البنوك إيداع مبالغ محددة في حساباتها الجارية لدى البنك المركزي (الاحتياطات الإلزامية).

تحد حاجات البنوك التجارية إلى نقد البنك المركزي من إمكانياتها في توسيع نشاطها الاقراضي، إذ أن القدرة التلقائية للبنوك التجارية على خلق النقود تصبح مقيدة في ظل نظام نقدي يشتمل على بنك مركزي.

إن كمية النقود التي تم خلقها بواسطة البنوك التجارية كانت موضوع محاولات قياس في إطار نظرية مضاعف الائتمان، يسمح التحليل النقدي لهذه النظرية بتحديد الشروط الملموسة لخلق النقود.

تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة فالعملية ترتكز على نقدوية الديون ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة أنواع من الأصول القروض للاقتصاد، الديون على الخارج، الديون على الخزينة.

✓ القروض للأفراد والمؤسسات: يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود انطلاقا من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية كمبيالة مثلا لأحد العملاء، فهذه العملية تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء الورقة التجارية بالنقد التي تعتبر دينا على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك ضمن ديون محفظة السندات بينما خلق النقد الائتماني المقابل للورقة سوف يظهر في خصوم البنك هذا في حالة افتراض وجود بنك

(1)- **المرجع السابق**، ص: 265-266.

واحد وتسجل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة طبعا، وهذا يبين كيف يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقود عندما يقوم بتسديد قيمة شراء الكمبيالة بواسطة تسجيل قيد في الجانب الدائن من حساب العميل؛

✓ الديون على الخارج أو العملات الأجنبية: يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقد عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص، فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية، فالنقد الأجنبي يعتبر أصلا مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود؛

✓ الديون على الخزينة: يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقد أيضا عندما يكتتب بسندات الخزينة العامة بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملو السندات بخصمها لدى البنك التجاري فيشتريها مقابل إصداره النقد الضروري لإجراء تلك العملية، وبالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة.

يتضح مما تقدم أن خلق النقد بواسطة البنك الوحيد يتم عندما يتحصل هذا الأخير على أصول غير نقدية أي أصول حقيقية أو مالية، وقيمة هذه الأصول تظهر في موجودات البنك وقيمة النقد الذي تم خلقه تظهر في التزاماته، ولذلك البنك يخلق النقد عندما يحول الأصول غير النقدية إلى نقد أي أن "**القروض** تنشأ **الودائع**".

في أغلب الأحوال يستخدم المستفيد القرض بعد وضعه في حساب جار لكي يستعمل للتسديد بواسطة الشيكات المسحوبة على هذا البنك والشيكات المسحوبة توضع بدورها في حسابات المستفيدين، وهذه الشيكات تؤدي إلى خلق ودائع جديدة، ويستمر البنك في عملياته الإقراضية بحيث تتضاعف القروض المتولدة عن عملية القرض الأولى.

هذه الآلية تكون في الاتجاه المعاكس عندما يحصل إتلاف للنقد عند قيام المصرف بتحصيل قيمة الأصول المالية المذكورة في محفظة سنداته، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن عملية خلق النقود تكون أكبر من عمليات إتلافها، وهذا ما يوضح النمو في الكتلة النقدية، والمصرف الوحيد يوجد استثناء في وضعية جيدة لأنه لكونه الوحيد لا يواجه مشكلة سيولة أما عندما تتعدد البنوك فالأمر يختلف.

ب- خلق النقود بواسطة البنوك التجارية: تشكل النقود الكتابية جزء مهما من حجم الكتلة النقدية المتداولة، وتعود نسبة كبيرة من هذه النقود إلى حسابات مفتوحة لدى البنوك التجارية، لذا يسميها البعض بنقود البنوك، وتعتبر الودائع التي يحتفظ بها الأفراد والمؤسسات لدى الهيئات المصرفية، المصدر الرئيسي لهذه النقود، لذا فهي تسمى أيضا بنقود الودائع.

تمثل وظيفتا جلب الودائع ومنح القروض، أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، فهي من ناحية تسعى للحصول على ما يحوزه الأشخاص من فوائض مالية زائدة عن حاجياتهم، ومن جهة ثانية تعمل على تلبية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها الأشخاص الذين يعانون من عجز في التمويل.

وبهذا، فالبنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين من يملك فائضا ماليا ومن يعاني عجزا تمويليا. وبعبارة أخرى البنوك التجارية تعمل على تحويل الفوائض المالية التي قام أصحاب الفائض بإيداعها في حسابات مصرفية، إلى أصحاب العجز في التمويل الذين يتقدمون بطلب القروض.

في النظام النقدي الذي يضم مجموعة من البنوك تظهر مشكلة التحويل الضروري بين نقد مصرف ونقد مصرف آخر يتطلب حلها بتطبيق آليه المقاصة هذه الآلية تفرض أن يتدخل البنك المركزي كوسيط بين كافة البنوك، ويصدر البنك المركزي نقده الخاص (النقد المركزي) على شكل أوراق أو حسابات جارية يفتحها للبنوك التجارية والخزينة وبعض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين.

يتوجب على البنوك أن تمتلك نقد البنك المركزي لكي تغطي بعض الحاجات مثل [1]:

– حاجات مرتبطة بممارسة البنك التجاري نشاطه وخاصة لتأمين عمليات المقاصة بين البنوك بواسطة حساباتها الدائنة لدى البنك المركزي من جهة، ولتلبية طلبات السحب المنتظرة من أصحاب الودائع بالأوراق النقدية من جهة أخرى.

– حاجات ناتجة عن القيود المفروضة بواسطة أدوات السياسة النقدية مثل الاحتياطات الإجبارية، بحيث تفرض السلطات النقدية على البنوك إيداع مبالغ محددة في حساباتها الجارية لدى البنك المركزي وفي حالة عملية خلق النقود بواسطة النظام المصرفي أو تعدد البنوك التجارية فإنها تنقسم إلى حالتين:

❖ في حالة الاحتياطي النقدي الكامل: في هذه الوضعية وهي احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل يغطي الوديعة بأكملها، لن يتمكن البنك التجاري من خلق أي وديعة جديدة، وهذه الحالة يظهر فيها البنك في شكل وسيط يتلقى مدخرات الأفراد على شكل ودائع، وتصبح قيمتها من أصوله ولا تتعدى العملية من كونها مجرد نقل لنفس المبلغ من التداول إلى خزينة البنك، ولم تطرأ أية إضافة إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة، لذلك لا يمكن تصور أن يكون هناك توسع مضاعف أو انكماش في حجم الودائع التي يلتزم بها؛

❖ خلق النقود في حالة الاحتياطي النقدي الجزئي: إن احتفاظ البنك التجاري باحتياطي نقدي كامل هو افتراض بعيد عن الواقع، وذلك لأن غالبية أصحاب الودائع لن يتقدموا لسحب ودائعهم مرة واحدة أو في وقت واحد، وفي الوقت الذي يتقدم فيه أشخاص لسحب جزء من ودائعهم أو كلها، يتقدم أشخاص آخرون لإيداع أموالهم، وهكذا فإن عمليات الإيداع اليومية تغطي عمليات السحب اليومية ومتى حدثت ظروف استثنائية غير متوقعة فبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروضا مباشرة أو إعادة خصم أوراق تجارية للحصول على قيمتها نقدا، ولهذا فالبنك مطالب بالاحتفاظ باحتياطات من نقد البنك المركزي، هذه الاحتياطات الضرورية تتحدد بواسطة المعدل الحدي للأرصدة النقدية، أي بواسطة النسبة بين الزيادة في الأرصدة النقدية بنقد البنك المركزي (الودائع الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي) وبين الزيادة في الودائع المصرفية وتقوم هذه الحالة على عدة افتراضات حتى تستطيع البنوك التجارية خلق النقود وهي :

❖ تعدد البنوك التجارية في النظام البنكي؛

❖ افتراض احتياطي نقدي إلزامي جزئي؛

❖ عدم وجود تسرب من أرصدة النقود إلى التداول (تبقى نقود كتابية دون أوراق نقدية)؛

❖ إمكانية توظيف كل الأرصدة الفائضة لدى البنوك للمحافظة على النسبة القانونية للاحتياطي النقدي؛

([1])– محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، بيروت، دار النهضة العربية، 2002، ص: 10.

❖ هناك من يفترض وجود بنك مركزي وهناك من يفترض عدم وجوده، ومع ذلك يلزم البنك التجاري باحتفاظ احتياطي لدى خزينته، ولكن نحن نفضل افتراض وجود بنك مركزي لفرض سيطرته مادامت هناك احتياطي إلزامي. وسيتم توضيح ذلك من خلال المثال الموالي:

لنفترض أن أحد البنوك التجارية (أ) حصل على وديعة من شخص مقدارها **1000** دينار، وأن نسبة الاحتياطي الإجباري هي **20 %** من حجم الوديعة، تسمى هذه الوديعة بالوديعة الأولية، أو الأصلية ومن خلال نظرية تعدد البنوك في الجهاز المصرفي أي يتكون من عدة بنوك أ، ب، د، ج ...الخ وهكذا يجب على البنك أن يحتفظ بمبلغ الاحتياطي لدى البنك المركزي وهو **200** دينار أي **1000** × **20%** وبعد احتفاظه بهذا المبلغ يصبح لديه الآن مبلغ **800** دينار كاحتياطي إضافي وتصبح ميزانية البنك التجاري كما يلي:

الجدول رقم (2-2): ميزانية البنك التجاري (أ)

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	200	الوديعة الأصلية	1000
القروض	800		
المجموع	1000	المجموع	1000

المصدر: وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 147

إذن المبلغ **800** هي كمية النقود التي تزيد عن الاحتياطي القانوني وبالتالي يمكنه أن يمنح هذا المبلغ كقرض، فإذا فرضنا أن هذا المبلغ أقرض إلى شخص آخر يشتري سلعة (×) فإن عرض النقود يزيد بمبلغ **800** دينار عندما يضيف البنك ذلك المبلغ من النقود إلى الحساب الجاري للمقترض، وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى أحد، فما زال لحد الآن الشخص الذي أودع الوديعة الأولية يحتفظ في حسابه بالبنك مبلغ **1000** دينار، كما أن المقترض لديه **800** دينار لشراء السلعة[1].

عندما يشتري المقترض السلعة فإنه يدفع الثمن للتاجر بشيك بمبلغ **800** دينار ويقوم التاجر بإيداع هذا الشيك في البنك (ب) ويحدث عند تصفية هذا الشيك أن الاحتياطي الفائض لدى البنك (أ) سوف يزول عندما يدفع مبلغ **800** دينار إلى البنك (ب)، ولكن عندما يتلقى البنك (ب) **800** دينار نقدا كوديعة لا بد أن يحتفظ بنسبة20 % من الوديعة **800** وتساوي قيمة الاحتياطي **800** × **20** %= **160** دينار وأما الباقي من **800** دينار فهو **800** − **160** = **640** دينار وهذا المبلغ يمثل الاحتياطي الإضافي الذي يستطيع أن يقوم بإقراضه وتصبح ميزانية البنك التجاري (ب) كما يلي:

الجدول رقم:(2-3): ميزانية البنك التجاري (ب)

الموجودات		المطلوبات	
الاحتياطي القانوني	160	الوديعة المشتقة الأولى	800
القروض	640		
المجموع	1000	المجموع	800

المصدر: وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 148.

(1)- وسام مالك، **مرجع سابق**، ص: 147.

وحين يقوم هذا البنك (ب) بإقراض ما لديه من احتياطي إضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ **640** دينار، وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ **640** دينار وحتى الآن ما زال المودع الأول يحتفظ بـ **1000** دينار في حسابه بالبنك (أ) كما يحتفظ تاجر السلعة (X) بمبلغ **800** دينار في حسابه بالبنك (ب) كما أن مقترضا جديدا تسلم حالا مبلغ **640** دينار، وبالتالي فإن عرض النقود أصبح **1000 + 800 + 640 = 2440** دينار ومن الواضح أن العملية ستستمر في ظل الافتراضات المذكورة سابقا ويوضح الجدول التالي عملية خلق النقود الناتجة عن إيداع مبلغ **1000** دينار[1].

الجدول رقم (4-2): خلق النقود في البنوك التجارية

البنك	ودائع نقدية جديدة تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني 20%	ودائع مشتقة
أ	1000	200	800
ب	800	160	640
ج	640	128	512
د	512	102.4	409.6
.	.	.	.
.	.	.	.
المجموع	5000	1000	4000

المصدر: وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص: 149.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أعلاه أن الزيادة في الودائع هي **5000** دينار، ويمكن الوصول إلى هذا المبلغ باستخدام مضاعف الائتمان في حالتين:

❖ قياس خلق النقود في حالة تداول النقد الكتابي (**بدون تسرب نقدي**): إن مضاعف نمو الودائع هو ذلك القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطات الإضافية بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع الجارية ويمكن استنتاج المضاعف بطريقة حسابية كما يلي:

بحيث يعتبر **ΔM** النقد الجديد الذي تم خلقه (مجموع الودائع الجديدة)

$$\Delta M = 1000 + 1000(80\%) + 1000(80\%)^2 + 1000(80\%)^3 + \ldots\ldots + 1000(80\%)^n$$

$$1000\ \Delta M = [1 + 80\% + (80\%)^2 + (80\%)^3 + \ldots\ldots + 1000(80\%)^n]$$

$$\Delta M = 1000[1 + 4/5 + (4/5)^2 + (4/5)^3 + \ldots\ldots\ldots (4/5)^n]$$

هذه العملية تشير إلى مجموع المتتالية الهندسية والتي مجموعها يساوي:

$$s = d.\frac{1 - tn}{1 - t}$$

وبالمقارنة:

$$\Delta M = 1000\frac{1-(0.8)n}{1-0.8}$$

S مجموع المتوالية الهندسية ويساوي **Δ M**: مجموع الودائع المشتقة

(1)-المرجع السابق، ص: 149.

D: الحد الأول في المتتالية ويساوي **1000** وهو مبلغ الوديعة الأولية

T أساس المتتالية ويساوي **80%** نسبة المبلغ المقرض

$\Delta M = 1000 \frac{1-(0.8)n}{1-0.8}$ وبمطابقة مجموع المتتالية الهندسية يصبح:

حيث المبلغ 0.8^n يؤول إلى الصفر عندما تؤول إلى ما لانهاية وهو عدد مرات تداول الوديعة الأولية بين البنوك وهو عدد البنوك التي تداولت نفس الوديعة.

$$\Delta M = 1000 \times 1/0.2 = \Delta M = 5000$$

حيث أن **1000** هي الوديعة الأولية

5000: إجمالي الودائع المشتقة

وبقي**1/0.2** هو مضاعف الودائع وهو يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني، فإذا تم الرمز لمبلغ الوديعة الأولية ΔC والمضاعف بـ K فإن إجمالي الودائع المشتقة ΔM تصبح كما يلي : $M\Delta = k\Delta C$

ووفقا للمثال أعلاه وبعد الاخذ بعين الاعتبار لمعدل الأرصدة النقدية أو نسبة الاحتياطي القانوني الذي يساوي **20%** فإن الوديعة الأولية ΔC بقيمة **1000** يترتب عليها توسعا نقديا بقيمة **5000** أي أن[1]:

$M\Delta = k\Delta C$ أي $K.1000 =$ **5000** وبالتالي فإن المضاعف يساوي **5** وقيمته هي مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني.

❖ قياس خلق النقود من خلال **وجود تسرب نقدي**: في المثال السابق تم افتراض أن كل القروض كانت على شكل شيكات أو حوالات، وهي تمثل تداول النقد الكتابي فقط، لكن الحالة الأكثر واقعية أن هناك نسبة معينة تتحول من نقود كتابية إلى نقود ورقية، وهذا يسمى **بالتسرب النقدي** إلى التداول خارج الدائرة المصرفية، ولهذا سوف يضطر البنك التجاري للأخذ من احتياطاته من أجل الوفاء بطلبات أصحاب الودائع، وهذا ما يؤثر على التوسع النقدي ويجعله ينخفض مما هو عليه في المثال السابق.

إن **التسرب النقدي** الناتج من الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي يوجد بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، فهذه تعرف بنسبة التسرب النقدي **أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.**

نسبة التسرب النقدي = مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور/الزيادة في الكتلة النقدية

فإذا أضفنا إلى المثال السابق تسرب نقدي للأوراق النقدية والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية (b) الذي يساوي **30 %** فإن المرحلة الأولى من الإقراض سوف يوزع النقد الكتابي الذي قيمته الأولية **1000** دج إلى **300** على شكل أوراق نقدية.

([1])– **المرجع السابق**، ص: 150-151.

أما ما تبقى **700** سوف يوزع ما بين احتياطي إجباري: **140 = 700× 20%** و**560** احتياطات فائضة يمكن إقراضها، وهذا المبلغ الأخير سوف يخضع لنفس المنطق ويقتطع منها نسبة التسرب **560 × 30% = 168** تستخدم كأوراق نقدية في التداول.

أما الباقي **392** سوف يتوزع ما بين احتياطي إجباري الذي يساوي **78.4** والباقي الذي يساوي **313.6** يستخدم في المرحلة الموالية للقروض وهكذا تتم العملية بنفس الشروط والجدول التالي يبين مضاعف الائتمان في ظل التسرب النقدي.

الجدول رقم (5-2): مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي30 %ونسبة احتياطي إجباري 20 %

المراحل	الودائع	القروض الجديدة	التسرب إلى أوراق نقدية	
			احتياطيات اجبارية 20%	الأوراق النقدية 30%
المرحلة 1 من القروض	1000	1000		
المرحلة 2 من القروض	560	560	560	40
المرحلة 3 من القروض	313.6	313.6	313.6	78.4
المرحلة 4 من القروض	175.7	175.7	175.7	43.9
	94	2272.72	318.18	681.81

المصدر: وسام مالك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص:150

بنفس الطريقة تم الحصول على المجموع الأخير كما يلي: حيث **MΔ** هي الزيادة في الكتلة النقدية.

$$\Delta M = 1000\,[1-(1-0.3)(1-0.2)+(1-0.3)^2(1-0.2)^3+\ldots\ldots+(1-0.3)^n(1-0.2)^n]$$

$$\Delta M = 1000\,\frac{1}{1-(1-0.3)(1-0.2)} = 2272.72$$

وتصبح قيمة مضاعف الائتمان K على الشكل التالي:

$$K = \frac{1}{1-(1-b)(1-a)}$$

يلاحظ انخفاض مبلغ خلق النقود إلى **2272.72** بدلا من **5000** كما في المثال السابق.

نستنتج أن مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي خلق النقود تتوقف على [1]:

- ✓ الطلب على القروض من قبل المؤسسات: لأنه يعتبر المحرك لعملية خلق النقود لمنح قروض جديدة من قبل البنوك؛
- ✓ نسبة الاحتياطي القانوني: كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما زادت إمكانية خلق النقود من قبل البنوك؛
- ✓ نسبة التسرب النقدي أو درجة تفضيل الجمهور لحيازة الأوراق النقدية، كلما كانت كبيرة كلما انخفضت مقدرة البنوك على خلق النقود.

(1)- محمد عزت غزلان، **مرجع سابق**، ص: 20.

4- نظرية مضاعف الائتمان وقاسم الائتمان

أ- نظرية مضاعف الائتمان: يبين المضاعف الحد الأقصى من النقود التي تستطيع البنوك خلقها بعد حصول الطلب على القروض، والحجم الحقيقي لزيادة الكتلة النقدية له محددات أخرى مثل سيولة البنوك، وهذه السيولة تعتمد على درجة تفضيل الجمهور لطلب الأوراق النقدية من جهة وبسياسة البنك المركزي من جهة أخرى، وبإمكان البنك المركزي التأثير على سيولة البنوك بالارتفاع أو بالانخفاض حسب الظروف الاقتصادية، بأدوات السياسة النقدية من جهة أخرى[1].

وفكرة المضاعف قد تؤدي دورا آخر وهو إتلاف الكتلة النقدية بدلا من توسيعها وكمثال على ذلك، إذا ما تم سحب **1000** دينار من الودائع فإن ذلك سيجعل البنك يتخلى عن مبلغ الاحتياطي **200** دينار، إذا كان معدل الاحتياطي الإجباري هو **20 %** كما سيلغي عقد قروض مستقبلية بقيمة **800** دينار، وإن توقفت القروض المستقبلية وهو ما سيحول دون وقوع مراحل القروض المتعاقبة وسوف يؤدي إلى إتلاف حجم ودائع اجمالي بقيمة **5000** دينار، وتفترض نظرية المضاعف توفر احتياطات فائضة لدى البنوك، أي أن أصحاب الودائع سيلعبون دورا مهما، وهو ما يجرنا إلى طرح السؤال التالي: هل أن وجود فائض في السيولة يعد من أسباب التوسع في الائتمان ؟

على افتراض أن البنوك التجارية لا تستطيع توفير أرصدة نقدية فائضة، لكنها تمتلك أصولا مالية قابلة للتحريك في هذه الحالة ستقوم البنوك بمنح القروض الإضافية، وهذه القروض ستؤدي إلى زيادة الودائع وفي نفس الوقت كما ستؤدي إلى زيادة التسرب النقدي أي زيادة الطلب على الأوراق النقدية ويجب على البنك التجاري أن يكون لديه نقد البنك المركزي هذا من ناحية، وأن تقوم بتأمين احتياجات أصحاب الودائع من أوراق نقدية من ناحية أخرى.

حسب المثال الأخير في حالة وجود تسرب نجد أن الاحتياطات الإجبارية **318.18** في حين أن حجم الأوراق النقدية المسحوبة **681.81**، وكما لاحظنا أن البنوك التجارية لم تعد قادرة على زيادة حجم قروضها إلا إذا حصلت على السيولة اللازمة بنقد البنك المركزي.

فكما لاحظنا أنه إذا توفرت وديعة أو أرصدة نقدية إضافية بمبلغ **1000** دج، يتمكن الجهاز المصرفي من خلق قروض جديدة بقيمة **5000** دج بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة الاحتياطات الإجبارية **20%** ولاحظنا كيف أن مضاعف القرض يساوي **5**.

ب- قاسم القروض: قد يحدث العكس أن يلجأ الجهاز المصرفي إلى اعتماد سياسة توسع في الإقراض بعد امتلاكه لأصول مالية قابلة للتحريك، يمكنه بفضلها الحصول على السيولات بنقد البنك المركزي (وهي الأوراق النقدية) وهذا التحليل ينطلق من تجزؤ القروض الجديدة المطلوب خلقها بدلا من مضاعفة الأرصدة النقدية الفائضة وهو ما يسمى بمجزئ القروض أو قاسم القروض [2].

([1])- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، عمان، دار المناهج، 2002،ص2.

([2]) -**المرجع السابق**، ص: 10.

إن التحليل حسب قاسم القروض، من خلال نفس المثال السابق فإنه لكي يكون بالمستطاع خلق قروض جديدة بقيمة **5000** دح ينبغي على الجهاز المصرفي أن يوفر بعد البدء بعملية الإقراض أرصدة نقدية فائضة بقيمة **1000** دح هذا التحليل لا يوضح مضاعف القرض بل قاسمها أو مجزئها من قروض جديدة ΔM واحتياطات إضافية ΔR حيث α قيمة قاسم القروض تتطابق مع قيمة مضاعف القروض.

ومما تقدم يلاحظ الدور الأساسي في خلق النقود هو طالبي القروض وعلى المصرف حيازة الأصول المالية القابلة للتحريك، وحسب *MELITZ* فإن أثر النظام المصرفي على مضاعف القرض هو ذو أهمية ثانوية وأن زيادة السيولة التي تمت خلال عملية التوسع في القروض هي نتيجة الإقراض المتابع للنظام المصرفي من خلال قرض أولي ممنوح من طرف بنك وليست السبب في عملية التوسع النقدي.

عاشرا .....علاقـــة البنـــك المركـــزي بالبنوك التجاريـــة

1- رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية: هناك رقابة كمية ورقابة نوعية أو كيفية.

2- السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق أو في الاقتصاد الوطني"[1].

يشير مصطلح السياسة النقدية إلى التدابير التي يضعها البنك المركزي للتحكم بالمعروض النقدي، فمن خلال هذه العملية تستطيع أي دولة السيطرة على التضخم والتحكم بأسعار الفائدة. والسياسة النقدية إما تكون توسعية تستهدف الزيادة الإجمالية المعروضة من النقود في الاقتصاد بسرعةٍ أكبر من المعتاد، بهدف مكافحة البطالة خلال فترة الركود، وإما أن تكون عملية انكماشية تقوم بتوسيع المعروض من النقود ببطء أكثر من المعتاد، بهدف إبطاء التضخم. وتختلف السياسة النقدية عن السياسة المالية، والتي تشير إلى الضرائب والإنفاق الحكومي، والاقتراض المرتبط بها.

أدوات السياسة النقدية هي تلك التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق الأهداف السابقة، وتنقسم إلى نوعين هما الأدوات الكمية والكيفية. الأدوات الكمية هي أدوات غير المباشرة تُستخدم للتحكم في كمية الأموال المتداولة وحجم الائتمان المصرفي.

في حين تستخدم الأدوات الكيفية في توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من الاستخدامات. أما الأدوات الكيفية فتهدف إلى تخصيص الائتمان واستخدامه بين مختلف الأنشطة القطاعية والفرعية على حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة.

أ– أهداف السياسة النقدية: يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

([1]) – صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية "المفهوم–الأهداف–الأدوات"**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.80

الجدول رقم (6-2): أهداف السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية	
النقطة	**التوضيح**
العمالة الكاملة	**يحدث ذلك حين تصبح نسبة البطالة في دولة ما تساوي صفرًا، وتعد من أهم أهداف السياسة النقدية.**
استقرار الأسعار	**يؤدي عدم استقرار الأسعار إلى سيادة حالة من عدم اليقين وعدم استقرار الاقتصاد، لذلك من بين أولويات السياسة النقدية تحقيق استقرار مستوى الأسعار.**
النمو الاقتصادي	**أحد أهم أهداف السياسة النقدية في السنوات الأخيرة هو تحقيق النمو الاقتصادي السريع. والنمو الاقتصادي هو العملية التي يزيد خلالها الدخل الفعلي للفرد في الدولة على مدار فترة طويلة من الزمن.**
توازن ميزان المدفوعات	**هي الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في ميزان المدفوعات المختلفة، وهي أحد أهداف السياسة النقدية منذ الخمسينيات من القرن الماضي.**

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية "المفهوم–الأهداف-الأدوات"**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.80.

ب– الأدوات الكمية للسياسة النقدية: وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7-2): الأدوات الكمية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية للسياسة النقدية	
الأداة	**التوضيح**
سياسة سعر الفائدة	**أداة رئيسية للبنوك المركزية لضبط السياسة النقدية للبلاد، والمقصود بها تحديد الأسعار. فسعر الفائدة هو الحد الأدنى لسعر الإقراض للبنك المركزي، والذي بموجبه يقوم بإعادة خصم سندات الصرف من الدرجة الأولى، والأوراق المالية الحكومية لدى البنوك التجارية. حين يجد البنك المركزي أن الضغوط التضخمية بدأت في الظهور، يقوم برفع سعر الفائدة، ويصبح الاقتراض من البنك المركزي مكلفًا، وتقترض البنوك التجارية مبالغ أقل منه. وعلى الجانب الآخر تقوم البنوك التجارية برفع أسعار إقراضها لمجتمع الأعمال، ويأخذ المقترضون أموالاً أقل منها. وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض الأسعار يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة، ويكون اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي غير مكلف. وتخفض البنوك التجارية سعر الفائدة على القروض، ويتم تشجيع رجال الأعمال على الاقتراض والاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج والعمالة والدخل والطلب، وتبدأ الأسعار في الانخفاض.**
عمليات السوق المفتوحة	**هي العمليات التي يقوم من خلالها البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية في سوق النقد. فعندما ترتفع الأسعار تكون هناك حاجة للسيطرة عليها، لذلك يبيع البنك المركزي الأوراق المالية، ويتم تخفيض احتياطيات البنوك التجارية، وتصبح في وضع يصعب معه تقديم المزيد من القروض لمجتمع الأعمال، مما لا يشجع على الاستثمار. وعلى العكس من ذلك عندما يحدث ركود اقتصادي، يشتري البنك المركزي الأوراق المالية، وتزداد احتياطيات البنوك التجارية، وتصبح قادرة على تقديم المزيد من القروض، وتزداد العمالة والدخل والاستثمارات.**
تغييرات في نسب الاحتياطي	**يطلب من كل بنك بموجب القانون الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعه في شكل صندوق احتياطي في خزائن البنك، وبنسبة مئوية معينة لدى البنك المركزي. عندما ترتفع الأسعار يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي، ويصبح لزامًا على البنوك أن تخفض احتياطاتها وتقدم قروضًا أقل، مما يؤثر في حجم الاستثمارات والعمالة تأثيرًا سلبيًا. وعلى العكس من ذلك عندما تنخفض نسبة الاحتياطي، ترتفع احتياطيات البنوك التجارية، وتقدم المزيد من القروض، مما ينعش الاقتصاد.**

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية "المفهوم–الأهداف-الأدوات"**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.18-82.

ج– الأدوات الكيفية للسياسة النقدية: وهي موضحة أيضا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8-2): الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

الأدوات الكيفية للسياسة النقدية	
الأداة	التوضيح
تحديد متطلبات هامش الربح	هامش الربح هو نسبة مبلغ القرض الذي لا يموله البنك، أو نسبة القرض الذي يجب على المقترض جمعه من أجل تمويل أهدافه. ويؤدي أي تغيير في هامش الربح إلى تغيير في حجم القرض، وتستخدم هذه الطريقة لتشجيع توزيع الائتمان المصرفي على القطاعات التي تحتاجه، ومنعه عن القطاعات غير الضرورية. يمكن تنفيذ ذلك من خلال زيادة الهامش للقطاعات التي لا تحتاج إلى دعم، وخفضه للقطاعات التي تحتاج ذلك.
ضبط الائتمان الاستهلاكي	بموجب ذلك يتم تنظيم عرض الائتمان الاستهلاكي من خلال التأجير والشراء والبيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية. ويكون المبلغ ومدة القرض في هذه الحالة محددين مسبقًا، ويساعد ذلك على الحد من التضخم.
الإعلان	حيث يقوم البنك المركزي بنشر تقارير مختلفة تعلن عن إيجابيات وسلبيات الأنظمة المتاحة، ويمكن لهذه المعلومات أن تساعد البنوك التجارية على توجيه العرض الائتماني إلى القطاعات الصحيحة.
تقنين الائتمان	يقوم البنك المركزي بتحديد مبلغ الائتمان الممنوح، ويتم ذلك من خلال وضع حد للمبلغ الائتماني المتاح لكل بنك تجاري، ويساعد ذلك في خفض الائتمان المصرفي للقطاعات التي لا تحتاجه.
الإقناع الأدبي	حين يقوم البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، ويساعد ذلك في تقييد الائتمان خلال فترات التضخم.
التوجهات المباشرة	في هذه الحالة يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية، ومن خلال هذه التوجهات يمكن للبنك المركزي التحكم في الائتمان.
الإجراءات المباشرة	يمكن للبنك المركزي اتخاذ إجراء ضد البنوك التي لم تلتزم بتوجهاته، وتشمل العقوبات تغيير بعض الأسعار.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية "المفهوم–الأهداف-الأدوات"**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.81-82.

أسئلة للمناقشة

1- تتوقف مقدرة البنوك التجارية على خلق النقود على أربعة عوامل أو شروط أذكرها؟

2- هل هناك فرق بين توليد الودائع المشتقة في البنوك التجارية وعملية توليدها في البنوك الإسلامية؟

3- اجب بصحيح أو خطأ عما يلي والمرتبط بالسؤال رقم3 مع التعليل:

- ✍للبنوك الإسلامية القدرة على خلق النقود والمشاركة في التوسع النقدي؛
- ✍ قدرة بنوك المشاركة على خلق النقود تعتبر محدودة مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتبر الحسابات الجارية لديها مكونا هاما ومعتبرا في هيكل ودائعها، بالإضافة إلى تعاملها وفق قاعدة ضمان مطلقة لأصل الودائع والعوائد المحددة عليها؛
- ✍ ارتباط توليد أو خلق النقود الجديدة بتوليد مزيد من الثروة في القطاع الحقيقي، أي أن النقود الجديدة تعبير عن زيادة حقيقية في ثروة المجتمع، وليست مجرد زيادة في سيولة الاقتصاد.

4- ما الفرق بين المضاعف النقدي البسيط والمضاعف النقدي المركب؟

5- من أكثر الأدوات استخداما في الرقابة السابقة على أنشطة البنك ما يسمى بنموذج حدود الرقابة الذي وضعه Miller وزميله Org والذي ينص على وجود 3 مستويات لرصيد النقدية والتي تختلف من بنك لآخر وذلك حسب ظروف البنك وأنماط السحب والايداع لديه وكذا حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة. ويمكن احتساب الحد الأعلى لرصيد النقدية إذا عرفت قيمة نقطة الرجوع ورصيد الأمان (الحد الأدنى) من خلال معادلة.

المطلوب: البحث عن صيغة المعادلة؟

بناءً على ما سبق، إذا كانت لديك المعطيات التالية في بنك تجاري ما، رصيد الأمان 5000 ون، نقطة الرجوع المقدرة 12000 ون، احسب الحد الأعلى لرصيد النقدية؟

ماذا تلاحظ وكيف سيتصرف البنك في هذه الحالة؟

الفصل الثالث
المؤشرات المالية في البنوك التجارية

الهـــدف

يهدف هذا الفصل إلى إلمام الطالب بكل ما يتعلق بالتحليل المالي بالبنوك التجارية ودراسة أهم المؤشرات المالية: كالسيولة والربحية وغيرها

الأهـداف التفصيلية:

إن دراسة الطالب لمحتوى هذا الفصل سيساعده على ما يلي:

1- التعرف على مفهوم التحليل المالي؛
2- التعرف على تطبيقات التحليل المالي بالبنوك التجارية؛
3- إدراك أهمية التحليل المالي لبنود ميزانية البنوك التجارية؛
4- التعرف على أهم المؤشرات المالية بالبنوك التجارية؛
5- التحكم في المصطلحات والمفاهيم البنكية.

المحتوى

أولا: مفهوم وأهمية التحليل المالي بالبنوك التجارية
ثانيا: مجالات التحليل المالي
ثالثا: المنهجية العلمية للتحليل المالي
رابعا: أدوات التحليل المالي
خامسا: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي للبنوك التجارية
سادسا: تعريف تقييم الأداء وأهميته
سابعا: أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية
ثامنا: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية
تاسعا: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهمية مؤشراته
عاشرا: أنواع مؤشرات تقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية ركيزة أساسية لتقييم نشاط البنوك التجارية، ومعرفة مدي قابليتها للاستمرار في سوق المنافسة، ويعتمد التحليل المالي بصفة أساسية على القوائم المالية الأساسية ولعل أهمها الميزانية، وفي ضوء تلك المعلومات يتم استخراج نسب محددة ومن أمثلتها نسب تحليل السيولة والربحية وغيرها.

أولا: .....مفهوم وأهمية التحليل المالي بالبنوك التجارية

1- تعريف التحليل المالي: هناك العديد من التعاريف ومنها:

أ- "هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون علية في المستقبل"[1]؛

ب- "يتضمن التحليل المالي تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية) وبمساعدة بيانات أخري إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة [2]"؛

ج- هو عملية تشخيص للوضع المالي للبنك من حيث التوازن المالي والمردودية المالية، أي تحويل كم كبير من البيانات المالية والتاريخية إلى أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار [3]؛

د- دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية.

2- أهمية التحليل المالي: تكمن أهمية التحليل المالي على اعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو عدة فترات زمنية، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للبنك، ويمكن ذكر أهمية التحليل المالي في البنوك في النقاط التالية:

أ- معرفة المركز المالي للبنك؛

ب- مقارنة الوضعية العامة للبنك مع بنوك أخرى تعمل في السوق البنكية؛

ج- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأكبر عائد؛

د- تحديد القدرة الإرادية للبنك (وتحديد مدى كفاءة النشاط الذي يقوم به)؛

هـ- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للبنك؛

و- المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للبنك وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: .....مجالات التحليل المالي

يستخدم في عدة مجالات يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

([1])- مفلح عقل، **مقدمة في التحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص:79

([2])-**المرجع السابق**، ص:80

([3])- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:45.

الشكل رقم (1-3): مجالات التحليل المالي

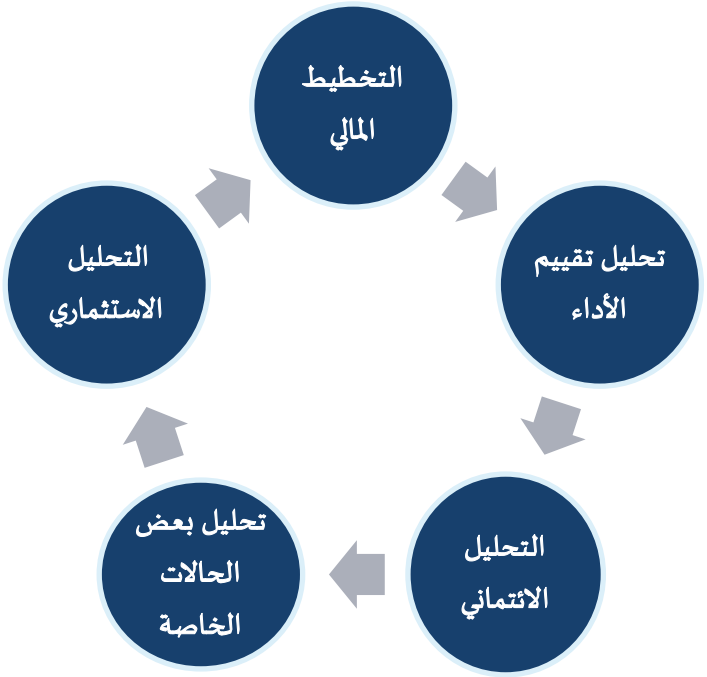

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 52-53.

ثالثا: .....المنهجية العلمية للتحليل المالي

يتطلب التحليل المالي منهجية علمية، ويستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه على النحو التالي [1]:

1- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي**: وتتفاوت الأهداف من فئة إلى أخرى، وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى البنك؛

2- **تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي**: توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وامكانيات العميل؛

3- **تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول إلى أهدافه**: يمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة أو المكاتب الاستشارية، وربما يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة؛

4- **اختيار أسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة**: بحيث يبدأ المحلل المالي وبمجرد حصوله على المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد أداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارن؛

([1])- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص: 102.

5- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج: سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي كقياس السيولة أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشراته مقارنتها بنتائج التحليل أو معيار اتجاهي بمقارنه حركه أداة التحليل خلال الفترة الزمنية أو معيار مستهدف من خلال تحديد نسب معينه للوصول إليها؛

6- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس: بمعني تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها؛

7- دراسة وتحليل أسباب الانحراف: وهي أهم مراحل التحليل وتتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن ودون أي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الارقام ومعانيها؛

8- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي، وهي المرحلة الختامية المكملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات.

رابعا: .....أدوات التحليـــل المالـــي

يمكن حصر أهم أدوات التحليل المالي والتي يستخدمها المحللون الماليون لدراسة المعلومات المالية المتوفرة لديهم، في نوعين وهما تحليل الاتجاهات (رأسيا، أفقيا) وتحليل النسب (سيولة، ربحية ...الخ) [1]:

1- تحليل الاتجاهات: وفيه يتم تحليل حركة الحساب أو النسب المالية وفقا لاتجاه معين، إما خلال الفترة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون (تحليل رأسي) أو على مستوى عدة فترات محاسبيه ومقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخرى ويسمي (تحليل أفقي).

أ- التحليل الرأسي: يتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الاجمالي لهذه العناصر، أو المجموعة الفرعية التابع لها العنصر وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الاجمالي من جانب، واكتشاف سلوكه وتقيمه من جانب آخر.

تكمن أهمية هذا التحليل في تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، تمكن من ايجاد الاهمية النسبية لكل بند بالنسبة للمجموعة الفرعية التي ينتمي اليها.

ويعاب على هذا الاسلوب كونه تحليل ساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لأداء البنك فهو يعتمد فقط على فترة زمنية واحدة ولا يوضح بصورة جيدة العلاقات بين الحسابات المختلفة؛

ب- التحليل الافقي: تحليل اتجاهي يتلافى إلى حد ما سمة الجمود الزمني التي يتسم بها التحليل الرأسي وذلك عن طريق دراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعريف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة المالية، مما يوفر له سمة الديناميكية والتعبير عن صورة أكثر دقة عن واقع البنك وعن الاتجاهات المستقبلية.

([1]) -المرجع السابق، ص: 103.

ويطلق عليه في بعض الاحيان التحليل المتحرك لأنه يرتكز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية، ولكن أيضا يواجه هذا التحليل بعض النقائص كعدم التعبير الدقيق عن بعض فقرات القوائم المالية.

2- التحليل المالي باستخدام النسب: يعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفا إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ تتم فيه مقارنة الارقام في القوائم للفترة المالية نفسها، بحيث تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها سببية ببعضها وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية.

وبموجب علاقات السببية هذه يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية، تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة.

الجدول رقم (1-3): أهم مؤشرات الوساطة البنكية بالجزائر

اسم المؤشر
اجمالي عدد البنوك والمؤسسات المالية بالنظام المصرفي شبكة الوكالات
الأصول المالية إلى اجمالي الناتج الداخلي
الودائع والقروض إلى اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات
اجمالي الودائع المجمعة
اجمالي القروض الموزعة
مؤشرات الصلابة المالية ملاءة القطاع المصرفي السيولة المصرفية المستحقات غير الناجعة والمؤونات مردودية المصارف (العائد على الأصول والعائد على رأس المال) هوامش الوساطة المصرفية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017.

خامسا: .....القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وبيان الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية [1]:

1- **بيان الأرباح والخسائر:** هي قائمة تحتوي على كافة الأرباح والخسائر، والمصروفات والإيرادات الخاصة في البنك، وتُشكل الإيرادات كافة الأموال التي تم الحصول عليها نتيجة لمجموعة من العمليات البنكية، أما المصروفات فهي التكاليف أو المال الذي يصرف مقابل حصول البنك على شيء ما، وترتبط طبيعة المصروفات بالقدرة على تحقيق الإيرادات؛

2- **قائمة الميزانية العمومية:** هي قائمة مالية تحتوي على كلٍ من موجودات ومطلوبات، وحقوق الملكية الخاصة في بنك ما، ويجب أن تتساوى قيمة الموجودات مع قيمة المطلوبات التي تضاف لها حقوق الملكية، وتُشكل هذه الأخيرة في البنك إجمالي حقوق المساهمين في رأس المال؛

(1)- المرجع السابق، ص:104.

3- **قائمة التدفقات النقدية**: هي قائمة تُوضح طبيعة النقود في البنك، وتحتوي على مجموعة من البنود المؤثرة على الرصيد المالي فيه، ويتضمن قسمها الأول كافة الأنشطة التشغيلية التي توضح كافة الحركات المالية داخل وخارج البنك، وتحتوي على صافي الدخل والتغيرات التي تظهر على معظم الحسابات الخاصة في قائمة الميزانية العمومية، وأيضا تحتوي على النشاطات الاستثمارية التي تظهر المال الوارد للبنك، ويشكل بند النشاطات التمويلية كافة التدفقات النقدية الواردة والصادرة، والمتعلقة بالأوراق المالية.

سادسا:.....تعريف تقييم الأداء وأهميته

ينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الانجازات المحققة في المنظمة وتمارس من أجل الإجابة على: ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء منظمة أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها . وفي هذا الشأن هناك من يرى أن: "تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية [1].

1-تعريفه:

أ- "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميًا وعمليًا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين"[2]؛

ب- "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في | اية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"[3]؛

ج- "فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة"[4].

([1])- عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية** -حالة بورصتي الجزائر وباريس-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007،ص .20

([2])-يوحنا عبد آل ادم وسليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000،ص .19

([3])-محمد محمود عبد الحميد، **تقويم الأداء في البنوك**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1999،ص .40

([4])-كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الإداري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص .25

2- **أهميته**: تحظى عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها فيما يلي [1]:

أ- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها: لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنظمة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى؛

ب- ترشيد الإنفاق: عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

ج- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك. لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الاقتصادي والإسراف المالي؛

د- يعد تقييم الأداء أساسا جوهريا لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالمنظمة وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير. كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلا لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأفراد؛

هـ- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل؛

و- يوفر تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة؛

ز- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفؤة؛

وباعتبار خصوصية **النشاط البنكي** فإن عملية تقييم أداءها تكتسي أهمية خاصة، يمكن إبرازها من خلال العناصر التالية [2]:

([1]) – **المرجع السابق**، ص: 25-26.

([2])- محمد محمود عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 40-41.

ح– يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

ط– يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيًا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيًا عن طريق المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى الموجودة في السوق؛

ي– يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك التجاري؛

ك– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري؛

ل– يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وآليات تعزيزه؛

م– يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك التجاري؛

ن– يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛

س– يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛

ع– يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة البنك التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود بالنفع على الاقتصاد؛

ف– توضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة.

سابعا:..... أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية

هناك مجموعة من الأسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الأداء في البنوك التجارية منها [1]:

1- **تحديد أهداف البنك التجاري** :لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها، قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها. فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري

([1]) – نور محمد ثابت كاظم، **''تقييم فعالية إدارة الائتمان المصرفي: إطار مفاهيمي''**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم 5 العدد ،2013 ،10، ص: 403.

أمر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك.

وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي [1]:

أ– المجال التسويقي؛

ب– مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية؛

ج– القيمة المضافة؛

د– الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل؛

هـ– الربحية؛

و– أداء العاملين وتطويرهم؛

ز– المسؤولية تجاه المجتمع؛

ح– الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

2- **وضع الخطط التفصيلية** :بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإنه لابد أن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي [2]:

أ– ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط؛

ب– ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع؛

ج– ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف، والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم؛

د– أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف؛

3- **تحديد مراكز المسؤولية** :من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري، هو أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها "يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها "[3].فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك إيضاح اختصاصات كل

([1])- عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 1999،ص .1

([2])-**المرجع السابق**، ص: 2.

([3])- نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص .3

مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى؛

4- **التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء** :إذ تقضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يلي[1]:

أ– اختيار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر اتساقا مع الأهداف المرسومة سلفا؛

ب– انتخاب المؤشرات الاكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقها بسهولة؛

ج– ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك؛

5- **إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره** :بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

ثامنا:.....المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية

لكي يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع في البنوك التجارية تحقيق أهدافه وبصورة كفؤة، لا بد أن تتوافر فيه مجموعة من المقومات أهمها [2]:

1- **الشمول**: أي أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا ويغطي كافة جوانب الأداء في البنك التجاري، ويعطي في نفس الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم في جوانب الأداء كافة؛

2- **الوضوح:** أن يعكس الوضوح في تبيان النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك؛

3- **الترابط بين الأهداف**: أن يحقق الارتباط بين أهداف البنك التجاري محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بالبنك على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجه؛

4- **الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء**: بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو مسارات السير المرغوبة؛

5- **التمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية وإلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة**، بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وألا تقتصر العملية على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط؛

([1]) – عبد الغني دادن، **مرجع سابق**، ص: 21-22.

([2])-**المرجع السابق**، ص:23

6- **التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، ومراعاة السهولة والبساطة،** وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛

7- أن تمكن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من عمل اتصالات مفتوحة بين مختلف أطراف عملية التقييم بدون عوائق أو صعوبات؛

8- أن يتوفر للبنك التجاري نظاما فعالا للمعلومات لدعم اتخاذ القرارات وتقييم الأداء والنتائج والإنجازات، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة، تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الإنتاجية؛

9- وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المطلوب؛

10- وجود قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وقيم وأخلاقيات العمل لتحقيق التميز.

تاسعا:.....مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهمية مؤشراته

1- **مراحل تقييم الأداء:** إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تمر بعدة مراحل أساسية يمكن إجمالها فيما يلي [1]:

أ- **المرحلة الأولى**: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية و/أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري؛

ب- **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري؛

ج- **المرحلة الثالثة:** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري؛

د- **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك؛

هـ- **المرحلة الخامسة :**تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

([1])- نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص .33-34

2- **أهمية مؤشرات تقييم الأداء:** تلعب مؤشرات تقييم الأداء دورا بارزا في تحديد مستويات الأداء التي ترغب المنظمة في الوصول إليها ومقارنتها بما تحقق فعليا على أرض الواقع، وتظهر أهمية مؤشرات تقييم الأداء أكثر في النقاط التالية [1]:

أ– تعتبر مؤشرات تقييم الأداء جزء لا غنى عنه من القياس المعياري؛

ب– تعتبر وسيلة لمساعدة رجال الأعمال على التعرف على واقعهم العملي، من خلال اكتشاف مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات؛

ج– تعتبر وسيلة مثلى لتقدير مدى فاعلية لعمل والقدرات الكامنة لدى المنظمة؛

د– تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة لتحديد الفرص ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمنظمة؛

هـ– تقوم مؤشرات الأداء بمهمة تصوير عالية المستوى للأداء في المنظمة، معتمدة في ذلك على مقاييس محددة بشكل مسبق؛

و– تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة مباشرة لمقارنة الأداء؛

ز–إن اختيار مجموعة مؤشرات مناسبة لظروف المنظمة أمر جد مهم، ولا يقل أهمية عن ذلك تحديد القيم المتوقع تحقيقها لكل مؤشر، ويجب أن تكون هذه القيمة عالية لتحفيز العاملين على العمل أكثر، وألا تكون عالية جدا بحيث يجد العاملون صعوبة في تحقيقها أو يقتنعون بعدم قدرتهم على تحقيقها. إن مؤشرات الأداء الأساسية المعروفة بـ(KPIs[*]) تساعد المنظمة في تحديد وقياس مدى تقدمها تجاه أهدافها، وحينما تحدد وتحلل المنظمة أهدافها، فإنها تحتاج إلى طريقة لقياس مدى تقدمها نحو هذه الأهداف، وبذلك تعتبر مؤشرات قياس الأداء عاملا مساعدا في مقدار التقدم المتحقق نحو تحقيق أهداف المنظمة، وهي مقاييس مالية وغير مالية تستخدم للمساعدة في التأكد من أن المنظمة نجحت في تحقيق أهدافها وعمل التقدم اللازم.

عاشرا:.....أنواع مؤشرات تقييم الأداء

تعتبر عملية اختيار مؤشرات تقييم الأداء وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها وكذا البيانات والمعلومات المستخدمة في بنائها، فضلا عن درجة تأثير كل منها على الآخر ونوع وحدود هذا التأثير. ووفقا للمنظور السابق تصنف مؤشرات الأداء إلى مؤشرات مالية تقليدية، ومؤشرات غير مالية حديثة.

1- **مؤشرات الأداء المالية:** تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المنظمات، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقدرتها على قياس الأداء بشكل سليم.

إن هذه المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، وتعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات استعمالا في تقييم أداء المنظمات، ويوجد عددا كبيرا من المؤشرات المالية

([1])- **المرجع السابق**، ص: 35.

([*]) - **K**ey **P**erformance **I**ndicators

المستخدمة في تقييم أداء المنظمات، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا وسنخص بالذكر أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية[1]:

أ- معدل العائد على الاستثمار: يقيس معدل العائد على الاستثمار قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها وتعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المنظمة، وكلما كانت هذه النسبة عالية فهي تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة المنظمة، وكذلك نسبة هامش الربح الصافي التي تبين قدرة المنظمة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات.

ويعتبر هذا المعدل المؤشر الأكثر انتشارا لأنه يدمج ويدخل الأموال المستثمرة في مؤشر الأداء، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار= النتيجة / الأموال المستثمرة

هذا المعدل هو عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة والأموال المستثمرة، كما أنه يعكس المردودية لرقم الأعمال والأموال المستثمرة. ويختلف تعريف النتيجة والأموال المستثمرة من مؤسسة إلى أخرى، فبعضها يأخذ بنتيجة الاستغلال، والبعض الآخر بالنتيجة الصافية. ومؤسسات تأخذ بمجموع الأصول وأخرى تعتمد على الأصول الصافية. وحتى يتسنى تفسير أفضل لأداء الأموال المستثمرة وكذلك التأثير الممكن على عناصر هذا المعدل عادة ما يتم تجزئته إلى مكونات يمكن التأثير عليها وهي:

معدل العائد على الاستثمار= (رقم الأعمال/ الأموال المستثمرة) × (النتيجة/ رقم الأعمال)

وتشكل هذه التجزئة أهم العوامل الأساسية للمردودية، حيث أن استخدام الأصول يولد رقم الأعمال وهذا الأخير يولد النتيجة ويؤدي تحسين أحد هذه المكونات مع ثبات الأخرى إلى تحسين مردودية الأموال المستثمرة.

ب- القيمة الاقتصادية المضافة: يستند مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أن مبدأ المنظمة يقوم على خلق ثروة للمساهمين من خلال تحقيق فائض يفوق التكلفة الإجمالية لرأس المال المستثمر وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر للأداء المالي الداخلي على الصلة الموجودة بين أرباح المنظمة وقدرتها على خلق الثروة، وهي مقياس يسعى إلى تحسين وقياس كفاءة إيجاد القيمة.

فالقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية المشتراة. كما أنها تمثل الصورة الحقيقية لخلق الثروة للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد الفرص المتاحة، وبعبارة أخرى القيمة الاقتصادية المضافة هي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة.

من خلال ما سبق، نستنتج أنه عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فان العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال وهنا المنظمة تكون لها القدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر حملة الأسهم تحقيق أداء يفوق توقعات السوق، وفي حال كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فهذا يدل على أن المنظمة

(1)- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 204-206.

قامت بتدمير ثروة المساهمين فالعوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال المستثمر وبالتالي تحقيق أداء في أدنى التوقعات، وفي بعض الحالات الاستثنائية جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماما هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط.

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فإن مدخل القيمة المضافة يوفر مؤشرات هامة وأساسية لتقييم الأداء فيها، بحيث تركز هذه المؤشرات بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، وتظهر أهمية القيمة المضافة أو كما يطلق عليها "بالقياس المالي للإنتاجية" في قدرتها على تبيان مساهمة وإضافة البنك التجاري في كلفة السلع والخدمات الوسيطة المشتراة من الغير والمستخدمة في عمليات تقديم الخدمات. فالقيمة المضافة تقيس المجهود الإنتاجي الذي يسهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، وذلك بتداخل وتعاون كافة عوامل الإنتاج في مجال النشاط المصرفي.

ويوجد أسلوبان لقياس القيمة المضافة، فالقيمة المضافة إما تكون إجمالية أو صافية، والفرق بينهما يتمثل في معالجة اهتلاك الأصول الثابتة، ففي القيمة المضافة الإجمالية يظهر الإهتلاك فيها ضمن الاستخدامات، أما في القيمة المضافة الصافية فيعالج الإهتلاك على أساس بند من بنود الكلفة التي تحسم من قيمة الإنتاج.

2- **مؤشرات الربحية**: تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور المحوري الذي تلعبه الأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنوك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري.

وتقييم الأداء بتحليل الربحية يرتكز على مجموعة من النسب، نذكر منها ما يلي [1]:

أ– معدل العائد على حقوق الملكية؛

ب– نسبة هامش الربح؛

ج– معدل العائد على إجمالي الموجودات؛

د–نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات؛

هـ– معدل العائد إلى إجمالي الأصول؛

و– نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية؛

ز– نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح؛

ح– معدل العائد على الودائع؛

ط– معدل العائد للسهم؛

([1])-*Seyed Mojtaba Hasani & Zadollah Fathi- **Relationship the Economic Value Added (EVA) With ", Interdisciplinary Journal of Contemporary "Stock Market Value (MV) and Profitability Ratios** Research In Business Institute, Vol 4, No 3, July 2012, p 409.*

ي– معدل التوزيعات النقدية للسهم؛

ك– نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات؛

ل– معدل العائد على رأس المال المدفوع؛

م– معدل العائد على الموارد؛

ن– نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة.

3- **مؤشرات السيولة**: تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

ويتحقق جانب من السيولة لدى البنوك التجارية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي من دون فائدة، وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وفي الوقت نفسه تستخدم نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة [1].

وتتطلب إدارة السيولة في البنوك التجارية المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع، والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى. بمعنى أن توفير السيولة في البنوك التجارية يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية، وذلك لأن تكلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل في البنك، وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك التجاري، وهو ما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للإفلاس [2].

ولتجنب الوقوع في خطر الإفلاس هناك العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي [3]:

أ– نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات؛

ب– نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة؛

ج– المعدل النقدي؛

([1])-نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص .65

([2])- **المرجع السابق**، ص: 66

([3])- **المرجع السابق**، ص:67.

د– نسبة السيولة القانونية؛

هـ– نسبة الاحتياطي القانوني.

4-**مؤشرات كفاية رأس المال**: تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار. ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك .

وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع، من أهمها [1]:

أ– نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول؛

ب– نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع؛

ج–نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض؛

د– مخاطر الائتمان

5-مؤشرات توظيف الأموال: تهدف هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياساته الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال. ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يأتي [2]:

أ– معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع؛

ب–معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات؛

ج– معدل توظيف الموارد؛

د– معدل إقراض الموارد؛

هـ– معدل العائد على إجمالي محفظة القروض.

6–مؤشرات تحقيق النمو: هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها البنك ومجموع حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أ– معدل نمو الأصول؛

ب– معدل الرفع (مضاعف حق الملكية) ؛

([1])- *Seyed Mojtaba Hasani & Zadollah Fathi, **op.cit**, p :410.*

([2])- كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، ص: 207.

ج- معدل الاحتفاظ بحق الملكية.

وبما أن البنك التجاري له سمات تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى فإننا نلاحظ أن المؤشرات السابقة ترتبط بغاية البنك وأهدافه الرئيسية، فإنها تتعلق بالأرباح التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وحجم السيولة التي يجب أن يحتفظ بها بغية مواجهة الالتزامات المستحقة، ومستوى الأمان الذي يعبر عنه من خلال معدل ملاءة رأس المال، كما تهدف المؤشرات السابقة إلى الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة لديه، وإلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها البنك ومجموع حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة.

وبالرغم من استعمال المؤسسات -بصفة عامة- والبنوك التجارية -بصفة خاصة- المؤشرات المالية منذ زمن بعيد غير أنه في السنوات الأخيرة أصبحت لوحدها لا تكفي للحكم على الأداء، ووجهت لها مجموعة من الانتقادات من أهمها [1]:

- ✓ المؤشرات المالية التقليدية تعد مؤشرات ذات طبيعة تاريخية وبالتالي فإن القرارات التي تبنى عليها ربما تكون غير رشيدة لأنها تعتمد على معلومات غير ملائمة؛
- ✓ المؤشرات المالية التقليدية تتميز بالبطء الشديد في مواجهة المؤسسات المنافسة تجاه الحركة السريعة للتطور؛
- ✓ المؤشرات المالية التقليدية تعبر عن الأداء في الماضي، وبالتالي تبعد عن تقويم الأداء المستقبلي، وبالتالي لا تعكس هذه المؤشرات التوجه المستقبلي لمنظمات الأعمال؛
- ✓ استخدام مؤشرات الأداء المالية التقليدية تؤدي إلى التركيز على تحقيق النتائج في الأجل القصير على حساب تحقيق النتائج في الأجل الطويل؛
- ✓ استخدام المؤشرات المالية التقليدية للأداء يؤدي إلى النقص في المعلومات والتي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أي قد تقوم مؤشرات الأداء بتوفير معلومات مضلِّلة عن مستوى الأداء والذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة؛
- ✓ استخدام المؤشرات المالية التقليدية للأداء يعد نظاماً أحادي البعد وليس متعدد الأبعاد، وذلك من خلال التركيز على بعد الأداء المالي فقط، دون التركيز على العديد من الأبعاد الأخرى مثل العلاقات مع الزبائن، والعمليات الداخلية، وعمليات التعلم والنمو؛
- ✓ عدم وضوح العلاقة بين نتائج الأداء ومسببات نتائج الأداء.

7- **مؤشرات الأداء غير المالية**: جاءت مؤشرات الأداء غير المالية كضرورة فرضتها الحاجة إلى التكيف مع الظروف الجديدة والتي عجزت المؤشرات المالية لوحدها عن تفسيرها وتقييمها. كما أن العلاقات الجديدة بين المنظمة ومختلف الأطراف المتعاملة معها جعلت من المؤشرات المالية غير صالحة لتقييم الأداء، فالمنظمة الحديثة هي شبكة معقدة من العقود مع مختلف الأطراف الآخذة والذين قد يكونون داخليين أو خارجيين لهم المصلحة في أداء المنظمة وقد يؤثرون عليها.

([1])- **المرجع السابق**، ص: 208.

وبما أن الأداء هو المحدد لدرجة رضا الأطراف الآخذة في المنظمة، فإن قياسه يكون في ضوء احتياجات هذه الأطراف.

تعتبر مؤشرات الأداء غير المالية أداة أساسية للرقابة الاستراتيجية، فهي تمثل محاولة لتأكيد أهمية توجيه العمليات الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الأداء غير المالية تتضمن مؤشرات كمية مثل إدارة الإنتاج على أساس عدد الوحدات المنتجة، إلى جانب المؤشرات النوعية التي تهدف إلى قياس سمعة المنتج أو الخدمة، رضاء وولاء المستهلك، ومرونة عمليات التصنيع، وتعتبر مؤشرات الأداء غير المالية مهمة لاستمرار نجاح المنظمة في الأجل الطويل.

إن الأداء يبحث عن مدى خلق القيمة بالمنظمة، هذه القيمة التي لم تعد حكرا على المساهمين وإنما أصبح حق الاستفادة منها يعود كذلك للعمال نظير مجهوداتهم، للموردين مقابل توريداتهم، للمسيرين لقاء تنظيمهم وللزبائن مقابل اقتنائهم لمنتجات المؤسسة. ووفقا لذلك فإن الأداء يجب أن يحقق نوعين من الأهداف؛ أهداف ترتبط بتعظيم القيمة المالية للمؤسسة، وأهداف تتعلق بإرضاء الأطراف المتعاملة معها.

وبهذا تكون للمؤسسة فرصا أكثر لتحقيق النمو الدائم كلما ابتعدت عن المنطق الكلاسيكي للمؤشرات المالية كمعايير وحيدة للقياس واتجهت إلى المؤشرات غير المالية متعددة الأبعاد.

وتتميز مؤشرات الأداء غير المالية بالمميزات التالية [1]:

أ– سهولة تتبعها وربطها باستراتيجيات المنظمة، فهي تساعد المديرين على اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب؛

ب– يمكن تطبيقها على مستوى الوحدات الصناعية في المؤسسة، فمن الممكن تحديد انخفاض الجودة بسرعة في ظل هذه المؤشرات، ويمكن اتخاذ خطوات علاجية لحل المشكلة أو خطوات وقائية تمنع الوقوع في المشكلة؛

ج– تتناول مشكلة استجابة المنظمة للزبائن في الوقت المناسب، في حين لا تكتشف المقاييس المالية هذه المشكلة بسهولة؛

د– تركز على الأصول غير الملموسة، حيث يرتبط عنصر النجاح في العديد من الصناعات بالأصول الثابتة غير الملموسة مثل رأس المال الفكري وإدراك المنظمات لدورها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي والمحافظة على ولاء الزبائن، أكثر من ارتباطه بالأصول الثابتة الملموسة التي تظهر مقدرة المنظمة المالية والإنتاجية؛

هـ– تقلل من الحساسية النفسية بين الموظفين بعكس المقاييس المالية، حيث تظهر تقييما لأداء كل قسم أو فريق عمل أو موظف بشكل أكثر عدالة ومن دون تمييز بين الموظفين والأقسام، مما يحسن أداء المديرين ويوفر مؤشرات أكثر دقة لتقويم أعمالهم، ويقلل الضغط على المديرين الناتج عن أدوات القياس المالية التي تؤثر في التعاون والتكامل بين فريق العمل الذي يقوم بتحقيق أهداف المنظمة.

([1])- نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص .67-68.

على الرغم من المزايا التي احتوتها المؤشرات غير المالية إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص والتي نوردها في العناصر التالية [1]:

- ✓ صعوبة التعبير عن هذه المقاييس في صورة قيم نقدية مثل صعوبة القياس النقدي لمقياس التسليم في الوقت المحدد أو مقياس انخفاض زمن دورة الإنتاج، أو تحديد تأثيرها على المقاييس المالية في صورة نقدية مثل الربط بين التحسينات في المقاييس غير المالية والأرباح؛
- ✓ صعوبة الربط بين المقاييس المالية وغير المالية، فقد تتعارض المقاييس في الأجل القصير مما يؤثر على أداء المنظمة ككل، فمثلا من الصعب ربط الزيادة في الإيرادات عند شراء آلة جديدة لأحد الأقسام بانخفاض زمن دورة الإنتاج (مقياس غير مالي للأداء)، كهدف للشراء أو قد تقوم المنظمة بشحن منتجات ذات هامش ربح مرتفع على حساب تسليم منتجات ذات هامش ربح منخفض في الوقت المحدد، هذه الممارسة التي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي في الأجل القصير تمثل أداء مخالف لمقياس التسليم في الوقت المحدد؛
- ✓ لا يوجد معيار محدد لقياس الأداء غير المالي على عكس مؤشرات قياس الأداء المالي؛
- ✓ عدم وجود الربط السببي بين مؤشر القياس غير المالي وبين مستوى الأداء المراد تحقيقه مما يقلل من موضوعية تلك المؤشرات؛
- ✓ استخدام مؤشرات قياس الأداء المالية وغير المالية معا يستغرق وقتا أطول وتكون التكلفة أعلى من استخدام مؤشرات قياس الأداء المالية فقط.

أدى المحيط دورا أساسيا في تحديد أساليب وأدوات التخطيط والرقابة في المنظمات، فلقد عملت الأدوات التقليدية لتقييم الأداء الشامل للمنظمة (التحليل المالي، التقارير، مراقبة الموازنات التكاليف المعيارية) بنجاح في بيئة ميزها التوسع في القدرات الإنتاجية وإدارة العمليات من أجل الرقابة على التكاليف التي كانت الشغل الشاغل في تلك الفترة لجميع المنظمات. وساعدت هذه الأدوات إدارة المنظمات على تحديد الأهداف، الموارد والأداء المستهدف، وساهمت في تحديد الأسباب والمسؤولين عن الانحرافات الواردة في الأداء الفعلي، وعملت على إيجاد الإجراءات التصحيحية المناسبة. واستعان المسيرون في تقييم أداء المؤسسة بعدة مؤشرات طغى عليها الطابع المالي والمدى القصير.

وعندما أصبحت البيئة أكثر تعقيدا واشتدت فيها المنافسة وتسارعت فيها التغيرات في المنتجات وأذواق المستهلكين، لم تعد المعلومة المحاسبية (المؤشرات المالية قصيرة المدى) لوحدها كافية للحكم على الأداء، بل تطلب الأمر البحث عن معلومة خارجية عن المنافسين، الزبائن، الموردين...الخ وكذلك التفكير في المدى الطويل وبناء استراتيجيات تسمح بالتوقع والاستعداد لمفاجآت المستقبل غير الأكيد.

([1])-**المرجع السابق**، ص: 70.

أسئلة للمناقشة

أولا: ما المقصود بـ:

1. **الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال النتيجة؛**
2. **الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق؛**
3. **أصول مالية جاهزة للبيع؛**

ثانيا: تمرين

لتكن لديك ميزانية بنك تجاري في 12/31

الوحدة: كيلو دينار

الاصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أرصدة نقدية جاهزة	4400	رأس المال	7000
رصيد لدى البنك المركزي	6000	الاحتياطي والارباح المجمدة	3320
حوالات مخصومة	400	ودائع	17000
مستحق لدى البنوك	24000	مستحق للبنوك	700
أوراق مالية	2700	شيكات وحوالات مستحقة	10000
قروض	60	للدفع	
استثمارات	460		
المجموع	38020	المجموع	38020

المطلوب: استخراج النسب والمعدلات التالية:

1- **حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول**
2- **حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (لابد من معرفة الأصول الخطرة الموجودة بالميزانية)**
3- **معدل توظيف الأموال المتاحة**
4- **الاستثمارات إلى الودائع**

ثالثا: ما المقصود بكل من:

1- **هامش الفائدة؛**
2- **صافي الربح من الفوائد؛**
3- **نسبة الرصيد النقدي**

رابعا: اليك المعطيات التالية والمتعلقة بتطور مؤشرين من مؤشرات الوساطة البنكية بالقطاع البنكي الجزائري:

الجدول رقم 1: ملاءة القطاع البنكي الجزائري

	2015	2016	2017
البنوك العمومية			
نسبة الملاءة الاجمالية	%17.71	%18.47	%19.76
نسبة الملاءة القاعدية	%14.59	%15.52	%14.56
البنوك الخاصة			
نسبة الملاءة الاجمالية	21.09%	20.44%	18.68%
نسبة الملاءة القاعدية	20.36%	19.63%	17.91%
القطاع البنكي			
نسبة الملاءة الاجمالية	19.39%	18.86%	19.56%
نسبة الملاءة القاعدية	15.75%	16.33%	15.18%

المطلوب: ما المقصود بالنسبتين وكيف يتم حسابهما؟ قارن بين النسبتين في البنوك العامة والخاصة؟

الجدول رقم 2: السيولة البنكية

	2015	2016	2017
البنوك العمومية			
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	25.89%	22.64%	22.13%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الاجل	60.20%	58.84%	52.18%
البنوك الخاصة			
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	35.88%	29.11%	33.11%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الاجل	69.79%	56.25%	61.62%
القطاع البنكي			
الأصول السائلة/اجمالي الأصول	27.17%	23.50%	23.74%
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الاجل	61.64%	58.39%	53.86%

المطلوب:

1- ماذا تلاحظ؟

2- ما هي أهم الاستنتاجات والتي يمكن الخروج بها؟

الفصل الرابع
التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية

الهـــدف العام:

يهدف هذا الفصل إلى إلمـام الطالب بكل ما يتعلـق بالتطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية سواء من ناحية المنتجات والخدمات، سواء من ناحية الاستراتيجيات المتبعة

الأهـداف التفصيلية:

إن دراسة الطالب لمحتوى هذا الفصل سيساعده على ما يلي:

1- التعرف على أثر العولمة على نشاط الجهاز البنكي؛

2- التعرف على مختلف المخاطر البنكية؛

3- التعرف على طرق إدارة المخاطر بالصناعة البنكية؛

4- تأثير التكنولوجيا المالية على الصناعة البنكية

المحتوى

أولا: أثر العولمة المالية على الأنظمة البنكية

ثانيا: تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق البنكية

ثالثا: البيئة البنكية ونشأة المخاطر

رابعا: أنواع المخاطر البنكية

خامسا: طرق إدارة المخاطر البنكية

سادسا: الإدارة الشاملة للمخاطر

سابعا: الصناعة المصرفية وتحديات التكنولوجيا المالية

أولا: .....أثـــر العولمـــــة المالية على الأنظمة البنكية

إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة، فإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة، فإن العولمة المالية حديثة النشأة وتتمثل في تدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار العالمي.

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والبنكية والتي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي:

1- البنوك وظاهرة اللاوساطة المالية: أخذا بعين الاعتبار الانطلاقة القوية لأسواق رأس المال والتي كان من نتائجها المباشرة الصعود القوي للمستثمرين المؤسساتيين نظرا لحجم الأصول المالية المسيرة من قبلهم، حيث أجبرت البنوك على تبني إستراتيجيات من شأنها أن تضمن بقاءها واستمراريتها وتعظيم أرباحها وذلك بتطوير وتنمية استخداماتها ومواردها عن طريق التدخل النشط على مستوى الأسواق المالية خاصة في إطار سيرورة هيمنة السوق المالية على النشاط البنكي، والذي يترجم الحضور القوي للبنوك على مستوى الأسواق النقدية والمالية، وهي تعبر كذلك على أنه وفي إطار عملية توزيعها للقروض تتجه البنوك أكثر من ذي قبل لتحديد شروطها المدينة تبعا لأسعار الفائدة المطبقة على مستوى أسواق رأس المال[1].

وكذلك الحال بالنسبة للشروط البنكية الدائنة في سبيل مواجهة أفضل للمنافسة المتنامية من قبل هذه الأخيرة، حيث أصبحت معدلات الفائدة على القروض مرتبطة بمعدل الفائدة السائد في السوق وليس بالمعدل القاعدي البنكي، ومن جهة أخرى أصبح عدد كبير من القروض يمنح بأسعار متغيرة للسماح للمقترضين بالاستفادة من الانخفاض في معدلات الفائدة خاصة فيما يتعلق بجمع الأموال وتوظيفها وكل هذا في إطار ما بات يعرف بظاهرة اللاوساطة المالية، وفي هذا الظرف عملت البنوك على توسيع تشكيلة عملياتها بالاستفادة من تطور سوق الأوراق المالية، حيث أصبحت تساهم أكثر في تمويل الاقتصاد عن طريق شراء الأوراق المالية سواءً تعلق الأمر بأوراق مالية قصيرة الأجل للسوق النقدي أو بقيم منقولة أخرى كالسندات والأسهم، وبذلك أصبحت أرباح البنوك تتأتى من أصول أخرى مثل العمليات البنكية خارج الميزانية وتنويع محافظها المالية[2].

تعرف العمليات خارج الميزانية على أنها "مجموعة من الحسابات الملحقة بالميزانية والتابعة لها وهي توضح الالتزامات المستقبلية أو المحتملة للبنك التي لم تؤد إلى حدوث تدفقات على مستوى الخزينة، وهي تتضمن على الأخص العمليات الآجلة والخاصة بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف، الالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية الآجلة أي العقود الآجلة والخيارات المتعلقة بمعدلات الفائدة ومعدلات الصرف والمبادلات" [3].

---

(1)- *Marc Montoussé et autres, **Economie monétaire et financière**, Paris, Bréal éditions, 2000, p.172.*
(2)- *Dominique Plihon, **La monnaie et ses mécanismes**, Alger, Casbah éditions, 2004, p.63.*
(3)- *Dominique Plihon, **Les banques**, op. cit., pp. 69-70.*

2- إعادة الوساطة: تشير إلى العمل الدؤوب من قبل البنوك لإعادة استقطاب كميات المدخرات المالية التي كان من المفروض أن تتوجه لتكوين جانب الخصوم لميزانياتها في إطار الوساطة التقليدية، وبذلك يمكنها من خلال تعبئة هذه المدخرات تعويض الانخفاض النسبي الذي مس حصة الادخار والودائع لديها وهو ما يسمح كذلك برفع قدرتها على منح القروض واستعادة حركية نشاطها من جديد.

وتشير أيضا إعادة الوساطة إلى أن حصة كبيرة من العمليات المحققة من طرف البنوك سواءً تعلق الأمر بالميزانية أو خارج الميزانية تعتمد على الأوراق المالية [1]، حيث حدث تحول كبير في هياكل الميزانيات البنكية في إطار ما يعرف بإعادة الوساطة عن طريق التعبئة المباشرة للميزانيات مما يعني أن تمويل البنوك للاقتصاد يتم عن طريق شراء الأوراق المالية المصدرة من قبل أعوان العجز التمويلي من ناحية، كما تقوم البنوك بتعبئة مواردها عن طريق إصدارها للأوراق المالية وطرحها في الأسواق المالية من ناحية أخرى.

وعليه عملية إعادة الوساطة هي هيمنة الأوراق المالية على جانبي الأصول والخصوم في ميزانيات البنوك، حيث تقاس الأولى من خلال الأهمية النسبية لمحفظة الأوراق المالية ضمن إجمالي الأصول لميزانية البنك، أما الثانية فتتمثل في أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتم عن طريق الاعتماد على إصدارات الأوراق المالية [2].

3- تغير هيكل الخدمات البنكية: شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحا بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات. وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي[3]:

أ- حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان البنكي، كما أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية؛ شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة؛

ب-التحول إلى البنوك الشاملة: إن التغيرات البنكية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى البنوك الشاملة التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات؛ أي أن

([1])- **Ibid**, p.66.
([2])- Ibid, p.67.
([3])- حيدر يونس الموسوي، **البنوك الإسلامية، أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:112

هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك. وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنويع إلى استقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية وتقليل درجة المخاطر البنكية التي تعتبر أحد أهم مزايا المشتقات المالية؛

ج- تنويع النشاط البنكي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية: يشمل تنويع النشاط البنكي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز البنكي وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة البنكية وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنويع النشاط البنكي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلة .

لقد سمحت العولمة المالية بفتح مجالات واسعة للأنشطة البنكية، إلا أن ذلك صاحبه إعادة النظر في النظم الإشرافية أين ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية؛

د- خصخصة البنوك: لعل من أهم آثار العولمة المالية عل الأجهزة المصرفية خاصة في بلدان النامية هو خصخصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة. وتتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خوصصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وتقليل معدلات المخاطرة. وخاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة؛

هـ- الاندماجات المصرفية: يعد الاندماج البنكي أحد أهم التغيرات البنكية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا .

لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة. ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة الشديدة في الساحة المصرفية العالمية، كما كان لمتطلبات لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال أثره الواضح في اتجاه البنوك نحو الاندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية. وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم وقادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة الإدارة التي تركز على تقييم الأداء مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية وإرضاء العملاء، لذا يعد تكوين الكيانات المصرفية العملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية. إلا أنه

وفي الجانب السلبي فإن المغالاة في الاندماجات قد يؤدي إلى إساءة استعمال طرق السيطرة على السوق وإلى مساءل المخاطر المعنوية، كالتي تحدث عندما تعتبر المؤسسات أكبر من أن تفشل [1].

و- ظهور البنوك الإلكترونية: يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية "والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهي ما تسمى "***Internet Banks***" لتضيف أبعادا غير مسبوقة للعمل البنكي.

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (***Electronic Banking***) أو بنوك الإنترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن

بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (***Remote Electronic Banking***) أو البنك المنزلي (***Home Banking***) أو البنك على الخط (***Online Banking***) أو الخدمات المالية الذاتية (***Self – Service Banking***)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك .

لذا فقد بات لزاما على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة.

4- إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلبا على هذا الأخير حيث يمكن أن تتسبب فيما يلي [2]:

أ- ازدياد حدوث الأزمات بالبنوك:

في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات. لكن ورغم تطور هيكل وأداء البنوك، يبقى دائما الجهاز المصرفي معرضا للصدمات، إذ يمكن القول إن من بين الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز لمصرفي هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من دول العالم بما لها من آثار سلبية على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدث فيها، بل وامتد عدواها إلى الجهاز المصرفي في بلدان أخرى الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع نظم

([1])- **المرجع السابق**، ص: 113.

([2])- كنجو عبود كنجو، **الإبداع المصرفي في ظل الاقتصاد المعرفي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 7، ديسمبر 2012، ص:11-12.

للإنذار المبكر يعتمد على مجموعة من المؤشرات للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها. وتعتبر التدفقات الدولية لرأس المال أحد أهم العوامل المهددة لاستقرار البنوك، والواقع أن أغلب الأزمات المصرفية كانت كلها تقريبا مرتبطة بتراجع سلبي في تدفقات رؤوس الأموال بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ككل؛

ب- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية .فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلا الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة، كما تبين أيضا أن التغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، قد يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي.

ومما يدل على ذلك بوضوح ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي [1]؛

ج- انتشار عمليات تبييض الأموال

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها والنامي على حد سواء في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية. ففي ظل العولمة والتجارة والصيرفة الالكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا في طيَّاته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة؛ لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات "تبييض الأموال."

وتواصل ظاهرة تبييض الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويكمن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم تبييضها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفا أصليا مشاركا في هذه العمليات وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد الوطني، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة .

([1])- **المرجع السابق**، ص: 13.

من خلال ما سبق، يظهر أن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشيء الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية؛

د- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل: في ظل تصاعد المخاطر البنكية وتزايد المنافسة المحلية والعالمية في إطار العولمة المالية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للتعرض للعديد من المخاطر، وهنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، وفي هذه الظروف تأسست لجنة بازل للإشراف البنكي التي أقرت عام **1988** معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك .

واستكمالا لما بدأته لجنة بازل منذ عام **1988** لتدعيم الملاءة المالية للبنوك بوضع حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال، شهدت الساحة البنكية في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة من قبل اللجنة لوضع الصيغة الجديدة لمقررات كفاية رأس المال المعروفة. الأمر الذي يشكل تحديا هاما أمام الصناعة البنكية، حيث يتسم الاتفاق الجديد بالشمولية واستخدامه لأساليب قياس بالغة التعقيد تتطلب قدرا من التطور لم يبلغه العديد من البنوك على مستوى العالم.

وهكذا فإن الاتفاق الجديد يفرض قواعد مشددة على البنوك من أجل التوصل إلى رقابة داخلية واعية وعالية الكفاءة يدعمها وجود رقابة واسعة النطاق من قبل السلطات الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة وباحتدام المنافسة بين البنوك خاصة مع تحرير تجارة الخدمات المالية التي نصت عليها اتفاقية "الجات".

5- يواجه علماء الاقتصاد الإسلامي مظهرا جديدا من مظاهر العولمة المالية وهو الاقتراب من مفهوم يدفع العالم الرأسمالي نحو ما يسمى بـ أسلمة الرأسمالية المالية "***the islamization if financial capitalism***" عن طريق توليد مركز مالي دولي للتعامل مع المنتجات المالية الإسلامية وعولمتها.

إن أمام الصناعة المصرفية الإسلامية التي تستند إلى مبدأين رئيسيين من مبادئ الحوكمة الإسلامية وهي القيمة العادلة والافصاح، الاستمرار في تطوير المنتجات الإسلامية التي تمثل مجالا واسعا للصيرفة الحديثة لما تحمله من قدرة على التنويع المصرفي العالي بما في ذلك عمليات التوريق [1].

ثانيا: .....تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق البنكية

يكتسي قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ، لذلك فقد أضحى التعاون في الخدمات المالية ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة، ومن ثم فقد اتخذ التحرير المالي والمصرفي شكلاً رسميا وتنظيميا في إطار منظمة التجارة العالمية حيث تعد" ***GATS*** " أول جهد متعدد الأطراف يستهدف وضع القواعد

(1)- صادق راشد حسين الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 55.

المنظمة التي تحكم التجارة في الخدمات المالية، وهو ما يعنى تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات من الأجانب والمحليين.

لاشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية على مستوى العالم هو أمر من شأنه تحقيق مكاسب كبيرة للعديد من دول العالم، بيد أن توزيع تلك المنافع لن يكون بالتساوي بالنسبة لكافة الدول، بل إنه يرتبط بحجم قطاع الخدمات المالية في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها، وكذلك مدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية المماثلة، وهو ما يعنى أن القطاع المصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من التحديات والصعوبات من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية بسبب تواضع إمكانياتها في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه البلدان النامية ما يلي [1]:

1- أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها؛

2- تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية، نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم؛

3- التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول الخدمة البنكية إلى قطاعات وأقاليم معينة؛

4- أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية قد يؤدى لحدوث أزمات مصرفية ومالية مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز البنكي في بلاد أخرى، مما يطرح بقوة فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات؛

5- قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدولة وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أوفي حالة الأزمات المالية يكون هناك اتجاه عام من قبل رؤوس الأموال للنزوح إلى الخارج وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنظام المالي؛

6- نظرا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها؛

7- يمكن أن تكون هذه التحديات بمثابة قوة دفع رئيسية لاتخاذ السبل المناسبة للتغلب عليها والتكيف معها بفاعلية لتعظيم الاستفادة من تحرير الأسواق المالية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتعزيز المقومات التنافسية للبنوك من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تعتبر الخصخصة أحد أهم ركائزه.

ثالثا: .....البيئة البنكية ونشأة المخاطر

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر خاصة مع تغير طبيعتها وهذا على ضوء الأموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة وأوجه استخدامها.

([1])-*David L. Western, **Booms, Bubbles and Busts in US Stock Markets**, published by Rout ledge, New York, 2004, pp :133-134.*

وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها و بإدارة البنك في حد ذاتها (طبيعة النشاط، سوء التسيير، نظام المعلومات...إلخ) أو بعوامل خارجية تنشأ بسبب تغير الظروف أو البيئة التي تعمل في إطارها البنوك (التنظيم، الظروف الاقتصادية، المنافسة ...إلخ).

1- البيئة المصرفية: أصبح التحكم في المخاطر في ظل المحيط المالي الجديد رهانا مركزيا بالنسبة للبنوك، حتى أن السلطات التنظيمية الدولية تسعى جاهدة لتقوية إجراءات المراقبة في سبيل الرفع من كفاءة البنوك في هذا المجال، وتتسم المخاطر اليوم بحدتها وذلك بفعل التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والمالي الدولي.

وبصفة عامة تزامن هذا التحول الجاري في الصناعة البنكية ابتداء من سنوات الثمانينيات مع تصاعد دور الأسواق المالية واللانظامية وزيادة حدة المنافسة، إضافة إلى تسارع وتيرة التحرير البنكي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وما يحمله من تحرر من القيود والعراقيل.

أ- مفهوم البيئة المصرفية: يؤكد مدخل النظم على أهمية البيئة التي يعمل بها البنك، فهذا الأخير كمنظمة يعتبر نظاما مفتوحا يتصف بالحركية أي أنه يتعامل ويتفاعل بصفة مستمرة مع البيئة التي يعمل بها، حيث يستمد منها موارده البشرية، المعلوماتية، المادية وغيرها في صورة مدخلات وفي المقابل يقدم لها خدماته المصرفية في صورة مخرجات [1].

إن الاهتمام المتزايد بالبيئة البنكية راجع لزيادة الفرص والمعوقات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، حيث يقصد بالفرص مجالات العمل المرغوبة من قبل البنك والتي قد تكون مربحة، أما المعوقات أو التهديدات فتشير إلى مجموعة المتغيرات ذات التأثيرات السلبية غير المرغوبة على أداء البنك، لذا تشير البيئة المصرفية إلى كافة المتغيرات التي تقع خارج البنك وتؤثر على أدائه ولا تخضع نسبيا لسيطرته [2]؛

ب- تتسم متغيرات البيئة التي تعمل في إطارها البنوك بعدم استقرارها كونها دائمة التغير ومعقدة في الوقت ذاته، ولقد ارتبطت الأزمات البنكية الحديثة خاصة بالدول الصناعية بما يعرف باللانظامية الحاصلة على مستوى الأسواق المالية في نهاية سنوات السبعينيات وخلال سنوات الثمانينيات، حيث ألغيت الرقابة على أسعار الفائدة وخففت القيود المتعلقة بدخول مؤسسات مالية جديدة على مستوى السوق.

ولعل أكبر أزمة شهدتها الدول المصنعة كانت خلال سنوات الثمانينيات حين أفلست العديد من صناديق الادخار والسكن في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الارتفاع الكبير لمعدلات الفائدة، غير أنه لابد من الإشارة إلى أن التحرير المالي في حد ذاته لم يكن سببا في عدم الاستقرار المالي كون أن أسباب هذا الأخير قد تتعلق بالقروض الأقل ربحية، عدم التوافق بين جانبي الأصول والخصوم، التكاليف التشغيلية المرتفعة وغيرها والموجودة مسبقا في الهيكل المالي للمؤسسات البنكية، وقد كشف التحرير المالي عن عدم الكفاية التقنية ومشاكل أخرى أخفيت عن طريق التنظيمات الداخلية[3].

([1]) - طارق طه، **مرجع سابق**، ص.91.

([2]) - **المرجع السابق**، ص.94.

([3])- *Brenda Gonzalez-Hernosillo, **Crises Bancaire se doter d'indicateurs d'alerte avancée**, finance et développement, juin 1999, p.37.*

أما بالدول النامية فأسباب الأزمات البنكية متنوعة والتي قد تتواجد على المستوى الكلي والقطاعي والمؤسساتي، حيث تعاني العديد من البنوك من سوء التسيير وغياب سياسات فعالة لتقييم القروض؛

ج- للحفاظ على سلامة النظام المالي يجب على المؤسسات المالية ككل والبنوك بصفة خاصة تسيير المخاطر التي تواجهها بفعالية، فالأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة ولها أسباب كثيرة ولعل من بينها العولمة المالية، والتي تعرف على أنها "الناتج الأساسي للتحرير المالي والتحول إلى الاندماج المالي الذي يؤدي إلى التكامل والارتباط في الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية الخارجية من خلال عدة عمليات منها إلغاء القيود على حركة وتدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول، مما يسهل عملية انتقالها وتحركها نحو أسواق المال الدولية، كما أصبح للقرارات المالية والأحداث الاقتصادية التي تحدث في إحدى الدول آثارا على أفراد ودول في مناطق أخرى من العالم" [1].

وعليه، فإنه وفي ظل المظاهر الجديدة للعولمة المالية والتي نجم عنها تصاعد كبير في إعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية حيث تنوعت مصادرها واستخداماتها وذلك نتيجة لدخول مؤسسات مالية غير بنكية إلى مجال الخدمات التمويلية كمنافس للبنوك، كما أصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الكيفيات والآليات التي تمكنها من التعامل مع الآثار التي أحدثتها عملية تحرير الخدمات المالية والبنكية؛

د- وسع التحرير المصرفي بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنوك، ونوعت معظم مؤسسات الإقراض عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية حيث دخلت في مجالات عمل جديدة وواجهت بذلك مخاطر إضافية، وهكذا ولدت موجات التغيير هاته المخاطر وازدادت بفعل المنافسة وقد كان ذلك تغييرا جذريا في الصناعة البنكية، وليس مستغربا أن إدارة المخاطر برزت بقوة وقت حدوث تلك الموجات من التحول [2].

إن التغيرات المذكورة آنفا والتطورات والتحولات التي تعيشها الساحة البنكية العالمية أوجدت تأثيرات متباينة على البنوك وبدرجات متفاوتة، كما أبرزت مجموعة تحديات وقضايا إستراتيجية في مواجهة هذه البنوك وهو ما يضعها أمام ضرورة اعتماد إستراتيجية مواجهة قائمة على توظيف الأدوات والسياسات الأقدر على تعظيم الآثار الإيجابية [3].

([1])- صالح مفتاح، "**العولمة المالية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص.16.

([2])- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات – تطبيقات الحوكمة في المصارف** –، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص.362.

([3])- صالح مفتاح، خاطر طارق، **التطورات التنظيمية والرقابة الحديثة في المجال المصرفي**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار: 24-25 أفريل 2006، ص.15.

الشكل رقم (1-4): القواعد الثلاث للعولمة المالية

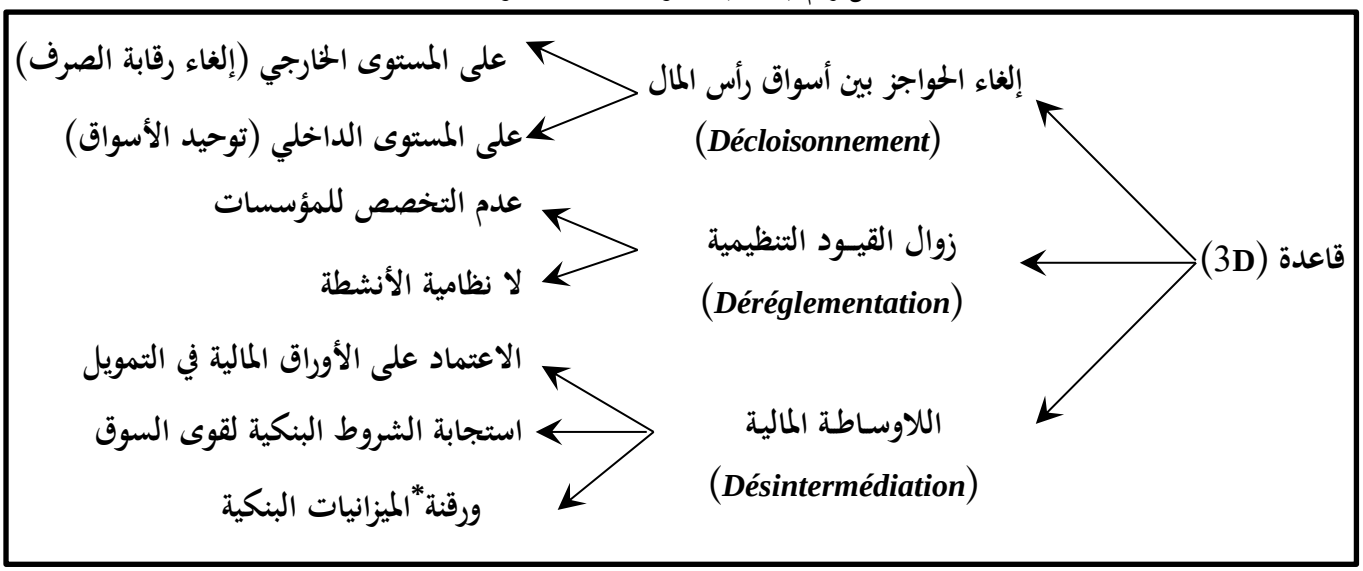

Source: Intermédiat.pdf de www.christian-biales.net. / le 11/12/2005/, p.25.

كما أن تغير المحيط البنكي كان نتيجة للتطورات الحاصلة على مستوى المنافسة البنكية، مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية، التقنيات البنكية الحديثة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

رابعا: .....أنـــواع المخاطـــر البنكيـــة

هنالك العديد من التقسيمات للمخاطر البنكية، فهناك من يصنفها إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، وآخر يصنفها ضمن ثلاث مجموعات رئيسية وهي: المخاطر السياسية، المخاطر التقنية والمخاطر البنكية وشبه البنكية. وتتمثل هاته المخاطر في:

1- مخاطر القرض أو الائتمانية: وهي المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للبنك حيث يعد من بين أولى المخاطر التي يواجهها وهو يتعلق بعدم احترام العميل لالتزاماته المالية والتي غالبا ما تتعلق بتسديد القرض [1]، وسيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل من خلال المبحث القادم من هذا الفصل؛

2- مخاطر انعدام السيولة: يمكن تعريفه على أنه:"عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته أو استحقاقاته في أية لحظة عن طريق تعبئة أصوله"[2]، لذا فهو يكمن في عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية في الوقت المحدد ويظهر بصفة عامة عندما يخلق البنك "فجوات سلبية" بمعنى أنه يوظف لفترة أطول من مدة الودائع أو عندما لا يستطيع تعبئة أموال بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، ويزداد تحقق هذا الخطر إما من خلال السحب المكثف للودائع من قبل العملاء عقب أزمة ثقة أو من خلال أزمة سيولة عامة للسوق والناجمة عن أزمة اقتصادية أو لقرار للسلطات النقدية في إطار آلية مراقبة التضخم؛

3- خطر الصرف: وفقا للتحليل المالي المعاصر فإن خطر الصرف مفهوم متغير حيث يتم التمييز بين الخطر الاقتصادي وخطر التحويل وخطر النقل.

(*)- مصطلح ورقنة الذي يقابل الكلمة الفرنسية "***mobilièrisation***".

(1)- Philippe Garsuault et Stéphane Priami, op. cit., p. 168.
(2)-Joël Bessis, op. cit., p.17.

حيث ينتج النوع الأول عن تأثيرات تغيرات سعر الصرف على رقم الأعمال، أما الثاني فينشأ نتيجة وجود دين محرر بعملة أجنبية والذي سيحول عند تاريخ الاستحقاق بسعر الصرف الجاري، أما الأخير فيتعلق بتركيب الميزانية لتكون شاملة لمجموعة شركات متعددة الجنسيات [1].

وعموما يمكن لخطر الصرف أن يتخذ شكلين رئيسين وهما: خطر المبادلة وخطر توطيد الحسابات، حيث ينتج هذا الخطر كون أن جزءً من ميزانية البنك محرر بعملات أجنبية، وتتسبب التغيرات في أسعار هذه العملات مقابل العملة الوطنية في حدوث فائض أو ناقص قيمة والذي يمكن أن يؤثر على النتائج البنكية [2]؛

4- مخاطر معدل الفائدة: بالنسبة للعديد من البنوك فإن مخاطر معدل الفائدة هو ثاني أهم سبب للخسارة بعد مخاطر القروض، وهذه الخسارة هي ناتجة عن تحركات معدل الفائدة التي تضيق من هوامش الفائدة وتخفض من قيمة الأصول أو الأدوات المالية للميزانية وخارج الميزانية*، حيث نجد هناك ثلاثة مصادر أساسية لخطر المعدل: يتعلق الأول بخطر مراجعة أسعار الفائدة سواء الثابتة أو المتغيرة مما يؤدي إلى تراجع هوامش الفائدة للبنك، أما ثاني مصدر فهو خطر تشوه منحى معدلات الفائدة والناتج عن الاختلالات الحاصلة في تغيرات هذه المعدلات، وثالث مصدر هو الخطر القاعدي والناتج عن الارتباط غير التام بين تطور معدلات الفائدة المحصلة والمدفوعة[3]؛

5- مخاطر السوق: وتشمل أنواعا مختلفة من المخاطر (خطر الصرف، خطر معدل الفائدة، التطور غير الملائم لأسعار الأصول) وهو يوافق الخسارة المحتملة الحدوث بسبب انخفاض قيمة الأصول الناتجة عن التطور غير الملائم للأسعار ولهيكل محفظة الأوراق المالية العائدة للبنك؛

6- المخاطر التشغيلية: تعرف على أنها "خطر الخسائر الناتجة عن عجز أو نقص في الإجراءات، الموظفين وفي الأنظمة الداخلية أو لأحداث خارجية"[4]، ويتضمن هذا التعريف الخطر القانوني الناجم عن نزاع قانوني مع طرف مقابل ويستثني خطر الشهرة للبنك والخطر الإستراتيجي (المتعلق بفشل إستراتيجية ما والتي تم وضعها من قبل البنك)؛

7- المخاطرة النظامية: للحفاظ على سلامة النظام المالي يجب على المؤسسات المالية ككل أن تسهر على التسيير الفعال للمخاطر التي تواجهها، ومع ذلك توجد صدمات كامنة جد خطيرة وخارج نطاق الرقابة والتي قد تؤثر على مجمل النظام المالي، وهذه المخاطر يعبر عنها بالخطر النظامي والذي يعد الرعب البنكي أحد مظاهره، لذا فإن خطر السيولة الناجم عن السحب الجماعي للودائع سيؤدي إلى إفلاس بنكي، إضافة إلى أنه ليس بإمكان المودعين مراقبة البنوك بفعل عدم تماثل المعلومات مما يدفعهم إلى التخوف إزاء الملاءة المالية لبنوكهم وهو ما سيؤدي إلى انهيار النظام البنكي، لهذا فإن الخطر النظامي هو أزمة عامة للسيولة[5]؛

([1])- *Charles-André.Vailhen, **Risque de change**, Encyclopédie de gestion, Yves Simon, Patrick Yoffre, 2ème édition, Paris, Economica, 1997, p.2305.*

([2])-**Ibid**, p.2306.

(*) - يعد هامش الفائدة المكونة الأساسية للناتج البنكي الصافي (***PNB***).

([3])- *Zuhayr Mikdashi, **Les banques à l'ère de la mondialisation**, Paris, Economica, 1998, pp. 91,92.*

([4])- *Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres, 2004, p.121.*

([5])- *Sylvie Diatkine, **Les fondements de la théorie bancaire**, Paris, Dunod, 2002, p.83.*

8- مخاطر رأس المال: ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي وصول هذه الخسائر إلى المودعين والدائنين، ويمكن قياس مخاطر رأس المال من خلال حقوق الملكية إلى الأصول المخاطرة [1].

ويرى بعض الاقتصاديين بأن المخاطرة يمكن أن تنبع من نقص التنوع أو نقص السيولة أو إرادة البنك في التعرض للمخاطر وأن هذه المصادر الثلاثة متصلة ببعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض، وتعتبر إرادة البنك في التعرض للمخاطر المبرر الأساسي للفوائد التي يجنيها وبالتالي في القسط الأكبر من إيراده [2].

الشكل رقم (2-4): أنواع المخاطر البنكية

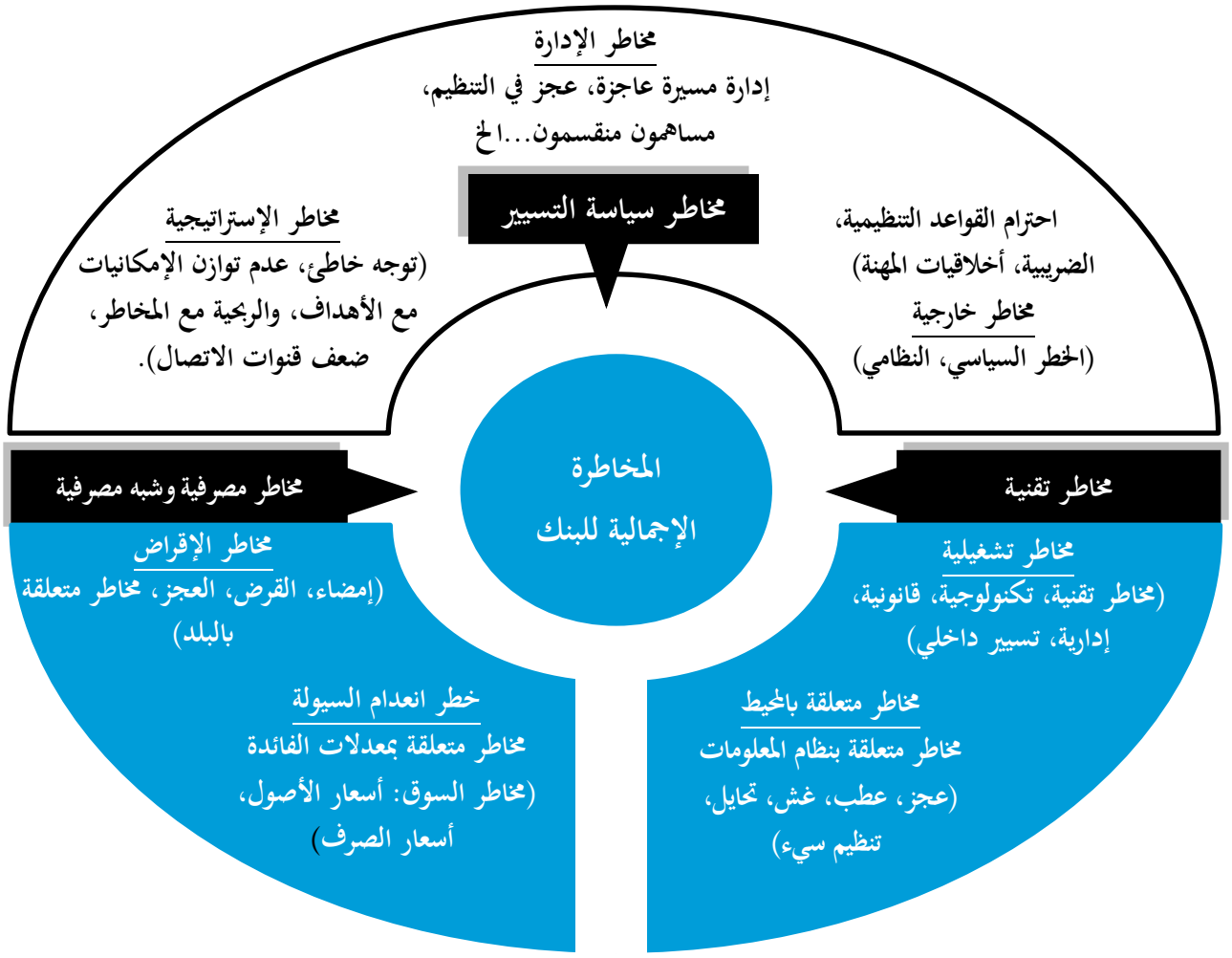

Source: *Philippe D'arvisenet, Jean-Pierre Petit, **Economie internationale, La place des banques**, Paris, Dunod, 1999, p.386.*

خامسا: .....طـرق إدارة المخاطر من قبل البنـــوك

تعتمد الإدارة الفعالة للمخاطر على قدرة البنك على تحديدها وقياسها وإدارتها، وفي مواجهته للمخاطر بإمكان البنك الاختيار بين الإستراتيجيات الأساسية التالية: إستراتيجية تجنب الخطر وتشتمل على التجنب التام لنوع من

(1) - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص.285.

(2)- **المرجع السابق**، ص.286.

المخاطر وهو ما ينجم عنه التخلي عن بعض العمليات، أما ثاني إستراتيجية فهي إستراتيجية تحويل الخطر سواء أكان ذلك بشكل كلي أو جزئي وهو ما يترتب عنه قبول دفع علاوة الخطر من قبل البنك، أما ثالث إستراتيجية فتتمثل في إستراتيجية الحد من الخطر والتي تهدف لقبول الخطر ولكن في إطار حدود معينة لا يمكن تجاوزها من قبل البنك والتي قد تكون محددة بمبلغ من الأموال الخاصة الملتزم بها من قبله، أما آخر إستراتيجية فهي إستراتيجية تسديد الخطر والتي تعود على البنك بتحمل مباشر لتكلفة خطر ما، لأنه يتوقع تحقيق هامش إضافي من خلال الاستفادة من التطور الملائم لشروط السوق[1].

لذا تكتسي إدارة المخاطر أهمية كبرى على مستوى المؤسسات البنكية، حيث تتدخل بطريقة مستقبلية في المدى القصير والمتوسط وبطريقة وقائية أو علاجية في الحاضر وتستهدف التعرف والتنبؤ بالأحداث والنشاطات القابلة للتأثير على وضع إستراتيجية في أفق محدد والتعرف على الخيارات المعالجة قصد تأمين الخيار الأمثل ووضعه ومراقبة فعالية الحل المتحصل عليه مقارنة بالتوقعات [2].

1- قياس وإدارة مخاطر نقص السيولة: يتم قياس هذا الخطر بدلالة العجز في السيولة وهو عبارة عن الانحرافات الموجودة بين الاستخدامات والموارد البنكية في تاريخ معين حيث يتم قياسها بدلالة التدفقات، ويظهر عجز السيولة في الانحرافات الموجودة في سجل استحقاقات كل من الموارد والاستخدامات ويتم حسابه في جميع التواريخ المستقبلية من خلال القيام بعملية إسقاط لتطور الأصول والخصوم الموجودة خارج العمليات الجديدة وذلك عن طريق وضع فرضيات حول الشكل المستقبلي للميزانية [3].

و بإمكان البنوك اليوم إتباع عدة إستراتيجيات في سبيل مواجهة خطر انعدام السيولة ويمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع، الأولى وتعتمد على إدارة الأصول، والثانية على إدارة الخصوم وتعتمد الثالثة على المزج بين إدارة الأصول والخصوم.

وتشتمل إدارة السيولة أو "التغطية بالسيولة" على إدارة التمويلات التي تغطي الفوارق بين مبالغ الاستخدامات والمصادر في كل فترة وذلك في إطار احترام القيود التنظيمية* والقواعد الداخلية الرامية لضمان هذه التمويلات [4].

كما تشمل إدارة السيولة أيضا تحديد احتياجات التمويل ورصد المبالغ الضرورية في الوقت المناسب مع الأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة كون أن كل احتياج تقديري للسيولة سيمول بمعدل غير مؤكد اليوم، إضافة إلى الإسناد والذي يمثل مرجعا أساسيا أين يتم تمويل الاستخدامات بمصادر لها نفس الآجال، بالإضافة إلى فجوات السيولة والتي تقيس الفوارق التقديرية في تواريخ مستقبلية مختلفة بين مجموع الاستخدامات والموارد التي تمثل احتياجات السيولة التقديرية [**].

---

(1)- *Joël Bessis, op. cit., pp. 3-4.*

(2)- *Frank Moreau, **Comprendre et gérer les risques**, édition D'organisation, Paris, 2002, pp. 3-4.*

(3)- *Dominique Plihon, **Les Banques**, op. cit., p. 129.*

(*)- "خاصة ما تعلق بنسبة السيولة، وهي تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم القصيرة الأجل، وتسمح هذه النسبة القانونية للمصرف بالمتابعة الحريصة والمستمرة لاحتياجات أو فوائض نقدية مما يمكنه من القيام بالتعديلات اللازمة، حيث لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من 1".

(4)- *Joël Bessis, op. cit, p.95.*

(**)- أدى ازدياد لجوء البنوك للأسواق المالية إلى ارتفاع حصة الأوراق المالية بمختلف أنواعها في جانبي الأصول والخصوم والذي عدل بشكل كبير جانب الخطر المتعلق بالسيولة، نظرا لامتلاك البنوك العديد من الإمكانيات المتاحة للحصول على السيولة.

2-إدارة خطر المعدل: تهدف إدارة خطر المعدل إلى تحقيق هدفين أساسيين: أولا ضمان معدل فائدة لوضعية اقتراض أو توظيف مستقبلية والمحصورة بين عدة أيام وعدة سنوات، ثانيا تعديل طبيعة قرض أو توظيف (الانتقال من قرض أو توظيف بمعدل ثابت إلى قرض أو توظيف بمعدل متغير أو العكس) [1].

أ- قياس مدى التعرض لخطر المعدل: هناك عدة طرق لقياس التعرض لخطر المعدل وهي طريقة الفجوة، طريقة الأمد (المدة الزمنية) والحساسية، إضافة إلى الطرق الحديثة وهي في أغلبها طرق إحصائية كالقيمة المقدرة حسب المخاطر والربح المقَدَر حسب المخاطر.

❖ **فجوة المعدل (*Méthode de GAP*)**: وتتمثل في تحليل تقلبات هامش المعدل الناتج عن الفرق بين عائد الاستخدامات وتكلفة الموارد، حيث تسمح بربط تغيرات هامش الفائدة بتقلبات معدلات الفائدة.

تركز هذه الطريقة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على فترات زمنية مختلفة، بعدها يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق آجالها إذا كانت معدلات الفائدة ثابتة، أو وفق أقرب فترة زمنية يتم من خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إذا كانت أسعار الفائدة متغيرة؛

❖ **الأمد (Duration)**: هو مؤشر حساسية دين ما لتغيرات معدل الفائدة ويسمح هذا القياس بالأخذ بالحسبان الأثر المزدوج لتعديل المعدل على قيمة رأس المال وعلى احتمالات إعادة الاستثمار [2]، إذن فهو مؤشر حساسية سعر أصل مالي ذا دخل ثابت لتغيرات معدلات الفائدة؛

❖ **القيمة المقدَرة حسب الخطر أو القيمة المخاطر بها (*Value-at-Risk*) (VaR)**: وتقيس الخسارة القصوى التي من الممكن توقعها خلال فترة معينة مع درجة ثقة معطاة وذلك في ظل الظروف الطبيعية للسوق؛

ب- أدوات إدارة خطر المعدل: إن الهدف من إدارة مخاطر المعدل هو إبقاء التعرض لهاته الأخيرة ضمن الحدود المسموح بها، ومما لا شك فيه وإضافة إلى الطرق المذكورة آنفا فإن السوق يمنح اليوم حلولا أخرى خاصة مع المنتجات المشتقة والتي تعد من أهم أدوات التغطية ضد تقلبات المعدل كعقود المبادلة (***swaps***)، العقود الآجلة (***futures***)، عقود الخيارات (***options***).

وتعد عقود المبادلة لمعدلات الفائدة (***swap de taux***) من أهم تلك الوسائل حيث تسمح بجعل هياكل الديون والتوقعات متجانسة ومن ثَم الأهداف [3]، وهي "اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلية، لذلك فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية"[4]، وهناك بصفة عامة خمسة أنواع أساسية من عقود المبادلة كما يوضحه الجدول الموالي والمتحصل عليها بمقاطعة طبيعة الدين المتبادل بمعدل ثابت أو متغير والعملة التي تم إصداره بها.

---

(1)- *Michel Sion, **Gérer la trésorerie et la relation bancaire**, Paris, Dunod, 2000, p.242.*
(2)- *François Quittard-Pinon, Thierry Rolando, **La gestion du risque de taux d'intérêt**, Paris, Economica, 2000, p.9.*
(3)- *Jean-Pierre Gourlaouen, **Les nouveaux instruments financiers**, Paris, éditions Vuibert gestion, 1989, p.100.*
(4)-*Jean-Pierre Daloz, Maryse Martin, **Stratégies pour la gestion du risque de taux**, Paris, Economica,1995, p.49.*

الجدول رقم (1-4): الأنواع الخمسة الكبرى لعقود المبادلة (SWAP)

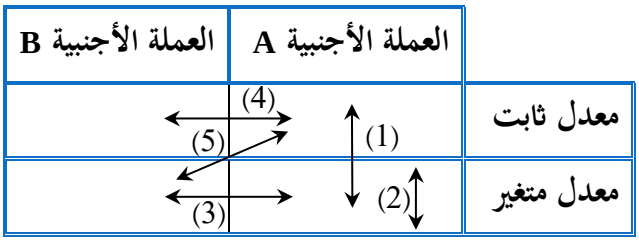

***Source** : François Quittard-Pinon, Thierry Rolando, **La gestion du risque de taux d'intérêt**, Paris, Economica, 2000, p.165.*

3- إدارة خطر الصرف: تشتمل إدارة خطر الصرف على تقسيم الخسائر التي تؤثر على العمليات التجارية والمالية تبعا للتوقعات حول تطور العملات الأجنبية ثم الحد منها باستعمال تقنيات تعديل وضعية الصرف وطرق تغطيتها، ووفقا للطريقة المطبقة ستسمح التغطية بالاستفادة من التطور الملائم للأسعار [1]، لذا فإن خطر معدل الصرف يتعلق بوضعيات الصرف (طويلة أو قصيرة) إضافة إلى اختلاف سيولة السوق من مختلف العملات الأجنبية.

ومن الوسائل المستخدمة لقياس هذا الخطر نجد وضعية الصرف والتي تشكل وعاء الخطر، أي الأساس الذي سيقاس من خلاله تعرض البنك للمخاطر، ووضعية الصرف الصافية مساوية للفرق الموجب أو السالب بين الاستخدامات والموارد المحررة بعملات أجنبية والمسجلة في الميزانية وخارج الميزانية، إضافة إلى طرق أخرى كالحساسية والقيمة المقدَرَة حسب المخاطر (VaR).

أما فيما يتعلق بأدوات إدارة خطر الصرف فهي نفسها المستعملة في إدارة خطر المعدل مع بعض الاختلافات البسيطة، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين أدوات الخيارات التقليدية والتي تضم اختيارات الصرف واختيار سعر التنفيذ والمنتجات الهجينة المنشأة من قبل النظام البنكي ومن أمثلتها الاختيار ذو العلاوة الصفرية والصرف الآجل مع الانتفاع [2].

4- إدارة المخاطر التشغيلية: تم إدماجه لأول مرة في وعاء المخاطر في إطار الإصلاح الجديد لنسبة الملاءة الدولية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ويكون بذلك محل حساب متطلبات الأموال الخاصة، ويقدم الإصلاح الجاري ثلاث طرق أساسية لحساب هذه المتطلبات وهي: منهج المؤشر القاعدي، المنهج المعياري ومناهج القياس المتقدمة [3].

أ- منهج المؤشر القاعدي ***(Approche indicateur de base)***: وفقا لهذا المنهج فإن متطلبات الأموال الخاصة عبارة عن نسبة محددة (والتي يشار إليها (α)) من المتوسط السنوي للثلاث سنوات الأخيرة للناتج الإجمالي الموجب للبنك، مع العلم أن النسبة α محددة بـ15% من قبل لجنة بازل؛

---

[1]- *Philippe Desbrières, Evelyne Poincelot, **Gestion de trésorerie**, Paris, édition Management, 1998, p.120.*
[2]- *Patrick Navette, **Instuments et marchés financiers**, Paris, Mtec éditions, 1998, pp.133-136.*
[3]- ***Voire**: Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, op. cit., pp. 121-130.*

ب- مناهج القياس المتقدمة (***Approches de mesure avancée***): في إطار هذا المنهج تتولد متطلبات الأموال الخاصة عن طريق أنظمة القياس الداخلي للخطر التشغيلي للبنك، وذلك على أساس معايير كيفية ونوعية والتي يجب احترامها حتى يسمح للبنك بتطبيق هاته المناهج؛

ج- المنهج المعياري (***Approche Standard***): ووفقا لهذا المنهج يتم تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية خطوط (***lignes d'activités***)، وتعتبر المناهج الإجمالية لكل الأنشطة كمؤشر إجمالي لدرجة التعرض للخطر التشغيلي، ويتم حساب متطلبات الأموال الخاصة بضرب الناتج الإجمالي لكل نشاط بمعامل خاص يدعى (bêta) أو (β).

5- إدارة مخاطر القروض المصرفية: مما لا شك فيه أن طرق قياس وإدارة مخاطر القروض البنكية قد عرفت تطورا ملحوظا، وذلك بالانتقال من النماذج النوعية والقائمة على التحليل الذاتي ومن أهمها طريقة (5C's) مرورا بالنماذج الإحصائية (التحليل التمييزي) والنماذج التجارية التي تستخدم مدخل المحفظة ومن بينها نموذج (Credit Metrics) ونموذج (KMV)، ووصولا إلى أهم إبداعات الهندسة المالية ألا وهي المشتقات الائتمانية وتوريق القروض وكل هذا في ظل تطور المعايير البنكية الدولية والمتمثلة في معايير "لجنة بازل" للرقابة البنكية.

يوضح الجدول الموالي مختلف طرق قياس وإدارة المخاطر البنكية:

الجدول رقم (2-4): قياس وإدارة المخاطر في البنك

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب وطرق إدارة المخاطر
مخاطر الائتمان	- متوسط القروض/الأصول - القروض غير المسددة/إجمالي القروض - خسائر القروض/إجمالي الخسائر - احتياطي خسائر القروض/القروض	- درجة تركز القروض - معدل نمو القروض - معدلات الإقراض المرتفعة - الاحتياطات/القروض غير المسددة	- تحليل الائتمان - توثيق الائتمان - رقابة الائتمان - تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
مخاطر السيولة	- القروض/الودائع - الأصول السائلة/الودائع	- الأموال المقترضة - تكاليف الإقراض - الأصول السائلة - الإقراض/الودائع	- خطر السيولة - خطة سيولة للطوارئ - نموذج التكلفة أو التغير - تطوير مصادر التمويل
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة - الفجوة	- سلسلة الفجوات - تحليل التدفق - الفجوات المتحركة	- إدارة الفجوة المتحركة - تحليل التدفق
مخاطر الرافعة	- حق الملكية/الودائع - حق الملكية/الأصول - إجمالي الديون/الأصول	- الأصول الخطرة المعدلة/حق الملكية - النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	- تخطيط رأس المال - سياسة لتوزيع الأرباح - ملاءمة رأس المال

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص.240.

سادسا: .....الإدارة الشاملة للمخاطـــــر

تطورت الإستراتيجيات البنكية بشكل كبير وذلك بالتوجه نحو إدارة شاملة للمخاطر وهذا بفعل تأثير النظم الاحترازية، وقد اتخذت الإدارة الشاملة عدة أشكال وهي:

1- النسبة الدولية للملاءة المالية وإستراتيجية إدارة المخاطر من قبل البنوك: بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة الملاءة والمقترحة من قبل لجنة بازل لجأت البنوك إلى رفع حجم رؤوس أموالها الخاصة وهو ما مارس نفوذا هاما على الإستراتيجيات البنكية خاصة ما تعلق بـ:[1]

أ- وضعت هذه النسبة قيد الربحية البنكية في قلب الإدارة البنكية وذلك من خلال ربط النشاط البنكي بمستوى الأموال الخاصة التي تتصف بكونها مكلفة للغاية، وأصبحت بذلك الربحية المتغير الإستراتيجي للبنوك؛

ب- مارست هذه النسبة نفوذا آخرا على البنوك وذلك بجعلها تُطور مدخلا جديدا فيما يخص إدارة البنوك والمتمثل في إلزامية القيام برقابة ذاتية لمخاطرها؛

ج- وعليه فقد جعلت هذه النسبة البنوك تهتم بتطوير العمليات الأقل تكلفة للأموال الخاصة بمعنى تلك التي يكون ترجيحها هو الأضعف عند حساب هذه النسبة؛

2-الإدارة أصول/خصوم: ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنوات الثمانينيات وأصبحت اليوم عنصرا ضروريا للتسيير المالي الفعال داخل المؤسسات المالية، حيث تهدف للتحكم في مردودية الأموال الخاصة في ظل الشروط الملائمة وفي النتائج السلبية الكامنة للمخاطر المالية، ومن بين الوظائف الرئيسية للإدارة أصول/خصوم:[2]

أ- إدارة التوازنات الكبرى والمقصود بها رؤوس الأموال العاملة (**أموال خاصة والمديونية لأجل-الأصول المجمدة**)، احتياجات الاستغلال (**توظيفات عملاء- موارد عملاء**) واحتياجات الخزينة (**احتياجات الاستغلال- الأموال العاملة**)؛

ب- إتباع النسب الاحترازية للسيولة وللملاءة ولوضعيات الصرف؛

ج- إدارة المراكز المتعلقة بمعدل الفائدة والصرف أو السيولة وتقييم حساسية النتائج تجاه هذه الأخيرة؛

3-الرقابة الداخلية: تركز اهتمام السلطات الاحترازية في إعداد نسبة ملاءة البنوك في مرحلة أولى بشكل أساسي حول المخاطر الائتمانية، وترجع مبادرة التقييم والاحتراز ضد تحقق المخاطر السوقية للبنوك التي أعدت أنظمة داخلية للتحكم لتغطي النقص الكامن في الطرق التقليدية لإدارة المخاطر، ومن بين النماذج الداخلية للقياس نجد نماذج قياس القيمة المقدَرَة حسب المخاطر.

([1])- Dominique Plihon, **Les banques**, op. cit., p. 134.
([2])- Philippe Garsuault, Stéphane Priami, op. cit., p. 191.

4-استخدام الأساليب الكمية: تعددت التعاريف عن الأساليب الكمية نظرا للاستعمال الهائل لها خاصة في الدول الاوروبية ونظرا للتطورات التي عرفتها بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك يمكن تعريفها على النحو التالي [1]:

1- "مجموعة من الادوات والطرق التي تستخدم نت قبل متخذي القرار لمعالجة مشكلة ما، ولترشيد القرارات المتخذ بخصوص حالة معينة، وهي عبارة عن نماذج كمية رياضية التي من خلالها يتم تنظيم كافة مفردات المشكلة الادارية والاقتصادية والتعبير عنها بعلاقات رياضية من معادلات ومتباينات"؛

2- أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية والادارية والتسويقية بمساندة الموارد المتاحة من البيانات والادوات والطرق التي تستخدم من قبل متخذي القرار لمعالجة المشاكل."

انطلاقا مما سبق يمكن القول إن الأساليب الكمية هي مجموعة التقنيات التي تساعد المديرين والمسيرين والمسؤولين وصناع القرار بصفة عامة في حل المشكلات القابلة للقياس الكمي بالاستعانة بالأساليب الرياضية بغية اتخاذ القرار العقلاني واختيار البديل المناسب من خلال الاستغلال الأمثل.

ثانيا: خصائص الأساليب الكمية:

ان استخدام الاساليب الكمية في اتخاذ القرار جعلها تتسم بالمزايا التالية [2]:

1- تساعد في تبسيط الكثير من المشاكل المعقدة وتنظيمها بشكل علمي مدروس بعيدا عن الآراء الشخصية وتجعل احتمالات الوقوع في الخطأ أقل بكثير من استخدام الاساليب الاخرى في اتخاذ القرار؛

2- وسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات الكمية باستخدام الطرق العلمية الحديثة؛

3- تساعد على تناول مشاكل معقدة بالتحليل والحل والتي يصعب تناولها في صورتها العادية؛

4- تساعد على توفير تكلفة حل المشاكل المختلفة وذلك بتخفيض الوقت اللازم للحل؛

5- وضع النماذج والمعادلات بصورة ملائمة يساعد متخذي القرار على رؤية الحقائق والأسباب واتخاذ القرار الأكثر موضوعية؛

يوضح الشكل الموالي استخدامات الأساليب الكمية:

([1])- سهيلة عبد الله، **الجديد في الأساليب الكمية وبحوث العمليات**، دار حامد، 2007، ص: 17-18.

([2])- مؤيد عبد الحسين الفضل، **المنهج الكمي في إدارة الاعمال**: نماذج قرار وتطبيقات عملية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:53.

الشكل رقم (3-4): استخدامات الأساليب الكمية

المصدر: مؤيد عبد الحسين الفضل، **المنهج الكمي في إدارة الاعمال: نماذج قرار وتطبيقات عملية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:53.

ثالثا: أصبحت المعلومة الاقتصادية مصدرا هاما لتحسين اتخاذ القرار في القطاع الخاص كما في القطاع العام، ومنذ بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي، دخلت الأدوات الذكية والمتأتية خاصة من مجال الذكاء الاصطناعي من البيولوجيا والفيزياء التطبيقية مجال العلوم الاقتصادية والتسيير، وكان الهدف المرجو من قبل الباحثين هو ترشيد سيرورة اتخاذ القرار حيث تساهم الأدوات الذكية بشكل واسع في المعالجة المناسبة للقرارات والتي ترجم عن طريق انخفاض درجة عدم التأكد وذلك بالتقييم الأفضل للخطر والمعالجة الذكية لتعقد الظواهر الملاحظة[1].

([1])- *Tir Redha, **L'utilisation de l'intelligence artificielle en finance : Aperçue de quelques techniques**, division recherche en sciences de l'information, équipe de recherche PNR économie, séminaire national sur le thème : **Le système national d'information économique : Etat et perspectives** le 31/1/2005-1/2/2005, Alger, p.2.*

"**التكنولوجيا المالية**" هو المصطلح الذي تُعرف به تكنولوجيا القطاع المالي التي أُستحدثت في القرن 21، فهو التعريف الذي أُطلق على التكنولوجيا المطبقة على المؤسسات المالية والاستهلاكية والتجارية القائمة.

ومع انتهاء العقد الأول من القرن 21 توسع استخدام مصطلح "**التكنولوجيا المالية**" ليشمل أي ابتكارات مالية جديدة في القطاع المالي، بما في ذلك من ابتكارات محو "**الأمية المالية**" أو العكس من ذلك نشر "**الثقافة المالية**" والخدمات المصرفية للأفراد والاستثمار المالي وتحويل الأموال والقروض وإدارة الأصول.

1- تعريف التكنولوجيا المالية: بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وَ طَوَرت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة طوروا أفكار التكنولوجيا المالية الخاصة بهم[1]؛

2- طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية [2]:

- ✓ استخدام تكنولوجيات مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنيت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية و/أو أقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين، النقال وتطور استخدام المعطيات الكبيرة والتحليل التنبؤي تسمح خاصة بانخفاض معتبر في تكاليف الدخول للسوق؛
- ✓ تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)؛
- ✓ ايجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة؛
- ✓ ايجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك؛
- ✓ ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية

3- أهمية ومجالات التكنولوجيا المالية: رغم بدايتها المتأخرة، تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومن بين الفوائد التي تمنحها التكنولوجيا المالية يمكن حصرها في النقاط التالية [3]:

- ✓ تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- ✓ تسهل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

---

(1) - *Jean-harvé lorenzi, **banque et fintech**: enjeux d'innovation dans la banque de détail, RB Edition, 2016, p :12.*

(2) -*Simon hardie and others, **2017 fintech disruptors report**, innovation, distributed, mapping the fintech bridge in the open source era, published November 2016, Magna carta communications, p:6.*

(3)- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي-أكتوبر 2017 صندوق النقد الدولي، **التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى**، ص:2.

✓ تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

✓ تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

✓ يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الاصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي، فضلا عن تحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوعية المالية.

4- مصطلح التكنولوجيا المالية يمكن تطبيقه على أي ابتكار فيما يتعلق بكيفية تعامل الأفراد مع الأعمال، مثل اختراع أموال جديدة كعملة "البيتكوين". وتعد البنوك وعملاؤها الماليون والمستهلكون والمشروعات الصغيرة أبرز مستخدمي التكنولوجية المالية المستحدثة.

✓ تعيش الصناعة المصرفية تحولات سريعة بسبب التكنولوجيا المالية التي أصبحت تهدد شكل وأنماط المصرفية التقليدية، وسينتج عن عملية التحول التكنولوجي رابحون وأيضا خاسرون، ويبقى السؤال المطروح هو كيف يمكن للبنوك الانتقال بنجاح إلى نموذج تشغيل جديد؟؛

✓ تحتاج الصناعة المصرفية أن تعيد صياغة استراتيجياتها لتكون قادرة على استيعاب التغيير القادم ولتحقيق ذلك عليها ان تكسب الولاء وخلق القيمة ورفع الكفاءة وعليها ان تتعامل مع واقع يدخل فيه الاتصال والتكنولوجيا والابداع صلب العمل المصرفي؛

✓ يعد التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي، حيث يتجه العملاء بشكل متزايد نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال التطبيقات الإلكترونية والحلول الذكية. وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، فالتكنولوجيا المالية بإمكانها أن تجعل الخدمات المالية أسرع وأرخص وأكثر أمنا وشفافية وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي.

من جهة أخرى، إن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة التي تقدم الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية، يشكل تهديدا يجب التحوط منه واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية التي تحقق سلامة ونزاهة واستقرار القطاع المصرفي والمالي، حيث تُمثّل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصا وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية.

كما شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية. ولذلك، تسعى المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغييرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية الخاصة بها، وربما الدخول في شراكات مع الشركات الناشئة لتحسين قدراتها التنافسية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة

في تقديم الخدمات المالية. وهنا تبرز أهمية توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي، والذي يُمكّن السلطات الرقابية والتنظيمية من الحد من المخاطر وتوفير فرص النمو في بيئة تنافسية، مع الحفاظ على السلامة المالية والاستقرار المالي.

5- آفاق جديدة للتكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية

تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تحديا لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعا واسعا من خلال تقديم الخدمات بشكل أسرع وبصورة أكثر كفاءة. كما تتميز تلك الشركات بعدم اتباع اللوائح التنظيمية المشددة التي تحكم المؤسسات المالية التقليدية، فمع تسارع النمو التكنولوجي، تخلفت الأطر التنظيمية وراء التحولات التكنولوجية السريعة نظراً لأن وتيرة الابتكار سريعة بحيث لا يمكن ملاحقتها بشكل كافٍ من خلال إطار تشريعي. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات العاملة بتلك التقنية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء [1].

وقد انعكست تلك التطورات على المؤسسات المالية، حيث قامت بالاستثمار في كيانات تتبع تقنية التكنولوجيا المالية وذلك بالشراكة مع شركات تكنولوجيا مالية ناشئة أو الاستثمار في شركات جديدة أو من خلال الاستحواذ على الشركات التي تطبق تلك التكنولوجيا. كما بدأت بتحويل منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع تلك التكنولوجيا. وتأتي رغبة المؤسسات المالية التقليدية القائمة بالتحول نحو تلك التقنية من أجل الاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية من ناحية وحرصها على عدم فقدان حصتها السوقية أمام المنافسين الجدد في المجال التكنولوجي من ناحية أخرى [2].

ويتمثل الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في تحسين آليات جذب العملاء، ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة وتحقيق شمول مالي أفضل وخفض تكلفة الخدمات وتقديم التحليلات المالية المتقدمة ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية وتحقيق الاستقرار المالي.

6- الشراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك (الفرص والتحديات)

يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم وذلك يعتمد على استراتيجية الشركة الناشئة وإستراتيجية البنك، حيث تسعى البنوك إلى إيجاد طرق لإعادة ابتكار وتجديد خدمات القطاع المصرفي كإدخال الأتمتة الذكية للعمليات المصرفية، وهذا ما سيسرع عمل المصارف من حيث تأدية الأعمال المتكررة التي يمكنها اعتمادها كالعملات الرمزية والعمليات المصرفية عبر الهاتف والطرق الاستراتيجية التي ستحدد شكل التعاملات المصرفية والدفع في المستقبل من خلال الذكاء الاصطناعي ونظم سير العمل الذكية.

---

(1)-إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الاقليمي-أكتوبر 2017 صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 3.

(2)- *régis bouyala, **la révolution FinTech**, RB EDITION, p :11. http://www.revue banque.fr/medias/content/users/gery/ 1458832406641.pdf*

في حين تسعى الشركات الناشئة إلى إيجاد حلول مبتكرة في مجال عمليات التمويل والإقراض ومختلف الخدمات المالية والمصرفية حتى تجذب العدد الأكبر من عملاء البنوك [1].

يمكن لشركات التكنولوجيا المالية أن تساعد البنوك عن طريق إيجاد شراكة بينهما وخاصة في مجال المدفوعات والتجارة الالكترونية، ومن بين أهم المنافع أو المزايا للطرفين من وراء هذه الشراكة هو تحقيق مداخيل وإيجاد تطبيقات جديدة والتخفيض من التكاليف وخلق نماذج أعمال جديدة خاصة مع ظهور بنوك التكنولوجيا المالية ***FinTech Bank*** ، وكان من بين أهم مزايا هذا التعاون هو الوصول إلى التمويل بشكل أفضل، كما يبقى للبنوك علاقة قوية مع العملاء لجود ثقة أكبر.

7- دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي: رغم التشجيع على الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية وتزايد اعتمادها تدريجيا، لم يتضح حتى الآن مدى تقبلها والاستعداد لإدماجها في قنوات القطاع المصرفي المتعددة من أتمتة العمليات وحلول المكاتب الخلفية إلى العملاء.

وفي محاولة لتوضيح الدور المركزي للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، فإنه من الضروري تسليط الضوء على الإمكانيات الكبيرة الكامنة في التعاون الناجح بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية.

التقدم الكبير للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية وتأثيرها في تحويل المجالات والقطاعات لزيادة التعاون مع المؤسسات المالية في كل أنحاء العالم، وذلك لإظهار حقيقية اعتماد التكنولوجيا المالية وكيفية الاستفادة من التوجهات الرقمية لدعم نمو هذا القطاع [2].

يدفع القطاع المصرفي والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية واضعي القرارات على توفير تسهيلات إضافية لتحفيز نمو الأعمال ويعملون على توفير معلومات مناسبة وأساسية لتنمية المجال ونشر المعلومات عن مدى تأثير هذه التكنولوجيا.

هناك فرص للتكنولوجيا المالية وكيفية التعامل مع العملاء الرقميين على غرار ما تقوم به المنصة الاجتماعية الرقمية التي تقدم قروضا صغيرة لرواد الأعمال على نطاق صغير ***Pi Slic*** عن جمع البيانات وتحليلها أساسيان لفهم سلوك العملاء.

يتعلق **تمويل التكنولوجيا المالية** بتمويل الابتكار ليس فقط بالاستثمار، بل بتوفير الفرص لمبتكري التكنولوجيا المالية لبناء منصات تغير مستقبل الخدمات المالية، حيث حصدت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في السنوات العشرة الأخيرة، كما أن عدد الشركات الناشئة والأموال المستثمرة في هذا المجال سوف ترتفع أكثر من الضعف بحلول العام 2020.

(1)- Ross McGill, **Technology Management in Financial Services**, Palgrave Macmillan, NEW YORK, 2008, p :16.
(2)- Jay D. Wilson, **creating strategic value through financial technology**, John Wiley Edition, New York, 2017, pp :133-134.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.

وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020 [1].

8- تعريف الشمول المالي (*Financial Inclusion*): أصدرت العديد من الجهات الدولية تعريفات متعددة للشمول المالي، إلا أن معظمها يصب بنفس الغاية والاهداف والمضمون، ويمكن ذكر ما يلي:

أ- التعريف الصادرعن مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي [*]: الشمول المالي هو نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة؛

ب- عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ج- عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP بأنه: الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل

([1])-/www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

([*])- يُعد التحالف الدولي للشمول المالي أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وقد تم إنشاؤه في عام 2008، ويضم 94 دولة من الدول النامية مُمثلة في 119 مؤسسة (وزارات مالية وبنوك مركزية). يعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صوغ السياسات والإستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق، إضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في المجال عينه

المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على اتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم.

د–أما **صندوق النقد العربي** فقد عرفه بأنه: "تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات– تحويلات– ادخار– ائتمان– تأمين...إلخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة."

9- أهمية الشمول المالي:

أ– توفر واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، وخاصة أولئك المهمشين، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المالية. والادخار وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والتمويل وخدمات الائتمان وابتكارات الخدمات المالية الأكثر تكيفا بأسعار تنافسية ومعقولة. كما أنه يعمل على حماية حقوق المستهلكين في الخدمات المالية من خلال دعمهم لضمان الإدارة السليمة لأموالهم ومدخراتهم لمنع بعض المستهلكين من استخدام القنوات والأدوات غير الرسمية، ولا يخضع لأي سيطرة هيئات إشرافية ذات أسعار مرتفعة نسبيًا تؤدي إلى الفشل في تلبية احتياجات الخدمات المالية والمصرفية من خلال هذه القنوات. يقاس التضمين المالي من خلال توافر الخدمات المالية واستخداماتها من حيث الطلب، وكذلك من حيث جودة هذه الخدمات [1]؛

ب– أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم؛

ج– تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛

د–التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي؛

هـ– منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو **إعداد استراتيجية وطنية** بهذا الشأن. وتشير الابحاث إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها.

(1)-***brochure sur inclusion financière**, banque d'Algérie, p : 1*

أسئلة للمناقشة

أولا: اليك الشكل الموالي: عن ماذا يعبر هذا الشكل؟ وضح أهم الأفكار الأساسية؟

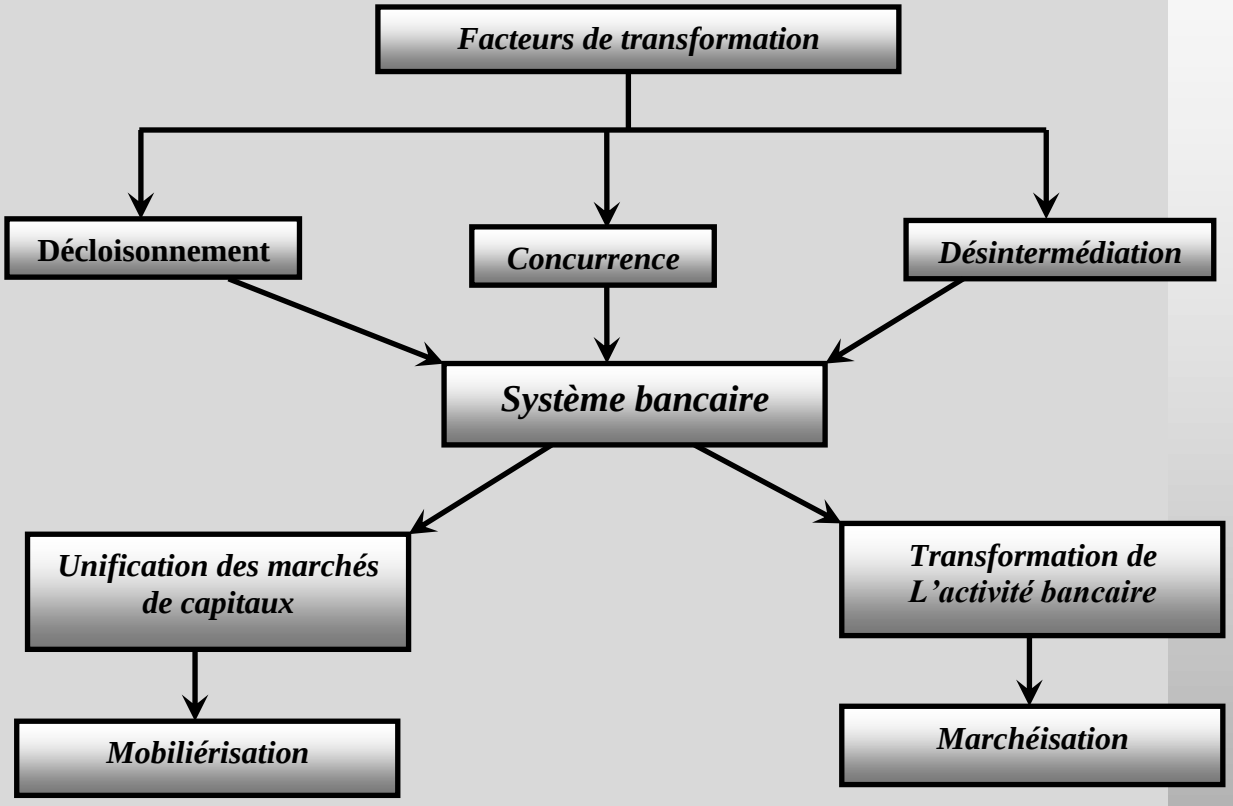

ثانيا: حلل وناقش: ما مدى تأثير اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الأنظمة المالية العربية؟

ثالثا: ما العلاقة التي تربط مؤشر الاستقرار المالي بدرجة التحرير المالي؟

رابعا: علق على الشكل الموالي، وماذا تستنتج؟

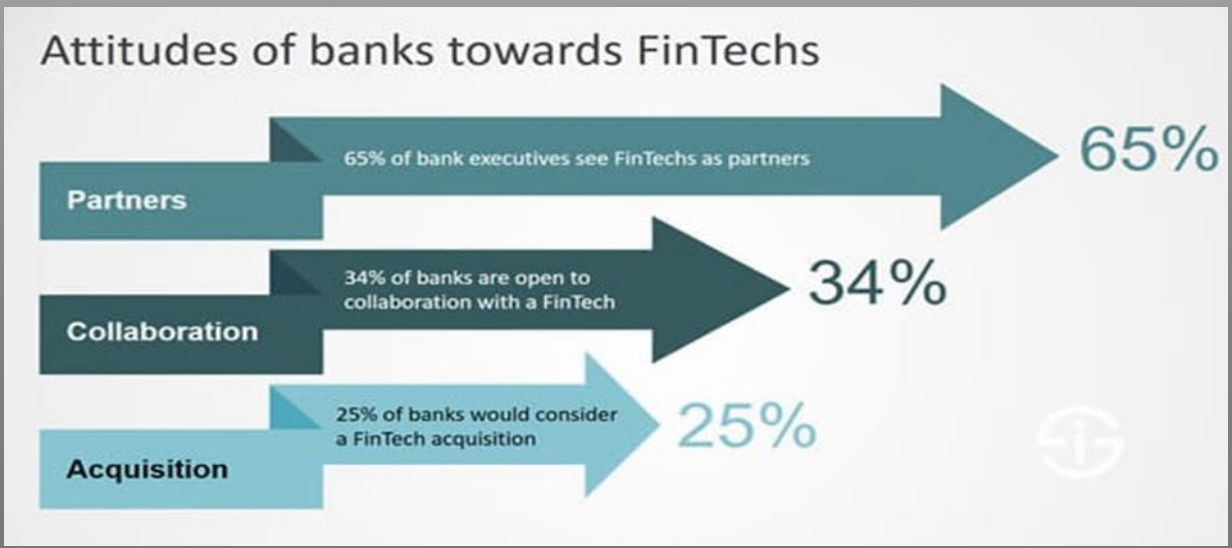

قـــــائمة المراجـــــع

مراجع باللغة العربية

أولا: ..... الكتب

1- أحمد أبو الفتوح الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.

2- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، القاهرة، مطابع المستقبل، 1998.

3- توماس ماير وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **النقود والبنوك والاقتصاد**، السعودية، دار المريخ للنشر، 2002.

4- جميل سالم الزيدانين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.

5- حسين جميل البديري، **البنوك**، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003.

6- خليل الهندي، أنطوان الناشف، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، الجزء الثاني، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000.

7- رسمية قرياقص، **أسواق رأسمال**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

8- رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر**، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

9- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

10- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

11- سوزي عدلي ناشز، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.

12- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

13- شاكر القزويني، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

14- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

15- طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الجزء الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

16- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات – تطبيقات الحوكمة في المصارف –**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005.

17- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

18- طه فاروق، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، الإسكندرية، دار الكتاب، 2000.

19- عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، قسنطينة، جامعة منتوري، دون سنة النشر.

20- عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

21- عبد المنعم السيد، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، عمان، دار الحامد، 2004.

22- عبيد علي أحمد الحجازي، **التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.

23- محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج**، القاهرة، التراث للنشر والتوزيع، 1997.

24- محمد سويلم، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مدخل مقارن**، المنصورة، مطبعة الإشعاع الفنية، 1998.

25- محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.

ثانيا:.....الملتقيات

1– دريس رشيد، بحري سفيان، مداخلة بعنوان: **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24–25 أفريل 2006.

2– صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.

3– صالح مفتاح، خاطر طارق، **التطورات التنظيمية والرقابة الحديثة في المجال المصرفي**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24–25 أفريل 2006.

مراجع باللغة الفرنسية

أولا: .....الكتب

1- *Abdelkadar Beltas, **Ektissad El-Mali & El-Masrafi**, Alger, O.P.U, 2001.*
2- *Abdelkadar Beltas, **Le développement du marché des capitaux et la structure des taux d'intérêts**, Alger, édition El-Borhane, 2002.*
3- *Alain Choinel, **Le système bancaire et financier, Approches française et européenne**, Paris, Revue banque édition, 2002.*
4- *Ammour Benhalima, **Le système bancaire Algérien, textes et réalité**, 2ème édition, Alger, édition Dahlab, 2003.*
5- *Antoine Frachot, Christian Gouriéroux, **Titrisation et remboursements anticipés**, Paris, Economica, 1995.*
6- *Antoine Sardi, **Audit et Contrôle interne Bancaires**, Paris, édition Afges, 2002.*
7- *Antoine Sardi, **Bâle II,** Paris**,** Afges éditions, 2004**.***
8- *Arnaud de Servigny, **Le risque de crédit**, **nouveaux enjeux bancaires**, 2ème édition, Paris, Dunod, 2003.*
9- *Bernard Barthélemy et autres, **Gestion des risques, Méthode d'optimisation globale**, 2ème édition, Paris, éditions d'organisation, 2002.*
10- *Bernard de Polignac, Jean-Pierre Monceau, **Expertise immobilière, guide pratique**, 2ème édition, Paris, édition Eyrolles, 2003.*
11- *Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, **Marchés financiers, Gestion de portefeuille et des risques**, 4ème édition, Paris, Dunod, 2002.*
12- *Charlotte Ferté, Philippe Cassette, de la « **Securitization à la Titrisation** », Paris, éditions ESKA, 1992.*
13- *Christian et Mireille Zambotto, **Gestion Financière, Finance de marché**, 3ème édition, Paris, Dunod, 2002.*
14- *Didier Marteau, David Dehache, **Les produits dérivés de crédits**, Paris, édition ESKA, 2000.*
15- *Dominique Legeais, **Surêtés et garanties du crédit,** 2ème édition, librairie générale de droit et de jurisprudence, 1999.*
16- *Dominique Plihon, **La monnaie et ses mécanismes**, Alger, Casbah éditions, 2004.*
17- *Dominique Plihon, **Les banques, nouveaux enjeux, nouvelles stratégies**, Paris, la documentation française, 1998.*
18- *Éric Lamarque**, Gestion bancaire,** Paris, Pearson Education, 2002**.***
19- *Farouk Bouyacoub, **L'entreprise et le financement bancaire**, Alger, Casbah éditions, 2000.*
20- *François Desmicht, **Pratique de l'activité bancaire**, Paris, Dunod, 2004.*
21- *François Quittard-Pinon, Thierry Rolando, **La gestion du risque de taux d'intérêt**, Paris, Economica, 2000.*
22- *Françoise Bussac et autres, **Le bilan d'une banque ou comment comprendre les états financiers bancaires**, Paris, Banque éditeur, 2000.*
23- *Frank Moreau, **Comprendre et gérer les risques**, édition D'organisation, Paris, 2002.*
24- *Frederic Mishkin & autres, **Monnaie, Banque et Marchés financiers**, 7ème édition, Paris, Pearson Education, 2004.*
25- *Guy Caudamine, Jean Montier**, Banque et Marchés financiers**, Paris, Economica, 1998.*

فهرس الاشكال والجداول

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الخدمات الأساسية للنظام المالي	09
(1-2)	مختلف المؤسسات المكونة للصناعة المصرفية	18
(1-3)	الارتباط الموجود بين الوساطة البنكية والسوق المالية	22
(1-4)	البنك كوسيط مالي ومقدم للخدمات	23
(1-5)	المحاور الموضحة للنشاط البنكي	24
(1-6)	تطور المحاور الموضحة للنشاط البنكي	25
(2-1)	أهم بنود ميزانية البنك التجاري	35
(2-2)	ميزانية مبسطة للفضاء المالي والتشغيلي بالبنك التجاري	37
(2-3)	مراحل بناء السياسات البنكية	40
(2-4)	أنواع السياسات البنكية	41
(2-5)	تحديد حجم الأموال القابلة للإقراض	45
(2-6)	محددات تسعير القروض البنكية	49
(2-7)	نظام المعلومات الائتمانية بالبنوك التجارية	50
(2-8)	معلومات وقرارات	50
(2-9)	تخطيط السيولة في البنك التجاري	52
(3-1)	مجالات التحليل المالي	75
(4-1)	القواعد الثلاث للعولمة المالية	105
(4-2)	أنواع المخاطر البنكية	107
(4-3)	استخدامات الأساليب الكمية	113

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفروق الجوهرية بين اقتصاد الاستدانة واقتصاد الأسواق المالية	11
(1-2)	أصول وخصوم أهم أنواع الوسطاء الماليين	12
(1-3)	الأشكال الثلاثة للوساطة المالية	23
(2-1)	الميزانية المختصرة للبنك المركزي	58
(2-2)	ميزانية البنك التجاري أ	63
(2-3)	ميزانية البنك التجاري ب	64
(2-4)	خلق النقود في البنوك التجارية	64
(2-5)	مضاعف الائتمان في ظل نسبة التسرب النقدي 30% واحتياطي اجباري 20%	66
(2-6)	أهداف السياسة النقدية	69
(2-7)	الأدوات الكمية للسياسة النقدية	69
(2-8)	الأدوات الكيفية للسياسة النقدية	70
(3-1)	أهم مؤشرات الوساطة البنكية بالجزائر	77
(4-1)	الأنواع الخمسة الكبرى لعقود المبادلة (SWAP)	109
(4-2)	قياس وإدارة المخاطر في البنك التجاري	111

فهرس المحتويات

المقدمة.....3-5

الفصل الأول: مكانة البنوك في النظام المالي.....6-27

أولا: مفاهيم أساسية حول النظام المالي.....08

ثانيا: عموميات حول الصناعة المصرفية.....13

ثالثا: تطور دور الوساطة البنكية.....21

رابعا: أسباب وجود الوساطة البنكية.....24

خامسا: تطور المحاور الموضحة للنشاط البنكي.....24

أسئلة للمناقشة:.....27

الفصل الثاني: البنوك التجارية والوساطة المالية.....28-71

أولا: لمحة عامة حول البنوك التجارية.....30

ثانيا: دراسة ميزانية البنوك التجارية.....33

ثالثا: أهداف البنوك التجاري.....35

رابعا: الفضاء المالي والتشغيلي للبنوك التجارية.....36

خامسا: النظام المحاسبي في البنوك التجارية.....38

سادسا: السياسات البنكية.....39

سابعا: السياسات الإقراضية.....41

ثامنا: إدارة السيولة في البنوك التجارية.....50

تاسعا: خلق النقود من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية.....57

عاشرا: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية.....68

أسئلة للمناقشة:.....71

الفصل الثالث: المؤشرات المالية بالبنوك التجارية.....72-93

أولا: مفهوم وأهمية التحليل المالي بالبنوك التجارية.....74

ثانيا: مجالات التحليل المالي.....74

ثالثا: المنهجية العلمية للتحليل المالي.....75

رابعا: أدوات التحليل المالي.....76

خامسا: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.....77

سادسا: تعريف تقييم الأداء وأهميته.....78

سابعا: أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية.....80

ثامنا: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية.....82

تاسعا: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية وأهمية مؤشراته.....83

عاشرا: أنواع مؤشرات تقييم الأداء.....84

أسئلة للمناقشة:.....92-93

الفصل الرابع: 120-94
أولا: أثر العولمة المالية على الأنظمة البنكية 96
ثانيا: تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق البنكية 101
ثالثا: البيئة البنكية ونشأة المخاطر 102
رابعا: أنواع المخاطر البنكية 104
خامسا: طرق إدارة المخاطر من قبل البنوك 107
سادسا: الإدارة الشاملة للمخاطر 111
سابعا: الصناعة المصرفية وتحديات التكنولوجيا المالي 114
أسئلة للمناقشة: 112
قائمة المراجع: 121
فهرس الأشكال: 123
فهرس الجداول: 124
فهرس المحتويات: 125

تم بحمد الله